الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

و علـــــوم التـــــسيير

قسم علوم التسيير

دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: محاسبـــة

إعـــداد الطالبـــة:

بزقراري حياة

إشـــراف الدكتـــور:

تومـــي ميلـــود

لجنة المناقشة:

الدكتور/ بشير بن عيشي	(أستاذ محاضر– جامعة بسكرة) رئيسا
الدكتور/ ميلود تومي	(أستاذ محاضر– جامعة بسكرة) مقررا
الدكتور/ جمال خنشور	(أستاذ محاضر– جامعة بسكرة) ممتحنا
الدكتور/ يحي سعيدي	(أستاذ محاضر– جامعة المسيلة) ممتحنا

الموسم الجامعي: 2010/ 2011

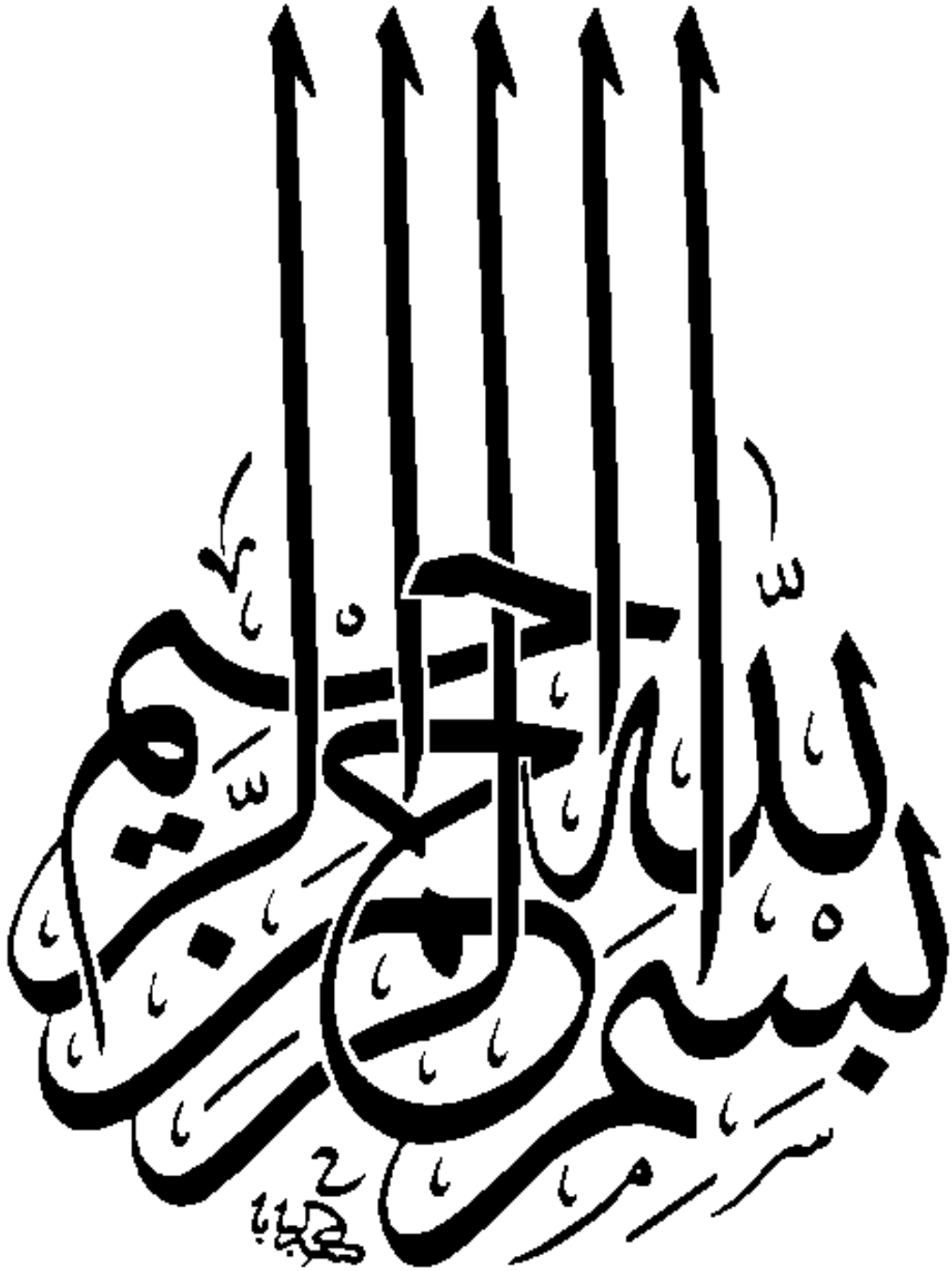
بسم الله الرحمن الرحيم

بِـــسْمِ اللَّـــهِ الرَّحْمَـــنِ الرَّحِيـــمِ

«فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ»

سورة آل عمران الآية: 159

شكر وعرفان

الحمد لله على توفيقه لإتمام هذا البحث، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله،

لذا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور: تومي ميلود على نصائحه القيمة التي لم يبخل بها علينا، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة على مساعدتهم خاصة المسير: مختاري عيسى ورئيس مصلحة المالية والمحاسبة عامر رابح وموظفي المصلحة خاصة الأخ سويسي، الأختان نورة وباية والأخ عبد العالي على تسهيلهم لنا إجراء الدراسة الميدانية.

وإلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث.

شكر وعرفان

الحمد لله على توفيقه لإتمام هذا البحث، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله،

لذا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور: تومي ميلود على نصائحه القيمة التي لم يبخل بها علينا، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة على مساعدتهم خاصة المسير: مختاري عيسى ورئيس مصلحة المالية والمحاسبة عامر رابح وموظفي المصلحة خاصة الأخ سويسي، الأختان نورة وباية والأخ عبد العالي على تسهيلهم لنا إجراء الدراسة الميدانية.

وإلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث.

إهـــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من اختاره الله إلى جواره والدي العزيز رحمه الله

إلى نبع الحنان والتي الجنة تحت أقدامها أمي حفظها الله

إلى أختي سعاد وأخوتي وعائلاتهم

إلى كل صديقاتي اللواتي وسعهن قلبي وكن لي دوما نعم الأخوات، سميرة، راضية، نوال، حميدة،

سعاد، عايدة، نورة، فضيلة

إلى كل طلبة الماجستير تخصص محاسبة دفعة 2008.

إلى كل من علمني حرفا أقول له شكرا.

إلى كل من مر وا في حياتي وخانني القلم لذكرهم

حيـــــــاة

ملخــص الدراســة

في ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها المحيط زادت أهمية نظام المعلومات المحاسبية باعتباره يزود مختلف الأطراف بنتائج المؤسسات مترجمة على شكل قوائم وتقارير مالية تتصف بخصائص تجعلها ذات أهمية لمستخدميها أيا كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية، ونظام المعلومات المحاسبية تأثر بالتغيرات التي عرفتها المحاسبة خاصة المعايير المحاسبية الدولية والجزائر تكيفت مع هذه التغييرات بتغيير المخطط الوطني المحاسبي 1975 بالنظام المالي والمحاسبي الذي يسعى إلى مسايرة هذه التغيرات وهذا من خلال قوائم مالية جديدة تعطي صورة أوضح عن أداء المؤسسة.

وتسعى إدارة المؤسسة في ظل المنافسة التي يشهدها المحيط لاستغلال هذه المعلومات في تقييم نشاطها ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا بتحقيق نتائج ايجابية خاصة في الجانب المالي الذي يعتبر مرآة لأدائها العام وإن تعددت أبعاده، وتقييم الأداء المالي يستند أساسا على القوائم المالية من خلال مجموعة من المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: الأداء، الأداء المالي، المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات المحاسبية، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé :

Le système d'informations comptable a une grande importance vu qu'il fourni aux différentes parties les résultats des entreprises sous forme de liste et rapports financiers pour ses utilisateurs qu'ils soient internes ou externes, et le système d'information comptable a connu des changements au niveau international et l'Algérie s'est adapter avec ces changements en modifiant le plan comptable national 1975 avec le système financier et comptable qui vise à s'adapter avec ses changements selon des listes financières nouvelles qui donne une nouvelle image claire sur la performance de l'entreprise.

L'objectif de l'administration de l'entreprise vu la concurrence qu'a connu l'environnement pour exploiter ces informations en évaluant ses activités et connaître ses points de fort et points faibles et cela dans le but de réaliser des résultats positifs en particulier dans l'aspect financier, et l'évaluation de la performance financière se base essentiellement sur les listes financières.

Mots Clé : Performance, performance financière, Informations comptables, Système d'information comptable, Entreprise économique.

Abstract:

In light of the information revolution increased the importance of accounting information system which bring to the different parts the results of the institutions compiled in the form of lists and financial reports, that make it important for users no matter these parties are internal or external, and accounting information system influenced by the changes that have defined accounting private international accounting standards, and Algeria adapted with the change of national accounting plan 1975 by the financial and accounting system which aimed to get with this changes and this throughout a new financial lists which give a clearer picture of the performance .

Because of the competition, the enterprise explored this information in the evaluation of its activities, and know the strengths and weaknesses and that the achievement of positive results especially in the financial aspect which is a mirror of the general performance, and the evaluation of financial performance is mainly based in financial lists throughout different indicators.

Key words: performance, financial performance, accounting information, accounting information system, economic enterprise.

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

فهرس الأشكال.....

فهرس الجداول .....

مقدمة:.....أ – ج

الفصل الأول:الإطار النظري للأداء المالي 02– 43

تمهيد.....02

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي 03

المطلب الأول: مفهوم الأداء 03

المطلب الثاني:مفهوم الأداء المالي..... 07

المطلب الثالث: الأهداف المالية للمؤسسة 08

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي 11

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي..... 11

المطلب الثاني: مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي 14

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي. 22

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي 24

المطلب الأول: التوازن المالي..... 24

المطلب الثاني: النسب المالية 31

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي 41

خلاصة الفصل الأول 45

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وتقييم الأداء المالي......46– 85

تمهيد..... 47

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية..... 48

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية..... 48

المطلب الثاني:نظام المعلومات المحاسبية.....51

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية 57

المطلب الرابع: خصائص المعلومات المحاسبية 58

المبحث الثاني: التقارير المالية 64- 60
المطلب الأول: تعريف التقارير المالية.....64
المطلب الثاني: القوائم المالية 67
المطلب الثالث: حدود القوائم المالية..... 81
المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي..... 82
المطلب الأول: المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء المالي 82
المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية..... 84
خلاصة الفصل الثاني..... 85

الفصل الثالث:استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة..... 88-137
تمهيد:.....88
المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب. 89
المطلب الأول: تعريف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب. 89
المطلب الثاني: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب 92
المبحث الثاني: تحليل المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.....103
المطلب الأول: واقع المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.....103
المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.....104
المطلب الثالث: تحليل جداول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب 111
المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن للجنوب...119
المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.....119
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.....124
المطلب الثاني: دراسة النسب المالية.....128
خلاصة الفصل:.....137
الخاتمة:.....138
قائمة المراجع:.....142
الملاحق:.....

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	05
02	الأداء الداخلي والأداء الخارجي	07
03	العوامل المحددة لقيمة المؤسسة	10
04	تقييم الأداء المالي في المؤسسة	13
05	الحالات الممكنة لرأس المال العامل	27
06	العلاقة بين البيانات والمعلومات	50
07	التداخل بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبي	53
08	نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة	55
09	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	62
10	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	93
11	مراحل إنتاج الدقيق والفرينة	100

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الشكل القانوني للميزانية المحاسبية	16
02	الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج	19
03	الميزانية المالية المختصرة	22
04	العوامل المؤثرة في رأس المال العامل	29
05	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	70
06	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	71
07	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	73
08	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	74
09	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	77
10	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة	78
11	جدول تغير الأموال الخاصة	80
12	تصنيف العمال لمؤسسة	92
13	تشكيلة منتجات وحدة الدقيق والفرينة	99
14	أصول الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب سنة 2007	104
15	أصول الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب سنة 2008	105
16	أصول الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب سنة 2009	106
17	خصوم الميزانيات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2007-2009)	107
18	جداول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2007-2009)	111
19	مقارنة التكاليف بالتكاليف الإجمالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2007-2009)	112
20	مقارنة الإيرادات بالإيرادات الإجمالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2007-2009)	116
21	تعديل بعض عناصر الأصول	119
22	تعديل حساب 521 ديون بنكية خلال الفترة (2007-2009)	120
23	أصول الميزانيات المالية المفصلة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2007-2009)	121

24	خصوم الميزانيات المالية المفصلة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2007–2009)	122
25	الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة (2007–2009)	123
26	رؤوس الأموال العاملة خلال الفترة(2007–2009)	124
27	الاحتياجات في رأس المال العامل خلال الفترة (2007–2009)	126
28	الخزينة الصافية خلال الفترة (2007–2009)	127
29	نسب السيولة المالية خلال الفترة (2007–2009)	128
30	نسب النشاط خلال الفترة (2007–2009)	130
31	نسب المديونية خلال الفترة (2007– 2009)	132
32	نسب المردودية خلال الفترة (2007–2009)	134

المقدمة:

إن الدور الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية والتغيرات التي يشهدها المحيط الذي تنشط فيه والمنافسة التي تواجهها كل هذا يجعلها تسعى إلى تحقيق نتائج جيدة لضمان الاستمرارية والبقاء، وللوصول إلى ذلك فهي تقوم باستغلال مختلف الموارد من خلال الأداء الجيد سواء الأداء التجاري، الإنتاجي، أداء الأفراد أو المالي هذا الأخير يعتبر مرآة أدائها العام فهو يبقى المؤشر الذي يعبر عن وضعية المؤسسة بموضوعية لأنه يعتمد على معلومات كمية.

ولقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذا أصبح لزاما عليها استغلال أبسط المعلومات سواء الواردة من الخارج كالمعلومات عن المنافسين والقوانين والمستهلكين وغيرها أو المعلومات الداخلية عن نشاطها من خلال تقارير الأداء لكل وظيفة.

والوظيفة المالية من مكانتها في الهيكل التنظيمي تسعى إلى استخدام الأموال بفعالية وكفاءة حتى يمكن تحقيق الأهداف المالية بصفة خاصة وأهداف المؤسسة ككل، هذه المكانة وهذا الدور يمكنها من تزويد الإدارة بمختلف المعلومات عن النشاط من خلال القوائم المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والتي تعتبر صورة معبرة عن مختلف الأحداث، والمعلومات الواردة فيها تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب من خلال تقييم أدائها، ولقد حظيت المعلومات المحاسبية باهتمام كبير نظرا لأهميتها من طرف المهنيين حيث تجرى عدة دراسات للاهتمام اكثر بنوعيتها لتصبح أكثر فائدة لمتخذي القرارات.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الأداء المالي؟ ماهي أهم مؤشرات تقييمه ؟
- ما هي المعلومات المحاسبية في المؤسسة؟ وماهي أهم الخصائص التي تعطيها قيمة أكبر؟
- هل يعتمد مسيرو مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببسكرة على المعلومات الواردة في القوائم المالية لتحسين أدائها المالي؟

الفرضيات

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف ننطلق من الفرضيات التالية:

- تساعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- مضمون القوائم المالية في النظام المالي والمحاسبي الجديد يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- المعلومات المحاسبية التي تنتجها مصلحة المحاسبة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تستغلها إدارتها

في تحسين الأداء المالي.

أهمية الموضوع

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من أهمية الأداء المالي للمؤسسة التي تسعى دوما لتحقيق مؤشرات مرتفعة تجعلها تواجه تهديدات المحيط ومهما تعددت أبعاد الأداء إلا أن الجانب المالي يبقى ذو أهمية لأنه لا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية العمل دون رأس المال، وإضافة إلى رأس المال أصبحت المعلومات المحاسبية تحظى بأهمية كبيرة للمؤسسة فهي تعطي صورة عن نشاطها محل اهتمام باعتبارها مورد من مواردها في ظل الثورة المعلوماتية التي أصبحت تميز المحيط الذي تنشط فيه، لذا تبرز أهمية هذه المعلومات في تحسين الأداء المالي.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه.
- محاولة إظهار كيفية الاستغلال الأمثل للمعلومات المحاسبية وأهم مصادرها.
- محاولة معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين وكيف يتم الاعتماد عليها لتحسين الأداء المالي.
- محاولة إظهار أهمية القوائم المالية في النظام المالي والمحاسبي الجديد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- إخراج البحث من الجانب النظري إلى الميدان

منهجية البحث

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية الذي يهدف إلى المعرفة الدقيقة والمفصلة للأداء المالي ومؤشرات تقييمه والمعلومات المحاسبية وأنواعها ومساهمتها في تحسين الأداء المالي.
- منهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية المتمثلة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بتحديد مختلف المعلومات المحاسبية وكيفية استعمالها لتحسين أدائها المالي.

هيكل البحث

لدراسة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

1- الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للأداء المالي، وتم التطرق من خلاله إلى مفهوم الأداء المالي بدراسة الأداء كمفهوم عام ثم الأداء المالي والأهداف المالية للمؤسسة، وتقييم الأداء المالي ومصادر المعلومات المعتمد عليها والمعايير المعتمدة في ذلك، تطرقنا في الأخير إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي (مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي).

2- الفصل الثاني: كان بعنوان المعلومات المحاسبية والأداء المالي، وتم التعرض فيه إلى مفهوم المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبي وأنواع المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتقارير المالية من حيث المفهوم والأنواع ومستخدميها، والقوائم المالية وحدود التقارير المالية، وأخيرا تم التعرض لمساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي والتوجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية.

3- الفصل الثالث: ويمثل دراسة الحالة، وكان بعنوان استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، حيث تضمن هذا الفصل تقديما لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، ثم تطرقنا لأهم المعلومات المحاسبية في التي ، كما تم تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها.

الخاتمة: وتضمنت نتائج الدراسة التي تشكل في مجملها اختبار للفرضيات وإجابة مختصرة عن الإشكالية المعتمدة في مقدمة البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للأداء المالي

تمهيد:

تقوم المؤسسة بتقييم نتائج نشاطها للوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة وهذا من خلال تقييم الأداء، وبالرغم من وجود عدة أبعاد لتقييم الأداء إلا أن الجانب المالي يبقى هو الأكثر شيوعا لأنه يعتمد على معلومات كمية.

وفي هذا الفصل سنلقي الضوء على الأداء المالي لمعرفة ماهو الأداء المالي، المفاهيم المرتبطة به، أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

نظرا لأهمية الأداء المالي في معرفة وضع نشاط المؤسسة سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأداء المالي من خلال تعريف الأداء ومفهوم الأداء المالي وتحديد الأهداف المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

1- **تعريف الأداء:** الأداء يقابل اللفظ اللاتيني **Performare** الذي يعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزيـــة **Performance** التي تعني إنجاز العمل أو"الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه"[1].

و يعرف الأداء لغة " انجاز عمل ما"، كما يعرف في اللغة الفرنسية أنه" نتيجة لحدث ما وانتظار نجاحه**(voir le succes)** في حين يعني في اللغة الانجليزية الفعل ونتيجته ونجاحه الاستثنائي.

ويعرف الأداء أنه: "انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها"، ويتفق كل من **(Robbins&Weirsenan)** مع هذا المفهوم إذ يعبران عن الأداء بكونه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد ويستدل من هذا المفهوم أنه تم التركيز على الأهداف طويلة المدى والتي تتمثل باتفاق معظم الباحثين بالبقاء والنمو والتكيف[2].

وفي مجال التسيير هو متعدد الأبعاد، لكن يمكن ربطه بالمعاني الثلاثة التالية:[3]

- الأداء هو النجاح: أي لا يوجد في حد ذاته إنما يجسد النجاح، ويختلف حسب المؤسسات والعوامل.
- الأداء هو نتيجة نشاط: أي هو تقدير للنتائج المحصلة.
- الأداء هو النشاط: هو عملية و ليس نتيجة تظهر في وقت ما.

ويمكن القول من الناحية التسييرية أن الأداء يعتمد على محورين هما: تحقيق النتيجة الموجبة للنشاط، وارتباط ذلك بالفعل الذي يقود إلى النجاح والذي يمتد على طول مراحل التسيير، أما من الناحية الاقتصادية فيغطي الأداء عدة حقائق مثل الفعالية (التي تربط بالتكاليف) والكفاءة (التي تربط بالأهداف)[4].

ومن منطلق أن الأداء يعبر عن مدى انجاز المهام فلقد اقتصر عند الكثير من الباحثين كمفهوم على المورد البشري، لكن وإن كان المورد البشري يعتبر جزءا هاما إلا انه لا يمكن حصر مفهوم الأداء من خلاله فقط باعتبار أن المؤسسة تحقق أهدافها من خلال تفاعل مختلف مواردها.

---

[1] **Abdellatif Khemkhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, Paris, 2 Ed, 1976, P 310**.

[2] فلاح حسن عدي الحسيني، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2006، ص 236.

[3] **Bernard C, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Ed economica, 2000, P 931.**

[4] بلعور سليمان، مصيطفى عبد اللطيف، إعادة الهندسة مدخلا للأداء المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005 ، 471.

والأداء كثيرا ما يعبر عنه أو يقرن بمصطلحين هما:الكفاءة والفعالية، لأنهما يمثلان إما قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وإما القدرة على الحصول على اكبر قدر من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة، فالأداء يتجسد بمستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة.

ويقصد بـــ:

1- **الكفاءة:** "الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات، أي إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة".

2-**الفعالية:** يركز مفهوم الفعالية على مخرجات أو نتائج الأداء، فالفعالية تعرف أنها "محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمنظمة بما تحتويه من أنشطة فنية ووظيفية وإدارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة"[1]، فهي دالة لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.

فالكفاءة والفعالية هما مفهومان متلازمان، فلا يمكن القول أن المؤسسة حققت أهدافها إذا استهلكت موارد أكثر من مثيلاتها في حين لا يمكن القول أن المؤسسة التي استغلت كافة مواردها المتاحة حققت مستوى من الأداء إذا لم تصل إلى مستوى معين من تحقيق الأهداف.

فمن منطلق الكفاءة والفعالية يمكن القول أن الأداء: " هو مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد، وباعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكيا فإنه يتطلب إتباع مسيرتي العمليات والتحسين المستمر، كما أنه متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة"[2]، ويتضح هذا المفهوم في الشكل التالي:

[1] حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص 25.

[2] الهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية- دراسة ميدانية بمؤسسة الاسمنت عين التوتة باتنة- مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص 46.

الشكل رقم (1):

الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية

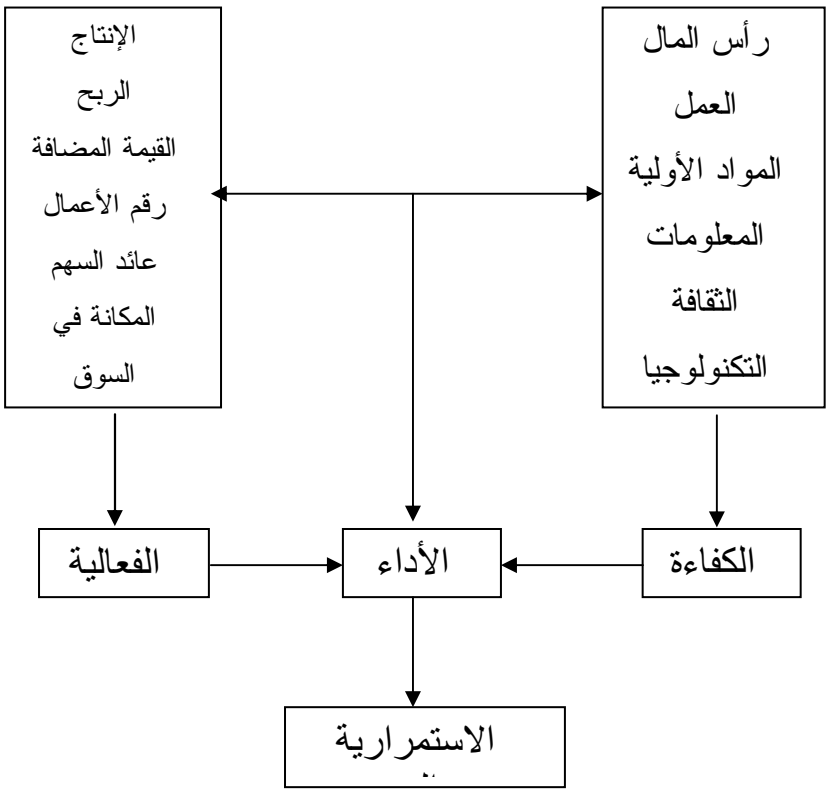

المرجع: عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية :مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، ص86 88.

2- **أنواع الأداء:** إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية، المصدر والطبيعة.[1]

1- **معيار الشمولية:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى:

1-1 **الأداء الكلي:** هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي

[1] عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص 89.

إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كيفية بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...

2-1 الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى :أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين وأداء وظيفة التسويق.

2-معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي حيث أن: [1]

2-1 الأداء الداخلي: ويطلق عليه أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

-**الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

-**الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

-**الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، مالية ومادية.

2-1 الأداء الخارجي: هو"الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة"

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :

[1]Bernard M, controle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999, p.236.

الشكل رقم (2):

الأداء الداخلي والأداء الخارجي

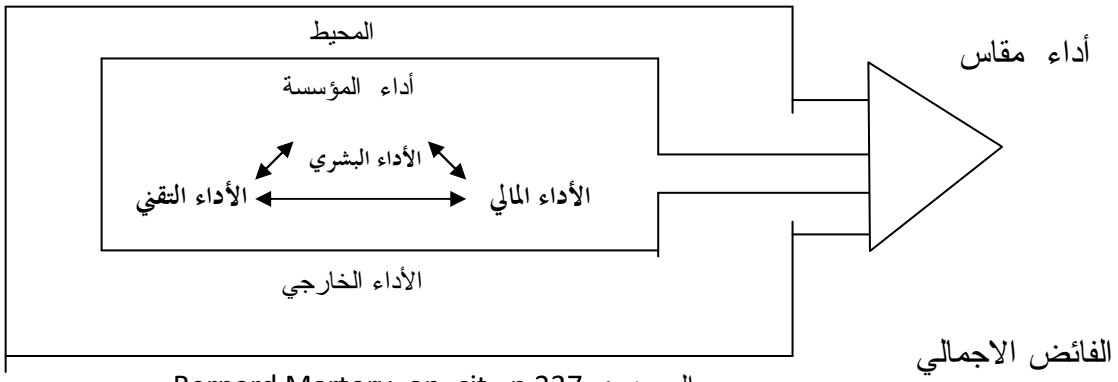

المصدر: Bernard Martory, op. cit , p 237.

من الشكل يتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها؟ أو للمحيط وحده؟ ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطرا على المؤسسة بعد أن كان فرصة لها.

3- **معيار الطبيعة:** حسب معيار الطبيعة الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية...الخ، فإنه يمكن، وإن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية، تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي، تقني...الخ.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي بـــ: " مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة"[1].

ويعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والمدراء سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية والنظرية في عمليات تقييم الأداء أو ضمن الواقع العملي في مختلف المؤسسات، ويبقى الأداء المالي المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وإن عدم تحقيق الأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر[2]. وإن تفوق المؤسسة على غيرها في ميدان الأداء المالي يضمن لها مركزا تنافسيا

[1] دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005 ، ص304.

[2] وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، 2009، ص 42.

ويفتح لها آفاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره، إذ أن تحقيق الأداء المتفوق والمركز المالي المتفوق يعدان وجهان لعملة واحدة وأن أفضل الأدلة حول أداء المؤسسة استراتيجيا هو أدائها المالي.

ويعرف الأداء المالي أيضا من خلال العوامل التالية:[1]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية .
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة .
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح .
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة .

المطلب الثالث: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

إن التطرق إلى تقييم الأداء المالي يستلزم الإشارة إلى الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف في:

1-**السيولة واليسر المالي:** ويقصد بالسيولة "قدرة المشروع على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة والغير متوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر ومواجهة الظروف الطارئة من خلال الحصول على الإيرادات نتيجة للنشاط الطبيعي للمشروع"[2]، ويرى S.Kolm أن تعريف سيولة أي عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة إلى أخرى وأن السيولة المالية هي "انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام للأموال إلى مال حاضر بأدنى خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد"[3].

أما اليسر المالي فيمثل بعدا مؤسسيا وخاصية شاملة إذ يمكن التعبير عنه "بالعلاقة بين الاستخدامات أو صافي التدفقات والمديونية أو حقوق الملكية والأموال المقترضة"، وتحقيق اليسر المالي هو الضمان الوحيد لسداد الالتزامات لذا يمكن القول أن المؤسسة قد تتمتع باليسر المالي مع أنها تمتلك سيولة قليلة والعكس غير صحيح.

2- **التوازن المالي:** يعرف بأنه "الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل"، ومن ناحية أخرى يمثل في لحظة معينة "التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية"[4]، ويقصد برأس المال الثابت عادة الاستثمارات التي

[1] دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، 2006/04، ص 41.
[2] دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 38.
[3] السعيد فرحات جمعة، ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص189.
[4] نفس المرجع، ص 248.

يجب أن تمول بالأموال الدائمة التي يقصد بها رأس المال الخاص مضاف إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

ويظهر التوازن المالي كهدف محدد في حياة المؤسسة يتكيف تحقيقه على الدوام مع بقاء واستمرار المؤسسة كما يلي:[1]

- يسمح لها بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت والجاري الدائم بأموال طويلة الأجل.
- يبدو كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي.
- يكشف تحليله عن درجة الاستقلال المالي تجاه الغير(بصفة خاصة الدائنين).
- يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تخفيف الخطر المالي.
- يمثل مقياسه "صافي رأس المال العامل" ضمانا لتمويل احتياجات التشغيل ولسداد الديون في الأجل القصير.

3-**المردودية:** تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وتعرف بـــ " الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية"[2]، ونميز بين المردودية الاقتصادية التي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال والمردودية المالية التي تحدد مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية.

4- **تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة:** تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج وتكون فوائض مالية موجبة تشكل ما يسمى بثروة المؤسسة، ولا يكفي أن تحقق المؤسسة نتائج موجبة حاليا بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية المستقبلية وتحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة سابقا وحاليا من خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة.[3]

وقيمة المؤسسة تتحكم فيها عدة عوامل والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 259.
[2] لياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 267.
[3] نفس المرجع، ص 39.

الشكل رقم(3):

العوامل المحددة للقيمة المضافة المؤسسة

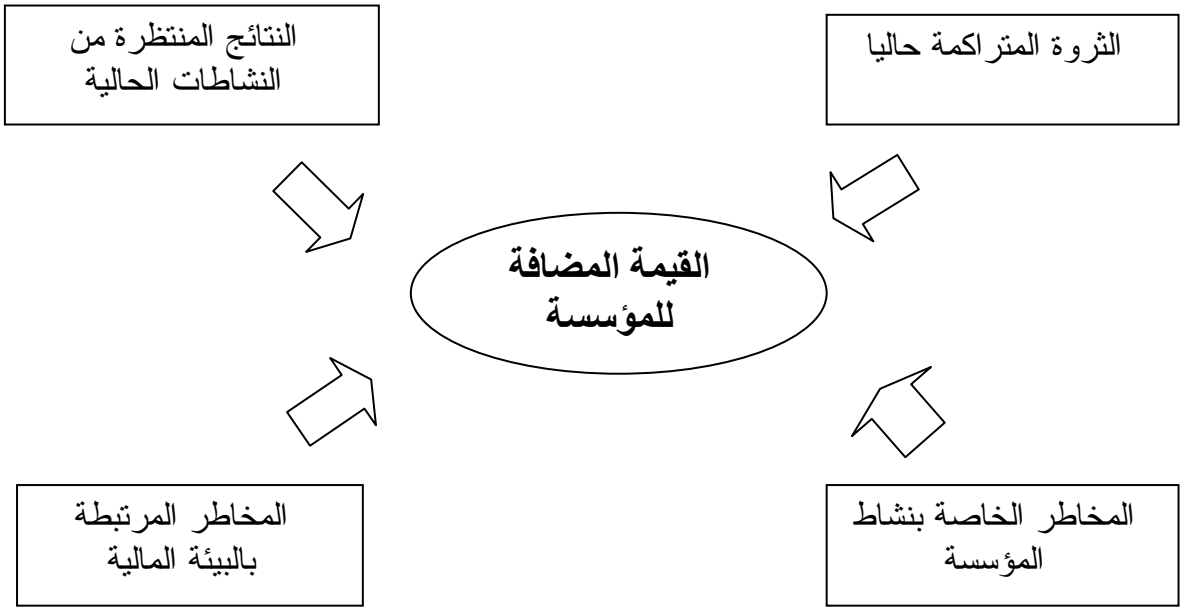

المصدر: لياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 40.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

بعد معرفة مفهوم الأداء والأداء المالي نتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الأداء المالي من حيث المفهوم ومصادر ومعايير التقييم.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

1- **تقييم الأداء:** قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء نشير إلى أنه هناك كلمة تقويم التي تستخدم في نفس المعنى مع كلمة تقييم لكن هناك اختلاف على الأقل فيما يتعلق بمعنى الكلمة في اللغة العربية حيث وردت كلمة أقوم بمعنى الفعل قوم الذي يعني هذب وعدل وأصلح أما التقييم فهي تعني إعطاء قيمة ووزن لشيء ما استنادا إلى معيار متفق عليه، ولكن معظم الباحثين يستخدمون كلمة تقويم بمعنى تقييم.[1]

والتقييم بمعناه المبسط هو تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو المجال لهدف محدد، والتقييم عادة يتم في اتجاهين الأول تقييم الشيء محل التقييم والثاني الهدف من التقييم ، وتعتبر عملية الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف ثم وضع خطة التنفيذ مع ضرورة وجود خطة رقابية على عملية التنفيذ بهدف تقييم كفاية وفعالية تحقيق الأهداف.من هنا يمكن تعريف تقييم الأداء أنه "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيقه الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها"[2] .

وينظر الكثير من الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تنصب على الإنجازات المحققة في المؤسسة وتمارس من أجل الإجابة: على ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ أما لماذا لـــم يتحقق الذي كـــان يجـــب أن يتحقق؟ فالإجابة عليه هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة ولا يدخل في عملية إطار تقييم الأداء، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن الأداء أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها.

وتتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض الأموال، ولكل طرف هدفه الخاص إلا أن الهدف من التقييم عموما يتمثل في:

- تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

[1] معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، القيادة والرقابة والاتصال الإداري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 101.
[2] عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، منشورات المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 121.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

– يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة و محاولة تفادي نقاط الضعف.

2– تقييم الأداء المالي: يعني تقييم الأداء المالي "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة"[1]، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة كما يظهر في الشكل التالي:

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 38.

الشكل رقم (4):

تقييم الأداء المالي في المؤسسة

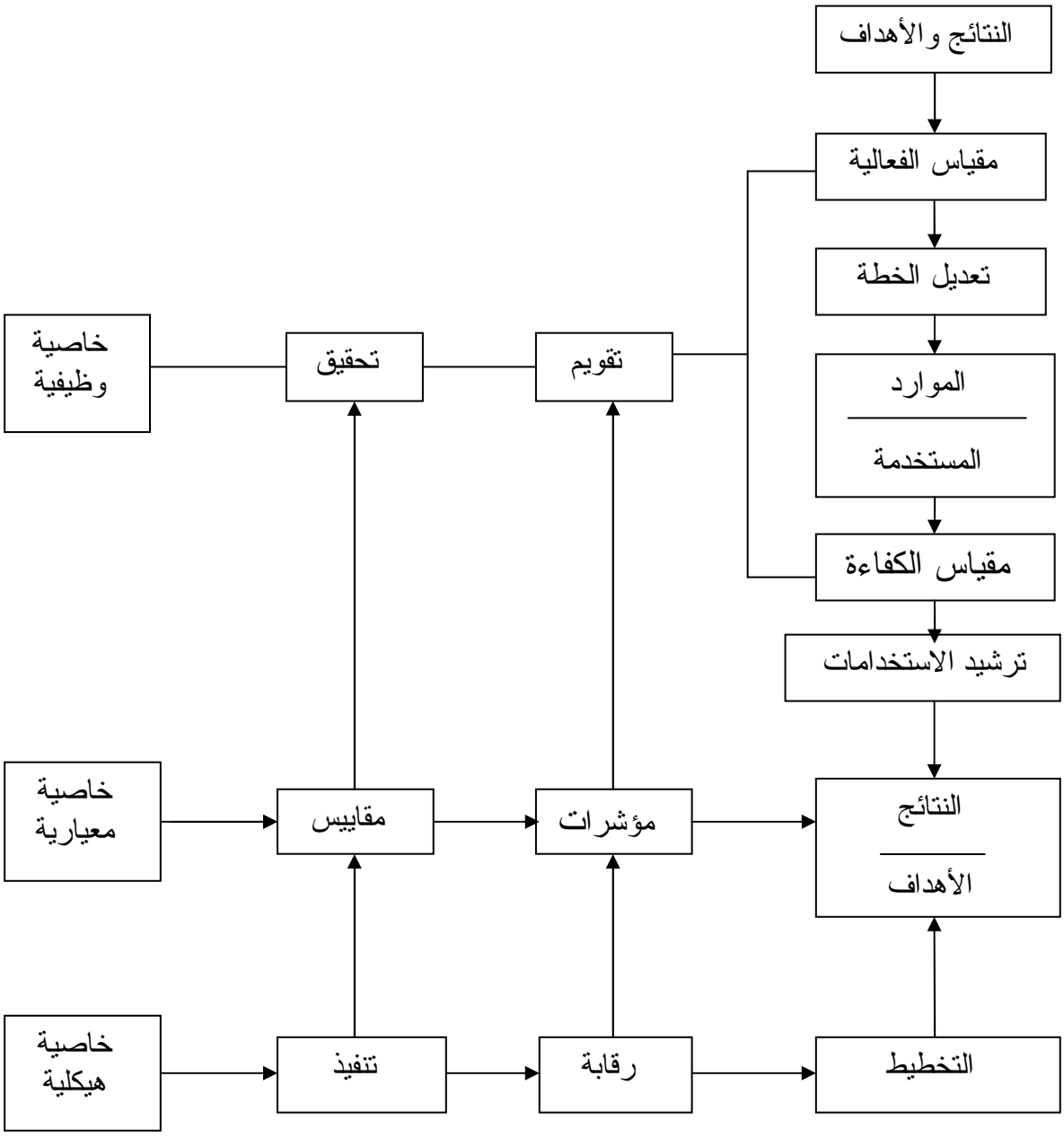

المصدر: السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 39.

ويهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج[1]. وأيا كانت المؤسسة عامة أو خاصة تهدف إلى الربح أولا فإنها تواجه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة حتى تشبع دوافعهم، لذلك فتقييم الأداء يقدم أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة فهي تظهر على طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد وهكذا تتم حماية المؤسسة ضد أي حكم تعسفي.[2].

المطلب الثاني: مصادر المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي

تتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في تقيم الأداء المالي باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية تتمثل أساسا في البيانات والكشوف المحاسبية للمؤسسة، ومصادر خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي والمالي[3].

1- المصادر الخارجية: وتتمثل في البيانات والمعلومات التي تتعلق بالبيئة المحيطة بالمؤسسة وتكون مصادرها عادة من أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوسطاء الماليين والنشرات الدورية من المؤسسات المتخصصة سواء الحكومية أو الخاصة ومراكز الأبحاث وشركات الاستثمار وكمثال على هذه المعلومات معدلات التضخم وقيمة الفرصة البديلة والوصول إلى الكلفة الأفضل من بين البدائل المتاحة، وتقييم المركز التنافسي للمؤسسة ومقدار التدفقات النقدية وواقع الأصول الحقيقية واتجاهاتها المستقبلية والقيود على سياسات توزيع الأرباح والنظام الضريبي المطبق وطبيعة المشاريع المنافسة ودرجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي وطبيعة الأحداث الاقتصادية الهامة المؤثرة والمتوقع حصولها بعد إعداد الميزانية[4].

1- **المصادر الداخلية:** وهي عموما المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج والملاحق.

1-2 الميزانية: وتعرف أنها "الجدول المرتب والمقوم لعناصر أصول وخصوم مؤسسة ما في تاريخ معين"[5].

---

[1] دادن عبد الغاني، مرجع سابق، ص 41.
[2] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 41.
[3] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص 17.
[4] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص 60،61.
[5] شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 10.

والميزانية تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة وتكون في صورة جدول يتكون من قسمين الجانب المدين ويتمثل في الأصول والجانب الدائن ويتمثل في الخصوم، وباختصار يمكن القول أن الميزانية هي جرد لعناصر ذمة المؤسسة[1].

ويظهر الشكل القانوني للميزانية حسب المخطط الوطني للمحاسبة في الجدول التالي:

[1] **Abdellah Boghaba, Comptabilité générale approfondie, Alger, Berti Editions, 1998, p, 15.**

جدول رقم(01):

الشكل القانوني للميزانية المحاسبية

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الخام	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الجزئي	رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
20	مصاريف اعدادية					10	أموال خاصة	
21	قيم معنوية					11	أموال الشخصية	
22	أراضي					12	علاوات الاصدار	
24	تجهيزات الإنتاج					13	احتياطات	
25	تجهيزات اجتماعية					18	نتائج رهن التخصيص	
28	استثمارات قيد الانجاز					19	مؤوونات الأعباء والخسائر	
2	**مجموعة الاستثمارات**					**1**	**مجموع الأموال الخاصة**	
30	بضائع					52	ديون الاستثمار	
31	مواد ولوازم					53	ديون المخزونات	
33	منتجات نصف مصنعة					54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	
34	منتجات قيد التنفيذ					55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	
35	منتجات تامة الصنع					56	ديون الاستغلال	
36	فضلات ومهملات					57	ديون تجارية	
37	مخزونات في الخارج					58	سلفات مصرفية	
3	**مجموع المخزونات**					50	حسابات الأصول الدائنة	
42	مدينو الاستثمارات					**5**	**مجموع الديون**	
43	مدينو المخزونات							
44	حقوق الشركاء والشركات الحليفة					**مجموع الخصوم**		
45	تسبيقات للغير					**نتيجة السنة**		
46	سلفات الاستغلال					**المجموع العام**		
47	العملاء							
48	نقديات							
40	حسابات الخصوم المدينة							
4	**مجموع الحقوق**							
مجموع الأصول								
المجموع الإجمالي								

المرجع: ابراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص264.

عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها:

الأصول: تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للتحول إلى نقود في حالة النشاط العادي، وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فإن جانب الأصول يشمل المجموعات التالية: [1]

- **الاستثمارات:** وتتمثل في مجموعة الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية المنقولة وغير المنقولة التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها لا لغرض البيع إنما بغرض الاستغلال، إلا أنه يمكن للمؤسسة أن تتنازل عن بعض استثماراتها نتيجة لظهور استثمارات جديدة أكثر حداثة أو نتيجة لاهتلاكها بفعل الاستغلال .

وتصنف الاستثمارات إلى نوعين:

* **استثمارات معنوية:** وهي عبارة عن أصول غير حسية وغير ملموسة مثل حقوق الملكية التجارية والصناعية والشهرة.

* **استثمارات مادية:** وهي عبارة عن استثمارات مادية ملموسة لها مدة حياة إنتاجية محددة قابلة للاهتلاك مثل تجهيزات الإنتاج، أما الأراضي فهي لا تهتلك إلا استثناء[2].

- **المخزونات:** هي مجموع السلع التي تمتلكها المؤسسة، والتي اشترتها أو أنشأتها بهدف إعادة بيعها، أو استهلاكها في عملية التصنيع وتصنف ضمن المجموعة الثالثة في المخطط الوطني للمحاسبة .

و المخزونات تضم:

- السلع الموجهة للبيع على طبيعتها بالنسبة للمؤسسة التجارية.
- المواد واللوازم الموجهة للإنتاج.
- منتجات تامة الصنع، نصف مصنعة، قيد التصنيع أو فضلات ومهملات.

- **المدينون:** وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة من تعاملها مع الغير[3].

الخصوم: وتمثل مصدر استخدامات المؤسسة وتتمثل في الأموال التي ساهم بها أصحاب المشروع والأموال التي اقترضت من الغير على شكل ديون مستحقة، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها، وتشمل على:

- **الأموال المملوكة(الخاصة):** وهي تمثل وسائل التمويل المقدمة من طرف المساهمين و أصحاب المؤسسة لتبقى تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، وتشمل الأموال الخاصة الحسابات التالية: الأموال

[1] عاشور كتوش، المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 7.
[2] نفس المرجع، ص 15.
[3] شبايكي سعدان، مرجع سابق، ص93.

الشخصية(ح/10)، علاوات المساهمات(ح/12)، الاحتياطات (ح/13)، نتائج رهن التخصيص(ح/18) و مؤونات الخسائر والتكاليف(ح/19).

– **الديون:** وتمثل مجموع الالتزامات التي تدين المؤسسة إثر تعاملاتها مع الغير، وتضم الديون الحسابات التالية: الديون البنكية(مدة استحقاقها أكثر من سنة)، ديون الاستثمارات، ديون المخزون، ديون الاستغلال والمتمثلة في أجور ورواتب المستخدمين، ديون الضرائب...إلخ[1].

2-2 جدول حسابات النتائج: هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة للوصول إلى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة[2].

عناصر جدول حسابات النتائج:

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:

أ- **أعباء الدورة:** وتتكون من كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة مثل استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف العاملين.....

ب- نواتج الدورة: وتشمل كلا من:

نواتج الاستغلال: تتمثل خاصة في مبيعات البضائع للمؤسسات التجارية المختلطة ومبيعات المنتجات في المؤسسات الإنتاجية والمختلطة.

نواتج خارج الاستغلال: وهي تلك الناتجة خارج النشاط العادي للمؤسسة.

ويظهر الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج في الجدول التالي:

[1] بويعقوب عبد الكريم، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 89.
[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص، 24-25.

الجدول رقم (2):

الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70 60	مبيعات بضاعة بضاعة مستهلكة		
80	**الهامش الإجمالي**		
80 71 72 73 74 75 61 62	الهامش الإجمالي إنتاج مباع إنتاج مخزون إنتاج المؤسسة لذاتها أداءات متممة تحويل تكاليف الإنتاج مواد ولوازم مستهلكة خدمات		
81	**القيمة المضافة**		
81 77 78 63 64 65 66 68	القيمة المضافة إيرادات مختلفة تحويل تكاليف الاستغلال مصاريف المستخدمين الضرائب والرسوم مصاريف مالية مصاريف مختلفة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات		
83	**نتيجة الاستغلال**		
79 69	ايرادات خارج الاستغلال تكاليف خارج الاستغلال		
84	**نتيجة خارج الاستغلال**		
83 84	نتيجة الاستغلال نتيجة خارج الاستغلال		
880	**النتيجة الاجمالية للسنة المالية**		
889	**ضرائب على الأرباح**		
88	**نتيجة السنة المالية**		

المرجع: ابراهيم الأعمش، مرجع سابق، ص 265.

تعديل عناصر الميزانية المحاسبية وتحويلها إلى ميزانية مالية:

بالرغم من أهمية الميزانية المحاسبية في تحديد الذمة المالية للمؤسسة وتحديد الوعاء الضريبي إلا أنه يوجد قصور عند تقييم الأداء المالي لأن الأصول المسجلة فيها تكون قيمها تاريخية مما يؤثر على مصداقية التقييم لذا كان واجبا استخلاص ميزانية مالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة.

وعملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية يستوجب إجراء تعديلات وفقا للمبادئ التالية:[1]

- **مبدأ السيولة للأصول:** وفقا لهذا المبدأ ترتب الأصول حسب درجة سيولتها المتزايدة انطلاقا من أعلى الميزانية.

- **مبدأ الاستحقاقية للخصوم:** ترتب الخصوم وفقا لهذا المبدأ حسب درجة الاستحقاق انطلاقا من أعلى الميزانية.

- **مبدأ السنوية:** يفيد هذا المبدأ في تحديد السيولة والاستحقاقية التي تتعدى السنة وتحديد السيولة

و الاستحقاقية التي هي أقل من سنة، فهذا المبدأ يمكن المؤسسة من تحديد مواردها الطويلة ومواردها القصيرة الأجل وتحديد الاستخدامات الطويلة والاستخدامات القصيرة الأجل.

- **مبدأ القيمة الحالية:** وفقا لهذا المبدأ عناصر الأصول تسجل في الميزانية بالقيمة الحقيقية أي ما تساويه فعلا لا بالقيمة المحاسبية، حسب هذا المبدأ فإن عناصر الأصول قد تسجل قيم زائدة أو قيم ناقصة أو قيم معدومة.

- **مبدأ الحذر أو الحيطة في التقييم:** وفقا لهذا المبدأ، يجب على المؤسسة أن تقيّم عناصر أصولها بشكل موضوعي دون مبالغة في التقييم، وإن وجد سعرين مختلفين لعنصر واحد فإنه يؤخذ بالسعر الأصغر لتفادي تسجيل قيم زائدة وفي حقيقة الأمر هي قيم ناقصة أو معدومة.

وفي ظل المبادئ السابقة يتم إعادة ترتيب الأصول إلى أصول ثابتة وأصول متداولة، وترتيب الخصوم إلى إلى أموال دائمة وديون قصيرة الأجل وتشمل التعديلات:[2]

أ- **تعديل الأصول:** يتم إعادة تصنيف الأصول وفقا لمبدأي السيولة والسنوية وتكون بعد التعديلات كما يلي:

الأصول الثابتة: تنقسم هي الأخرى إلى الاستثمارات وقيم أخرى، وفي كلا الجزأين ترتب العناصر حسب درجة السيولة المتزايدة حيث نجد في أعلى بند الاستثمارات القيم المعنوية (باستثناء المصاريف الإعدادية

[1] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق ، الجزائر،1991، ص 12.
[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص 186.

لكونها أعباء وليست أصول مادية أو معنوية فإنها لا تمثل قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر ضمن القيم الحقيقية للميزانية) والقيم المادية ذات أطول مدة ثم تليها العناصر الأخرى الأقل مدة كالآلات والمعدات، أما القيم الثابتة الأخرى فتضم بصفة عامة العناصر التالية:

مخزون العمل: و يسمى أيضا بمخزون الأمان، وهو جزء من المخزون سواء كان بضاعة أو مواد أولية الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في مزاولة نشاطها بشكل عادي لمدة معينة رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق كانعدامه أو ندرته أو ارتفاع أسعاره، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة لذلك يضم إلى القيم الثابتة.

سندات المساهمة: هي أوراق مالية ذات دخل ثابت تقوم المؤسسة بشرائها للمساهمة في رأس مال مؤسسة أخرى لتحقيق بعض المزايا كالتأثير على هذه الأخيرة ومراقبة نشاطها، فهي إذن استثمارات مالية تستعملها المؤسسة لمدة طويلة لذلك يضم إلى الأصول الثابتة الأخرى، أما في حالة استرجاعها فتظهر في الأصول المتداولة.

الكفالات المدفوعة: هي مبالغ تدفعها المؤسسة إلى مصالح معينة كضمانات وتبقى لديها لفترة تزيد عن السنة، لهذا يجب ضمها إلى الأصول الثابتة الأخرى.

الأوراق التجارية: تعتبر من القيم المحققة إلا في حالة خصمها فتضم إلى القيم الجاهزة، أو تتعدى مدة خصمها السنة فتضم إلى القيم الثابتة.

المصاريف الإعدادية: لكونها أعباء لا تمثل قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر ضمن القيم الحقيقية للميزانية.

باقي الحقوق يضم إلى الأصول الثابتة إذا بقيت لفترة تزيد عن السنة كاحتجاز أو تجميد مبلغ لدى البنك لفترة سنتين.

– **الأصول المتداولة:** هي جميع عناصر الأصول التي تستعملها لدورة واحدة، وتضم ثلاثة بنود مرتبة حسب درجة سيولتها كما يلي: المخزونات، قيم محققة أو قابلة للتحقيق وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن وسندات توظيف وسندات مساهمة التي تقل مدتها عن السنة، وأخيرا قيم جاهزة التي تضم البنك والصندوق وبعض العناصر من الحقوق التي أصبحت تحت تصرف المؤسسة.

ب– **تحويل الخصوم:** لتحويل عناصر الخصوم يجب اعتماد مبدأي الاستحقاقية والسنوية، وتكون الخصوم بعد إجراء التعديلات:[1]

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 187.

الأموال الدائمة: هي كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة، وتقسم إلى أموال خاصة وديون طويلة وديون متوسطة الأجل وترتب العناصر حسب مدة الاستحقاق لذلك نجد في الجزء الأول العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة من رأس مال خاص، واحتياطات ونتائج قيد التخصيص والمؤونات غير المبررة وفرق إعادة التقدير، أما الجزء الثاني فيضم الديون الطويلة من حسابات الشركاء للمدى الطويل وديون الاستثمار...الخ.

الديون القصيرة الأجل: هي مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تتجاوز السنة، وتتمثل في الموردين، الضرائب الواجبة الدفع، التسبيقات، جزء من النتيجة التي توزع على العمال أو الشركاء ذات المدة القصيرة، مؤونة الأعباء والخسائر المبررة والتي تدفع في فترة قصيرة بالإضافة إلى عناصر أخرى.

وبعد إجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية تصبح لدينا ميزانية مالية نميز بين نوعين منها الأولى مفصلة والثانية مختصرة تستجيب للأهداف المالية والجدول التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (3): الميزانية المالية المختصرة

<table>
<tr><th colspan="2">الأصول</th><th>المبالغ</th><th colspan="2">الخصوم</th><th>المبالغ</th></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="2">الأصول الثابتة</td><td rowspan="3"></td><td rowspan="2">الأموال الدائمة</td><td>الأموال الخاصة</td><td rowspan="2"></td></tr>
<tr><td>ديون طويلة الأجل</td></tr>
<tr><td rowspan="2">قيم جاهزة
قيم الاستغلال
قيم محققة</td><td rowspan="2">أصول متداولة</td><td colspan="2">ديون قصيرة الأجل</td></tr>
<tr><td colspan="2">المجموع</td><td></td><td colspan="2">المجموع</td><td></td></tr>
</table>

المصدر: ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ج1، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص 40.

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء المحقق والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب النشاط.

ويعرف المعيار أنه "أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة"، وقد يأخذ هذا المعيار أشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعادلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المؤسسة.[1]

ويستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الايجابي منها أو السلبي وأهم هذه المعايير:[2]

1- **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المؤسسة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.

2- **المعايير المستهدفة:** وهي عبارة عن المعاير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا.

3- **المعايير الصناعية:** وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المؤسسة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق عن الأداء المالي المقبول للمؤسسة محليا أو إقليميا أو دوليا في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.

[1] مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 57.
[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان ، الأردن، 2007، ص 102.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن استخدام النسب والمؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم أداء المؤسسة قد أصبح من الأمور واسعة الانتشار إلى درجة يمكن القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المؤسسات ومراكزها المالية بدون استخدام النسب والمؤشرات المالية بصورة أو بأخرى.[1]

ويمكن تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي في النقاط الثلاثة التالية:

- تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية.
- تقييم الأداء باستخدام النسب المالية.
- الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول:التوازن المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ويعرف بأنه" التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها" فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري[2].

ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

ولكي تحقق المؤسسة توازنها يجب أن تتجنب الاعتماد على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة، فالقيم الثابتة تمول عن طريق الأموال الدائمة (سواء الأموال الخاصة أو الديون طويلة ومتوسطة الأجل) وتسمح بتوفير وقت كاف لاسترجاع القيم التابعة وهذا بواسطة الإهتلاك الذي يسمح بدوره بإعادة تجديد الاستثمارات وكذلك سير مردوديتها والمنتجات اللازمة لتسديد القروض الطويلة والمتوسطة الأجل التي مولتها عموما ويجب توافر شرط التوازن المالي في هذه الاستخدامات، ويقتضي أن تكون رؤوس الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة تمول بالقروض قصيرة الأجل، أي أن درجة السيولة عنصر من عناصر الأصول أكبر أو تساوي درجة استحقاق رأس المال الذي يسمح بتمويلها، وهذا ما يفسر بقاعدة التوازن المالي الأدنى بغية تجنب وقوع المؤسسة في حالة عدم الملاءمة.

ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

---

[1] وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 178.

[2] جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، 1986، ص 17.

رأس المال العامل

احتياج رأس المال العامل

الخزينة

أ- رأس المال العامل

أولا: مفهوم رأس المال العامل: يقصد به "مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة"[1]، أما الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فيطلق عليه صافي رأس المال العامل الذي يعطي لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الخصوم الجارية وإن ارتفاع نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تدل على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماتها بيسر، وإن كان الكثير يعرف رأس المال العامل أنه الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة. [2]

والأساس في مفهوم رأس المال العامل يقوم على فكرة أن الأصول الثابتة لا يمكن تحويلها لسيولة بسرعة لذا يجب تمويلها بالأموال الدائمة، بالمقابل الأصول المتداولة يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة لذا يمكن تمويلها بالديون قصيرة الأجل[3].

إن صافي رأس المال العامل يعبر عن الخطر في الأجل القصير وتسهيلات النشاط بصفة خاصة في شكل مدفوعات فضلا عن أنه يقدم هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر المحتملة.[4]

ثانيا: حساب رأس المال العامل

ويتم حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين:[5]

من أعلى الميزانية: ويحسب بالفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ومن أسفل الميزانية: يحسب بالفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

ويعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر مقدار تحتاط به المؤسسة للظروف

[1] وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 134.
[2] نفس المرجع، ص 134.
[3] Pierre P, Mesure de la performance financière de l'entreprise, OPU,Alger, 1993, p 102.
[4] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 269.
[5] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 214.

الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض عناصر الأصول المتداولة كالمخزونات أو عدم تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة لذا يكون عند المؤسسة أموال دائمة لمواجهة ذلك وبالتالي تكون قد أجرت ملاءمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم[1] .

ثالثا:حالات رأس المال العامل

من خلال العلاقة التي يحسب بها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها: [2]

- رأس مال عامل موجب: في هذه الحالة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويبقى للمؤسسة هامش أمان لتمول به جزء من الأصول المتداولة، لكن المؤسسة عليها أن تتأكد إن كان يمول المخزون الأدنى.
- رأس مال عامل معدوم: هنا المؤسسة تمول أصولها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير آمنة إذا تم تضييعها.
- رأس مال عامل سالب: هذه الحالة غير جيدة للمؤسسة لأنها تمول جزء فقط من أصولها الثابتة بأموال دائمة.

ويمكن تمثيل حالات رأس المال العامل من خلال الأشكال التالية:

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 31.

[2]Fabienne G, Comptabilité Managériale, Edi de Boeck université, Bruxelles, 2004, p 49.

الشكل رقم(5):

الحالات الممكنة لرأس المال العامل

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
رأس المال العامل	الديون (طويلة ومتوسطة الأجل)

الحالة الثانية: رأس المال العامل = 0

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
	الديون (طويلة ومتوسطة الأجل)

الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
	الديون (طويلة ومتوسطة الأجل)
	رأس المال العامل

المصدر: Fabienne Guerra, Op cit, p 49

رابعا: أنواع رأس المال العامل

بالإضافة إلى رأس المال العامل الصافي هناك أنواع أخرى من رؤوس الأموال العاملة هي:[1]

1- رأس المال العامل الإجمالي: ويمثل الأصول قصيرة الأجل أي هو مجموع الأصول المتداولة، والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها أصولها المتداولة.

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 215.

يحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

2- رأس المال العامل الخاص: ويمثل بالعلاقة التالية

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

ويسمح رأس المال العامل الخاص بمعرفة مقدار الأصول الثابتة الممولة بالأموال الخاصة بدون الديون.

4- **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= الديون (طويلة ومتوسطة الأجل)+ الديون قصيرة الأجل

العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية و التي يمكن أن تؤثر في مستوى رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه، أي أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما، قد تؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية.

وتنتمي تلك العناصر إلى الأموال الدائمة أو إلى الأصول الثابتة فقط لأن العناصر التي تحتويها الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل تغيرها لا يؤثر في رأس المال العامل، فزيادة عنصر من عناصر الأصول المتداولة يؤدي إما إلى نقصان عنصر آخر منها، وإما إلى زيادة عنصر من الديون قصيرة الأجل، فمثلا بيع جزء من الإنتاج التام (أي نقص في المخزونات) يؤدي إلى زيادة في قيمة العملاء أو أحد النقديات.[1]

وتبين مختلف العناصر التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان رأس المال العامل في الجدول التالي:

[1] Josette P, Analyse financière, librairie Vuibert, 8 ed, Paris, 1999, p 129-130.

الجدول رقم (04):

العوامل المؤثرة في رأس المال العامل

العمليات التي تخفض رأس المال العامل	العمليات التي تزيد في رأس المال العامل
1 زيادة الأصول الثابتة: قيم معنوية قيم ثابتة قيم أخرى 2 انخفاض الأموال الدائمة: نقص الأموال الخاصة توزيع الاحتياطات توزيع أرباح الأسهم اقتطاعات لفائدة المستغل خسائر الاستغلال تسديد القروض	1 زيادة الأموال الدائمة: زيادة الأموال الخاصة: زيادة رأس المال و الاحتياطات، إعانات الاستثمار ... زيادة القروض الطويلة و المتوسطة الأجل 2 انخفاض الأصول الثابتة: التنازل عن الاستثمارات المعنوية، الثابتة و الأخرى.

Source : Josette P, Analyse financière, librairie Vuibert, 8 ed, Paris, 1999, p130

ب- احتياجات رأس المال العامل: تقليديا يمثل رأس المال العامل الموجب شرطا للتوازن المالي السليم ولم يكن له معنى ذاتيا إذ كان يجب مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأس المال العامل.

وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل[1].

[1] لياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 84.

وتمثل احتياجات رأس المال العامل " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناء السلفات المصرفية) من جهة ثانية"[1].

وتعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا؟، أي إذا كان الفرق موجبا فهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة موارد الدورة بل تحتاج إلى موارد أخرى والعكس إذا كانت النتيجة سلبية[2].

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل من خلال العلاقتين التاليتين:

الاحتياج في رأس المال العامل= (قيم الاستغلال+قيم محققة) - (لديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)

الاحتياج في رأس المال العامل= (الأصول المتداولة- قيم جاهزة)- (الديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)

ج – الخزينة: هي" إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل"[3]، وهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي خاصة إذا ما علمنا أن رأس المال العامل ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة لذلك تعتبر كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تجنبها حالة التوقف أو العجز عن السداد.

ويتم حساب الخزينة بطرقتين هما:

1- عن طريق القيم الجاهزة أي الفرق بين القيم الجاهزة والسلفات المصرفية.

الخزينة = قيم جاهزة – سلفات مصرفية

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 216.
[2] ناصر دادي عدون، نواصر فتحي، مرجع سابق، ص 25.
[3] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 216.

2- من خلال الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل.

الخزينة = رأس المال العامل- احتياجات في رأس المال العامل

ولأن الخزينة مرتبطة برأس المال واحتياجاته بحيث يمكن أن تظهر ثلاث حالات:[1]

- **خزينة موجبة:** هنا رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة لكن يجب مراعاة أن لا يكون الفرق كبيرا هذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها.
- **خزينة معدومة:** أي تساوي رأس المال العامل مع الاحتياجات وهذا يمثل توازن مالي امثل للمؤسسة، والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومن ثم التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.
- **خزينة سالبة:** عندما تكون الاحتياجات أكبر من رأس المال العامل هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة إلى موارد لمواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.

المطلب الثاني: النسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر استعمالا بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها وأساس هذا الأسلوب هو إيجاد علاقة بين بيانات القوائم المالية شريطة أن تكون ذات دلالة، والنسب المالية تعني "نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من نفس القائمة أو قائمة أخرى"[2]، بحيث تقدم معلومات للمستفيد في اتخاذ القرارات، وتقدم معلومات عن المؤسسة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية كون أن قيمه النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية [3]. ومهما تعددت النسب المالية إلا أنه هناك نسب مالية تستعمل لتقييم الأداء المالي منها نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية (الرفع المالي) ونسب الربحية.

أ- **نسب السيولة:** وهي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة[4].

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 217.
[2] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ،2007 ص 39.
[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 83.
[4] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 83.

أولا: نسبة التداول (السيولة العامة): وهي تلك النسبة التي تقيس إمكانية المؤسسة على تسديد التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة، ورياضيا يمكن صياغتها كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون اللجوء إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

ولهذه النسبة مأخذان[1]:

– أنها تعامل الأصول المتداولة معاملة واحدة فأوراق القبض تمثل قيمة مطالبة محددة للمؤسسة وباستثناء حالة إفلاس العملاء فهي تكون متأكدة من تحصيلها بينما بالنسبة للمخزون السلعي لا يوجد ضمان لإمكانية بيع السلع بنفس قيمتها الجردية ومن الصعب التنبؤ بظروف السوق.

– يرجع إلى معالجة المحاسبين للقيم المتداولة فقد تعتبر المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها من الناحية الفنية لكن لا تتوفر لديها درجة سيولة بالرغم من أن قيمة الأصول المتداولة تزيد عن قيمة الخصوم المتداولة.

لذا يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للمؤسسات الرائدة في نفس النشاط ومراعاة جوانب أخرى.

ثانيا: نسبة السيولة المختصرة: لتفادي عيوب النسبة السابقة باعتبار العناصر المكونة لها تضم عناصر بطيئة التحول إلى سيولة لذا يتم استبعادها في هذه النسبة، وهذه النسبة تساعد المدير المالي في تغطية الالتزامات دون انتظار تحول العناصر الأخرى إلى سيولة مثل بيع المخزون.

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

[1] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 158.

ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد كافة ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

هناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة والجاهزة (˝30% إلى 50%)و(20%إلى 30%) على الترتيب، إلا أن هذا لا يمكن تطبيقه على كافة المؤسسات إلا أنه يجب على كل مؤسسة تسيير سيولتها بحيث تحتفظ بالمستوى الذي لا يعرضها لخطر عدم السداد أو إبقاء سيولة جامدة[1].

ب-نسب النشاط: وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول.

أولا: معدل دوران المخزون: يعد معدل دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل المخزون إلى سيولة نقدية ويقصد به "عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون السلعي خلال السنة"[2]، أي معدل السرعة التي يتحرك بها المخزون السلعي باتجاه البيع وبالتالي توليد النقد دعما للسيولة،ويحسب بالعلاقة التالية[3]:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون السلعي}} = \text{مرة}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخرمدة}}{2}$$

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 48.
[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 96.
[3] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 207.

وإن ارتفاع المعدل يعني أن المؤسسة تستثمر أموال أقل في المخزون السلعي لتحقيق حجم مبيعات معين إلا أن هذا ليس دائما صحيح لأن هذا الارتفاع يعود لصغر حجم المخزون السلعي مما قد يؤثر عليها في تحقيق مبيعات مناسبة.

ثانيا: معدل دوران العملاء: تعد الذمم المدينة (العملاء + أوراق القبض) من العناصر التي تتمتع بسيولة كبيرة، وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الحقوق.

ويتم صياغته بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{\text{المبيعات الآجلة (العملاء + أوراق القبض)}}{\text{متوسط رصيد العملاء}}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط رصيد العملاء} = \frac{\text{المدينون أول المدة + المدينون آخر المدة}}{2}$$

ومن هذه النسبة يتم اشتقاق نسبة أخرى تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المؤسسة[2] وهي فترة التحصيل وتحسب كما يلي:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{\text{العملاء + أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية}} \times 360$$

وارتفاع فترة التحصيل من سنة لأخرى أو مقارنته بنسب الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة قد يشير إلى عيوب في سياسة الائتمان أو في سياسة التحصيل أو في السياستين معا أو يمكن أن يشير إلى وجود مخزون راكد الأمر الذي شجعها على زيادة فترة الائتمان على أمل زيادة المبيعات[3].

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 209.
[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 96.
[3] محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سابق، ص 161.
* تم احتساب السنة 360 يوم لأنه تم أخذ متوسط كل شهر أي 30 يوم.

ثالثا: معدل دوران الموردين

قبل حساب هذا المعدل يتم حساب مدة التسديد وهي المدة التي تستغرقها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها وتحسب بالعلاقة:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{الموردون + أوراق الدفع}}{\text{متوسط رصيد حساب الموردين}}$$

$$\text{فترة التسديد} = \frac{\text{الموردون + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360$$

ومعدل دوران الموردين يعبر عن العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة، أما فترة التسديد فيجب مقارنتها مع فترة التحصيل ومن المفترض أن تكون مدة التسديد للموردين أكبر من فترة التحصيل من العملاء.

رابعا: معدل دوران الأصول: تبين لنا هذه النسبة قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في تحقيق المبيعات وينقسم معدل دوران الأصول حسب نوع الأصول إلى:[1]

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

هذه النسبة توضح مدى استخدام المؤسسة للاستثمارات طويلة الأجل لذا فارتفاع النسبة يعكس كفاءة استخدام الأصول الثابتة.

ويتم حساب معدل دوران الأصول إجمالا دون تفصيل نوعها سب العلاقة التالية:

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص ص 96– 97.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول}}$$

ج- نسب المديونية: تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والملاك) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية تجاه الغير[1].

أولا: نسبة الديون إلى رأس المال: وتقيس هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون(الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل) مقارنة بحقوق الملكية وتعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا مما يجعلها في أمان من الضغوطات التي تتعرض إليها من طرف الدائنين وهذا ما يعطيها أكر حرية في اتخاذ القرارات.

$$\text{نسبة الديون إلى رأس المال} = \frac{\text{الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثانيا: نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: وتبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول، وتعد كمؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها[2].

$$\text{نسبة الديون إلى اجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون}}{\text{الأصول}}$$

ثالثا: معدل تغطية الفائدة: يترتب على المديونية تحمل المؤسسة لأعباء ثابتة ممثلة في الفوائد على القروض ويقيس لنا هذا المعدل إلى أي مدى يمكن أن تنخفض إيرادات المؤسسة قبل الضرائب والفوائد دون وضع المؤسسة في وضعية حرجة أمام الدائنين لعدم قدرتها على سداد الفوائد[3]، وإن ارتفاع هذه النسبة يعني قدرة المؤسسة على دفع الفوائد للمزيد من الديون مما يزيد ثقة المقرضين وتخدم هذه النسبة عادة الدائنين بالأجل الطويل سواء مقرضين أو حملة السندات.

ويحسب معدل تغطية الفوائد بالعلاقة التالية:

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 101.
[2] نفس المرجع، ص 101.
[3] محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سابق، ص 168.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد المستحقة}}$$

رابعا: نسبة الاستقلالية المالية: وتقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها فهي تشير إلى نسبة الديون في الهيكل المالي وتحسب إما بمقارنة الأموال الخاصة بالديون هذه النسبة التي يحبذ أن تكون على الأقل مساوية أو أكثر من 50% أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم هنا النسبة تكون الثلث(3/1)، حساب الاستقلالية المالية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}}$$

أو

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الخصوم}}$$

د- نسب المردودية : وتعرف أيضا بنسب الربحية، فالمردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، وهي "العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك"، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.

ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من نسب المردودية وهي التجارية، الاقتصادية والمالية.

أولا: المردودية التجارية: تسمى أيضا بمردودية النشاط وتسمح بتقييم الأداء التجاري بالمؤسسة، والمتغير المعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لدارسة مردودية النشاط.

1- **نسبة الهامش الإجمالي:** وهي مؤشر على كفاءة ومدى نجاح سياسة التسعير وتطور حجم المبيعات بالمؤسسة لأنها تربط بين الهامش التجاري والمبيعات[1]، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الهامش التجاري}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

ويقصد بالهامش التجاري الفرق بين المبيعات وتكلفة البضاعة.

2- **نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال:** يعد مقياسا للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة، كذلك يعد مقياسا لقدرة المؤسسة على توليد موارد الخزينة.

ويجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية[2] :

-الاهتلاكات كمكافأة لرأس المال الاقتصادي، وهي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية.

-المؤونات من أجل حماية وتأمين ممتلكات المؤسسة وتؤدي إلى زيادة في النقدية، وقد تستوجب مدفوعات فيما بعد.

- المصاريف المالية.

- خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة.

- ضرائب على الأرباح المحققة كمكافأة للدولة وأجهزتها، وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين.

- الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يمثل فائض صافي كمكافأة للمنظمة يمكنها من النمو.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الهامش الاجمالي للاستغلال} = \frac{\text{فائض الاستغلال الإجمالي}}{\text{المبيعات خارج الرسم}}$$

كما توجد نسبة أخرى تعتبر مهمة بعد النسبة السابقة وهي نسبة الهامش الصافي، وتعتمد على مقارنة الربح الصافي مع رقم الأعمال وتعطينا هذه النسبة مؤشر على إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة أية خسائر.

وتحسب بالعلاقة التالية:

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 108.
[2] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 83.

$$\text{نسبة الهامش الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات خارج الرسم}}$$

ثانيا: المردودية الاقتصادية: وهي تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها وتعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية وقياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

ونميز المردودية الاقتصادية الإجمالية والمردودية الاقتصادية الصافية.

$$\text{المردودية الاقتصادية الاجمالية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول}}$$

وانطلاقا من العلاقة السابقة نستنتج العلاقات التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{نسبة الهامش الصافي}) \times (\text{معدل دوران الأصول})$$

ثالثا: المردودية المالية: وتسمى أيضا عائد الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة والأموال الخاصة وتعطينا مقدار العائد المحقق من أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة أموالهم[1].

والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطحبها مستوىً عال من الخطورة[2].

وتحسب بالعلاقة:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ومنها نستنتج العلاقات التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول}} \times \frac{\text{الخصوم}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المردودية المالية = المردودية التجارية **x** معدل دوران الأصول **x** معامل المديونية

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية **X** معامل المديونية

والفرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية يسمى أثر الرفع المالي الذي يسمح بمعرفة أثر المديونية على المردودية المالية ونميز 3 حالات[3]:

- للرفع المالي أثر ايجابي عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل فائدة الديون ترتفع المردودية المالية.
- للرفع المالي أثر حيادي عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل فائدة الديونأي ثبات المردودية المالية.

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 111.

[2] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 202.

[3] مفيدة يحياوي، تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، أكتوبر 2002، ص**93** .

- للرفع المالي أثر سلبي عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معدل فائدة الديون هنا الرفع من الديون يؤدي إلى انخفاض المردودية المالية.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

بعد التعرض إلى الأساليب القديمة في تقييم الأداء المالي كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتمد على البيانات المحاسبية وعلى الرغم من أنها توفر معلومات مهمة إلا أن القيود المفروضة عليها كثيرة وللتغلب على هذه القيود تم إجراء تعديلات عليها لتوفير أساليب بديلة لتقييم الأداء.

ومع التغير الجذري في بيئة الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية التي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولا حدث تغير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي.

ومن أكثر الأساليب الحديثة في التقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضافة **(EVA*)** والقيمة السوقية المضافة ***(MVA)**.

أولا:معيار القيمة الاقتصادية المضافة: يتكون إجمالي رأس المال من الأسهم الممتازة والعادية وعلى هذا الأساس فإن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل تقديرا للأرباح الاقتصادية الحقيقية للعام وهي تختلف جذريا عن الأرباح المحاسبية، وتمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار أي تكلفة لأموال الملكية.

والربح الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية المضافة ليست بالمفهوم الجديد، لأنه في عام 1890 قد عرفه الاقتصادي **ALFRED MARSHAL** وحدده كما يلي: " الربح الاقتصادي هو الربح الذي يبقى متوفر للمساهمين بعد خفض مكافأة رأس المال المستخدم"[1] فبالإضافة إلى خصم كل المصاريف المحاسبية تخصم أيضا تكلفة أموال المساهمين.

وارتبط معيار القيمة الاقتصادية المضافة بالعلامة التجارية لمؤسسة **(Sterne Stewart)** في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أصبح بعد تطويره أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي كما أنه معيار جيد

* **EVA : Economic Value Added.**

* **MVA : Market Value Added**

[1]Farid Latreche, La création de valeur comme mesure de la performance financière, journée d'étude sur la productivité et rationalisation des ressources humaines, université de Biskra 19/10/2002, P52.

لربط الأداء بخلق القيمة وتعظيم ثروة الملاك[1].

ويتم حسابها بالعلاقة:

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة – مكافأة الأموال

وفي ضوء تحديد القيمة الاقتصادية المضافة تؤكد مؤسسة **(Sterne Stewart)** شكل التأثير المباشر والقوي بينها وبين ثروة الملاك وبالتالي القيمة السوقية للسهم، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة يعني أن المؤسسة ساهمت بشكل مباشر في التأثير في ثروة الملاك وهذا إما بزيادة الأرباح بعد الضريبة أو انخفاض كلفة الاستثمار. أما لو كانت سالبة فهذا يعني أن المؤسسة تستهلك رأس المال المستثمر أكبر من الربح مما يؤثر سلبا على ثروة الملاك[2].

أهمية القيمة الاقتصادية المضافة: نظرا لأن القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة المستخدمة لأغراض تقييم الأداء الداخلي والخارجي فإن أهمية هذا المعيار تكمن فيما يلي[3]:

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي في ثروة الملاك.
- مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري.
- معيار لنظم الحوافز والتعويضات.
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل.
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق.
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية منمذجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية فهناك بعض المحددات في استخدامها لتقييم نجاح المؤسسات منها:[4]

– فروقات حجم المؤسسات: إذ أن البعض يصعب عليها التعامل مع هذا المعيار لاسيما المؤسسات المالية والحديثة التأسيس.

– الاتجاهات المالية: إذ أن القيمة الاقتصادية المضافة تعتمد في حسابها على مداخل المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات، في هذه الحالة يستطيع المدراء معالجة التقارير المحاسبية بشكل يؤثر على اتخاذ القرار.

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 136.
[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص، ص 250– 251.
[3] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 140.
[4] نفس المرجع، ص 141.

– الاتجاهات في الأجل القصير: معيار **EVA** ينظر إلى فترات سابقة لذا فهي تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار دور الإبداع والابتكار في تكنولوجيا المنتوج والعمليات والتي تحتاج إلى أجل طويل لخلق القيمة وعليه إدخال نفقات الإبداع ضمن الفترات المحاسبية لل **EVA** ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يؤثر على نتائج الأداء.

ثانيا: معيار القيمة السوقية المضافة: القيمة السوقية المضافة **MVA** هي المعيار الثاني الذي سوقته مؤسسة **(Sterne Stewart)** كمعيار لتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

يقصد بالقيمة السوقية المضافة "الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين"[1]، وهذا المعيار يعد شامل في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة[2].

ووفقا للمؤسسة المسوقة لهذا المعيار فإن **MVA** تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، لذا فهو مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة الملاك[3].

وهذا المعيار يعتمد على المعلومات المحاسبية ومعلومات أخرى مصدرها سوق المال أي أنه ما هو إلا معيار السوق المالي للقيمة.

طرق حساب القيمة السوقية المضافة: من أكثر الطرق استخداما في حساب القيمة السوقية المضافة:

1– طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية:

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب **MVA** بالعلاقة التالية[4]:

القيمة السوقية المضافة= القيمة السوقية للأسهم – القيمة الدفترية لحقوق الملكية

حيث

القيمة السوقية للأسهم = (عدد الأسهم المصدرة)(سعر السهم)

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 145.
[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 261.
[3] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 145.
[4] نفس المرجع، ص 146.

ويعاب على هذه الطريقة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار كلفة الفرصة البديلة أي العوائد المتوقع تحقيقها فيما لو تمت عملية الاستثمار في نشاط آخر يتساوى بدرجة الخطر لذا تم تطوير طريقة أخرى تعتمد على القيمة الاقتصادية المضافة[1].

2- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للمؤسسة: وفقا لهذه الطريق فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة المتوقعة خلال عمرها الإنتاجي أو هي خصم للتدفق الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة خلال الزمن.

العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة:

تتأثر القيمة السوقية المضافة بعدة عوامل بعضها يؤثر بالزيادة أو النقصان ومنها نجد[2]:

❖ **معدلات النمو:** ويقصد بها النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في المؤسسة، حيث يجب أن يكون هناك نموا في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي يفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون **MVA** موجبة.

❖ **كثافة رأس المال المستثمر:** ويقصد بكثافة رأس المال المستثمر مقدار رأس المال لتحقيق دينار من الإيرادات أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق ذلك زادت **MVA** نظرا لانخفاض كلفة رأس المال.

❖ **قيمة هامش الربح:** يقصد بها الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق الملاك حيث كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح كلما زادت **MVA**.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 265.
[2] نفس المرجع، ص 263.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأداء المالي من حيث المفهوم والتقييم والهدف منه حيث يختلف حسب الأطراف المستفيدة منه إلا أن الهدف الأساسي هو الحكم أو إعطاء تقييم للوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة كفاءة الإدارة في استغلال الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة مما يوضح أن عملية تقييم الأداء هي عملية رقابية حيث تتم عملية التقييم وفقا لمعايير محددة، وتقييم الأداء لا يشمل فقط المؤسسات ذات وضعية مالية حرجة بل يتعدى إلى المؤسسات السليمة.

وتقييم الأداء المالي يتم انطلاقا من مختلف المعلومات سواء الداخلية أو الخارجية وتعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الداخلية التي يعتمد عليها في ذلك اما المصادر الخارجية فتتمثل في المعلومات حول المنافسين والعملاء وغيرها، وتتم عملية التقييم من خلال مؤشرات مالية منها القديمة والحديثة أهمها :

- مؤشرات التوازن المالي وهي رأس المال العامل، الاحتياجات في رأس المال العامل والخزينة.
- النسب المالية وتشمل نسب السيولة، المردودية، المديونية ونسب النشاط.
- القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة الذين يعتبران من المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني

المعلومات المحاسبية والأداء المالي

تمهيد:

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في كل من الوظيفة المحاسبية والبيئة المحيطة بها وذلك نتيجة التزايد على طلب المعلومات سواء من حيث الكم أو الكيف بما يتماشى مع نمو المؤسسات، واستجابت لهذه التطورات وتفاعلت معها على أساس أن النظام المحاسبي يعتبر من أهم المصادر للحصول على المعلومات الكمية التي تساعد على معرفة نتائج النشاط للمؤسسة خلال فترة معينة وتوضح المركز المالي في تاريخ معين وتساعد الإدارة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

وباعتبار أن المعلومات المحاسبية تعتبر أهم مصادر تقييم الأداء المالي خصصنا هذا الفصل لدراسة مفهومها وأنواعها وأهم الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، كما سنتطرق إلى النظام المالي والمحاسبي الجديد وكيفية عرض القوائم المالية فيه، ومن خلال أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سنتعرف على مساهمتها في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تجسد المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار المناسب وهذا يعتمد على مدى جودة هذه المعلومات، فما هي المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي يجب أن تكون في المعلومات المحاسبية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً"[1].

ولقد عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة أنها " معطيات عددية مرتبطة بظاهرة اقتصادية حدثت في الماضي، الحاضر أو المستقبل لكيان ما من خلال ملاحظة معينة وفقا لقواعد معينة"[2].

والمعلومات المحاسبية هي " البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لتكون ذات منفعة لمتخذي القرار"[3].

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد، لذا الهدف منها هو تخفيف حالة عدم التأكد لدى مستخدميها (خاصة متخذي القرارات) لأن وفرة المعلومات اللازمة تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة وذلك عندما تستخدم كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة، لذا ليس من الضروري أن تتحول البيانات إلى معلومات بعد إجراء العمليات عليها بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين عند استخدامها من قبل متخذي القرارات وهما:[4]

– أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وهذا من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة.

---

[1] سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 77.

[2] Nadéidjo Bigou-Lare, Le Sycoa et la pertinence de l'information comptable, voir site internet : www.listoo.eu/~afccca/archives/docs_congres. Date de visite le : 12/11/2010.

[3] أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 8.

[4] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص ص 77–78.

– يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات مستقبلية.

أما في حالة عدم تحقق ذلك فلايمكن اعتبارها معلومات إنما بيانات مرتبة يمكن استخدامها كمدخلات.

وترتبط المعلومات المحاسبية ببعض المفاهيم المرتبطة منها:

1– البيانات: هي" مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها"[1].

2– المعلومات: بالرغم من شيوع استخدام مصطلح المعلومات إلا أنه يوجد اختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لها وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات فمثلا يعرفها ديمسكي على أنها" البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار"، كما عرفت " أنها المعرفة المفيدة المكتسبة من البيانات المستلمة وبناء عليه فهي تعتمد على الشخص الذي يستلم البيانات والقرارات التي سيتخذها"[2].

كما تعرف المعلومات أنها " مجموع البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل عليها نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين"[3].

ويمكن التفرقة بين ثلاثة مستويات للمعلومات:[4]

– المستوى الفني: حيث لا يوجد معنى معين للمعلومات ولكن يمكن قياس كمية المعلومات المنقولة خلال قنوات الاتصال.

– مستوى المعاني: حيث يقوم مستخدم المعلومات في هذه المرحلة بتفسير وتحليل المعنى الذي تتضمنه المعلومات.

– المستوى التأثيري: حيث تؤدي المعلومات في هذا المستوى إلى تحفيز مستخدميها لاتخاذ قرارات و القيام بأنشطة معينة بناء على المعرفة المحصلة من هذه المعلومات.

[1] إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، مدخل النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 41.
[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 23.
[3] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 24.
[4] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 23.

ومن خلال تعريف كل من البيانات والمعلومات يتضح أن المعيار الأساسي للتفرقة بينهما ينحصر في الفائدة المحققة منهما، كما أنه يمكن اعتبار البيانات معلومات إذا تم تنظيمها وإعادة ترتيبها ليكون لها معنى ودلالة بعد الأخذ بعين الاعتبار كل من المستخدم، مكانته الوظيفية والتوقيت الزمني للاستخدام.

3- المعرفة: " وتمثل الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين وعند تجميع هذا الرصيد يختفي الكثير من التفاصيل وتتصاعد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة"[1].

فالبيانات تعبر عن حقائق أولية خام بينما تمثل المعلومات بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين، أما المعرفة فهي تمثل معلومات عامة ومجردة تصلح للاستخدام العام[2].

والشكل التالي يظهر العلاقة بين البيانات والمعلومات.

الشكل رقم(0):

العلاقة بين البيانات والمعلومات

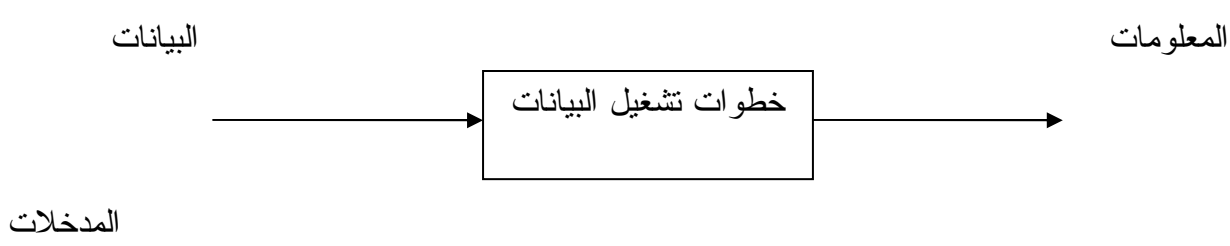

المرجع: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 15.

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 9.
[2] نفس المرجع، ص 9.

أنواع المعلومات: مهما تعددت المعلومات ومهما كان الهدف من استعمالها، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:[1]

✓ **معلومات الاشتغال:** وهي مجموع المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة، فهي مرتبطة بالمهام المتكررة وبدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة النشاط العادي في المؤسسة، وبصفة أدق يمكن تقسيم هذا النوع من المعلومات إلى صنفين:

معلومات القيادة: أي تلك المتعلقة بالتحكم، بإثارة أو بتنفيذ عملية (أو مهمة) معينة.

معلومات الرقابة: والهدف منها مراقبة النتائج المحققة من خلال العملية (أو المهمة) المنفذة.

✓ **معلومات التأثير:** يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين لهم صلة وثيقة بالمؤسسة سواء الأفراد الداخليين أو الخارجيين. و هذه هي المعلومات التي تجعل من المؤسسة على أنها ليست فقط عبارة عن تجميع للأفراد، بل من خلالها يمكن خلق صلة ترابط بين العامل و المسؤول بهدف التوصل إلى كسر الحواجز السّلمية و جعل كل فرد يعتبر المؤسسة ملكا له.

✓ **معلومات التوقع:** هي معلومات تسمح للمؤسسة بالمعرفة المسبقة لبعض التغيرات التي يمكن أن تحدث والمتعلقة بمحيطها وذلك إما بهدف الاستفادة من بعض الفرص أو تجنب بعض المخاطر، فهي إذن معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح و النظر إلى ما هو أبعد من المهام العادية.

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

1- تعريف النظام: يعرف النظام على أنه " مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة مع بعضها البعض من أجل أداء وظيفة معينة أو تحقيق هدف معين"[2]، مجموعة العناصر هذه تشكل مكونات النظام وهي قد تكون مادية مثل الحواسب والورق وغيرها أو معنوية مثل الخطط، البرامج والتعليمات....، أما العلاقات فهو كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها وبما أن النظام يشكل لأداء وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف فإن لكل نظام هدف معين يسعى لتحقيقه[3].

[1] درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة،الجزائر، 2005/2004، ص 52.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 14.

[3] نفس المرجع، ص 14.

2- نظام المعلومات: يعرف نظام المعلومات أنه " مجموعة من العاملين والإجراءات التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف".

ويهدف نظام المعلومات في المؤسسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:[1]

- تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات.
- تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية.
- تقديم المعلومات عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

3- نظام المعلومات المحاسبية: يعتبر نظام المعلومات المحاسبية الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأطراف الأخرى، ويعرف أنه " أحد مكونات تنظيم إداري يختص بتجميع ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومان المالية إلى الأطراف المعنية لاتخاذ القرارات الاقتصادية"[2].

ويعرف في الفكر الإسلامي أنه " نظام للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة من المقومات البشرية والمادية التي تعمل جميعها في إطار محاسبي متكامل وفقا لمنهج محاسبي إسلامي، يستمد قواعده ومبادئه من الفقه الإسلامي الحنيف وذلك بهدف مساعدة الإدارة في مزاولة وظائفها المختلفة وكذا مساعدة الأطراف الخارجية على حسن اتخاذ القرارات المتعلقة بتعاملها مع المؤسسة"[3].

نلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبية جزء لا يتجزأ من نظام المعلومات الإدارية الذي يقوم بتوفير المعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى توفير المعلومات الملائمة من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد على تحقيق الأهداف.

وهناك رأيان بشأن نطاق نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بنظام المعلومات الإداري: الأول يرى أن نظام المعلومات المحاسبية جزء من نظام المعلومات الإدارية، وطبقا لهذا الرأي يقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية والرأي الثاني يقترح أن دوره لا يقتصر على ذلك فقط إنما يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية، وجاءت رابطة

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 17.
[2] خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 21.
[3] مجدي السيد أحمد محمد ترك، الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، ندوة إدارة صناديق الادخار والمعاشات ودور تكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر، 2008، ص 8.

المحاسبة الأمريكية وأعدت تقريرا يعتبر توفيقا بين الرأيين واعتبرت أن كلا النظامين مستقلين لكل منهما وظائفه[1] لكن يوجد تداخل بين النظامين موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(7):

التداخل بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبية

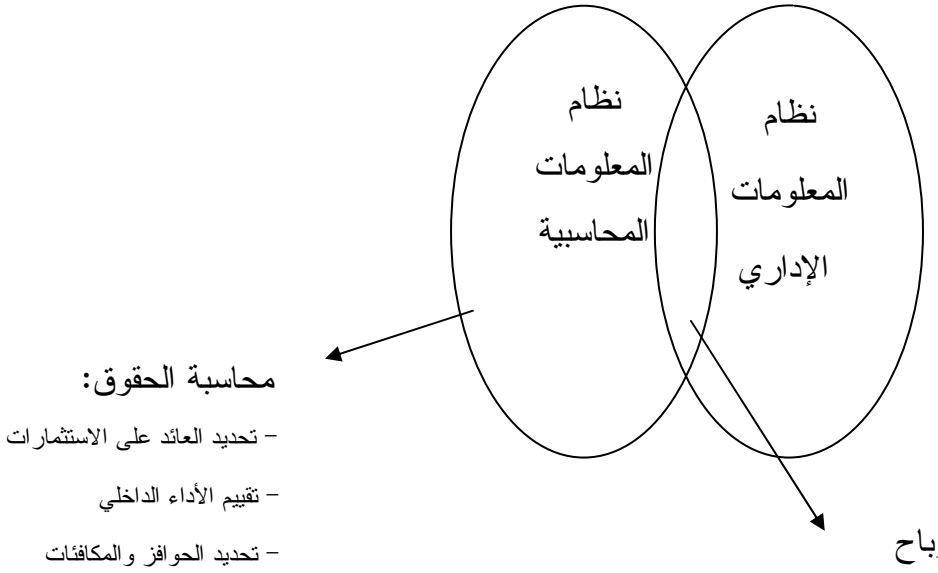

محاسبة العمليات:

–التخطيط الاستراتيجي(الميزانية الرأسمالية)

– التخطيط الأمثل للإنتاج (قرار الشراء أو الصنع)

–مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الخاصة باستثماراتهم بالمشروع

المرجع: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 44.

تسمى منطقة التداخل بين النظامين بمنطقة العمليات وتهتم بتقديم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية داخل المؤسسة أي بيانات تقدم للإدارة لغرض التخطيط أو بيانات تقدم للمستثمرين لاتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم، وتمثل محاسبة العمليات منطقة التداخل بين النظامين لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات غير محاسبية من أنظمة المعلومات الأخرى والممثلة في نظام المعلومات الإداري عند إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرار.

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 43.

أما محاسبة الحقوق فهي تختص بتحديد الحقوق الخاصة بالأطراف الخارجية مثل العائد على الاستثمارات وأيضا حقوق الأطراف الأخرى داخل المؤسسة كتحديد المكافآت والحوافز.

ونظام المعلومات المحاسبية شأنه شأن أي نظام يقوم على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

1- المدخلات: وتتمثل في العمليات المالية التي يتم تسجيلها في السجلات ، هذه البيانات ناتجة من مختلف تعاملات المؤسسة مع الغير سواء علاقتها بدائنيها أو عملائها أو أحداث داخل المؤسسة كعلاقتها مع العمال

(الحوافز، الأجور...) أو أحداث مالية وكمية ناتجة عن الحركة الداخلية لتفاعل عوامل الإنتاج (صرف مواد من المخازن إلى ورشات الإنتاج، تحويل الإنتاج النهائي على المخازن...).

2- العمليات (التشغيل): وهي مجموع النشاطات التي تبذل من أجل تجميع المدخلات (البيانات) وإعدادها للاستخدام بما يتناسب واحتياجات متخذي القرارات وتتمثل في تبويب وتسجيل البيانات في شكل قيود لليومية وتلخيص ذلك في موازين المراجعة.[1]

3- المخرجات: وتتمثل في مختلف التقارير المالية الموجهة لمستخدميها.

ويظهر نظام المعلومات المحاسبية في الشكل التالي:

[1] أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة –الاتصالات-المعلومات – القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، 200، ص 210.

الشكل رقم(8):

نظام المعلومات المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية

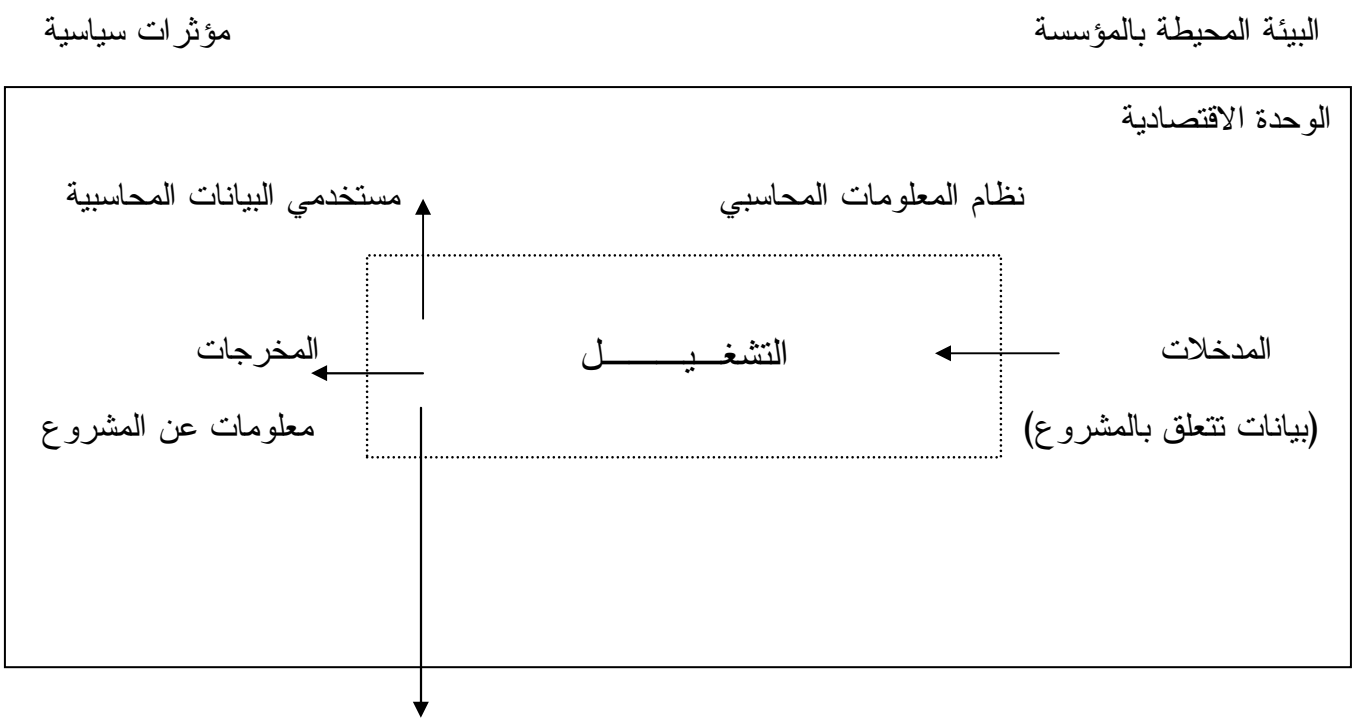

المرجع: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 50.

يمثل الشكل السابق نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة حيث يقوم بعد إجراء العمليات على البيانات بتلخيص المعلومات المحاسبية في صورة نافعة ومفيدة في شكل تقارير مالية لمختلف الأطراف سواء إدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية[1]. والملاحظ أن المؤسسة تتأثر بالبيئة المحيطة بها مما يؤثر أيضا على نشاط نظام المعلومات المحاسبي خاصة المخرجات التي تتأثر بها سواء مؤثرات سياسية،اقتصادية أو اجتماعية.

4- الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية

يشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المؤسسة بصورة تمكن من تحقيق الأهداف، ويتيح النظام التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المؤسسة ولكي يكون أكثر فعالية يجب أن يكون: [2]

[1] أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 18.
[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

– مرتبطا بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة حيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية التي تفيد في تحقيق الأهداف.

– مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات كافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط المعدة سابقا وعرضها في تقارير واضحة.

– فيه تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

– يوفر قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة وإجراء مواءمة بين نظام المعلومات والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات.

– يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة لها، هذا نتيجة لوجود البيانات المحفوظة إلى حين الحاجة إليها.

5– وظائف نظام المعلومات المحاسبية

يتضمن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على العديد من الوظائف تتمثل في:[1]

* جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكل كفاءة وفعالية التي تشمل إدخال البيانات للحصول على المعلومات وتسجيلها في المستندات والتحقق من صحتها والتأكد من شمولية المستندات الأساسية الناجمة عن أمر البيع مثل أمر البيع والفواتير.

* معالجة البيانات عبر الفرز وتصنيف المستندات وإجراء مجموعة من العمليات المحاسبية على البيانات، في بعض المؤسسات يتم تجميع العمليات المتشابهة في مستند واحد لترحيلها إلى اليومية، ولتسهيل العمليات يتم إعطاء أرقام مستقلة لكل حساب من حسابات دفتر الأستاذ العام وأرقام فرعية لحسابات دفاتر الأستاذ المساعد.

* التأمين والرقابة على الأصول والبيانات لتحقيق رقابة داخلية متكاملة تعطي ثقة أكبر بالمعلومات، وتهدف الرقابة إلى التأكد من حماية الأصول من المخاطر والتأكد من صحة البيانات.

* توفير البيانات والمعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات: إن نظام المعلومات المحاسبي يقدم أنواع مختلفة من المعلومات غالبا ما تكون بصورة كمية وعلى شكل قيم مالية ما يساعد متخذي القرارات لصنع

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص 175.

قراراتهم لتحقيق الأهداف وتعظيم الثروة داخل المؤسسة ومن هذه المعلومات:[1]

– معلومات عن المشاريع الاستثمارية حيث يتم تحديد تكلفة وعائد المشاريع البديلة والمفاضلة بينها.

– تكلفة تشغيل أي نظام تتضمن تكلفة جمع البيانات وتكلفة تشغيل النظام الجديد.

– تكلفة استنتاج المعلومات واستخدامها في اتخاذ القرارات لكن يجب أن تكون الإيرادات المتوقعة من استخدامها أكبر من تكلفتها.

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:[2]

1- معلومات تاريخية: وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية الناتجة عن مختلف العمليات الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي، ويلاحظ على هذه المعلومات أنها فعلية لأن العمليات تسجل بعد وقوعها كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي أكثر، وتفيد الإدارة في عملية المقارنة بين فترة وأخرى وكذلك في كشف الانحرافات عن طريق مقارنتها بالمعلومات التخطيطية. ورغم أهميتها إلا أنها تأتي متأخرة بالنسبة لمتخذ القرار لذا على المحاسب الإعلام عنها مسبقا لتصبح أكثر فائدة.

2- معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه الاهتمام إلى مجالات وفرص تحسين الأداء واتخاذ القرارات المناسبة، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات الوضع المالي للمؤسسة مستقبلا كما تستخدم في الرقابة وتقييم الأداء وتحديد المسؤوليات.

ويلاحظ على هذه المعلومات أنها تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة، التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الحالي والمستقبلي.

ويقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

– نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.

– نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التقديرية.

[1] سعد محمود الكواز، أحمد حميد العبادي، الجدوى الاقتصادية لنظم المعلومات، المؤتمر العلمي الرابع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15/ 1 مارس 2005.

[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص79.

– نظام الرقابة الداخلية.

3– معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم في التخطيط طويل الأجل مثل قرار التصنيع اقتناء استثمارات جديدة وغيرها من القرارات.

المطلب الرابع: خصائص المعلومات المحاسبية

إن مقدار ونوع المعلومات التي تقدم للأطراف الداخلية والخارجية لتمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة يتطلب أن تتميز بخصائص نوعية تسهل ذلك مما يجعلها سلعة مرغوبة لديهم، فالمعلومات يجب أن تكون مفيدة وذات منفعة بحيث تكون شاملة وتغطي جميع جوانب موضوع القرار إضافة إلى ميزات أخرى كالإيجاز والحداثة لكي تكون أكثر أهمية.

ونظرا للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على القرارات والوظائف الإدارية المختلفة قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أوضح من خلالها مجموعة من الخصائص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية، وبما أن مستخدمي المعلومات هم في الغالب متخذي القرارات ولكي يكون الحكم عادلا عليها لذا هناك بعض الصفات التي يجب أن تميز متخذ القرار منها:

* القدرة على فهم محتوى المعلومات.

* القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.

* الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

وعليه فإن الحكم على المعلومات يرتبط بمستخدميها فمن غير المعقول أن تستخدم من طرف شخص لا يفهم الحد الأدنى مما تحتويه المعلومات المحاسبية ثم يتم الحكم عليها أنها غير جيدة أو غير مفيدة.

وهناك قيدان يحددان إمكانية إنتاج المعلومات المحاسبية هما[1]:

– الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص 33.

– الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة ومدى قدرتها على التأثير على اتخاذ القرار من قبل شخص معين دون آخر مع الأخذ بعين الاعتبار بعين الاعتبار اختلاف ذلك التأثير من شخص إلى آخر.

ويمكن تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى:

أولا: خصائص رئيسية:وهي

1- الملائمة: ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والأغراض التي تعد من أجلها، ويمكن وصفها بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، كما تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شرط توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة. [1]

وحتى تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:[2]

أ- توقيت المعلومات: وهو أن يحصل مستخدمي المعلومات المحاسبية عليها عند حاجته إليها وفي الوقت المناسب أي أن تكون متاحة عند الطلب قبل أن تفقد قيمتها وتبقى مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات وهو ما يطلق عليه مبدأ زمنية المعلومات فمثلا نشر التقارير المتعلقة بالمؤسسة بعد مدة من انتهاء السنة المالية يفقد المعلومات القدرة على التأثير في القرار.

ب- التغذية العكسية: وهي القدرة على تقويم وتصحيح التوقعات السابقة، بمعنى أن تكون المعلومات صالحة للاستخدام في مختلف الظروف وفي جميع الحالات بحيث يمكن استخدامها في تقييم الأعمال الماضية وتصحيح التوقعات.

ج- القدرة على التنبؤ: بمعنى أن تكون للمعلومات المستخدمة قدرة تنبؤية بالمستقبل أي أن تكون صالحة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

2- الموثوقية: أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها وخلق حالة من الاطمئنان لديهم للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، هذه الثقة تتجسد إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية وغير متحيزة في عرض الحقائق.

[1] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 34.
[2] نفس المرجع، ص 34.

ويمكن الوثوق بالمعلومات إذا توافرت فيها ثلاثة خصائص:[1]

أ- **صدق التعبير عن النشاط:** أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد.

ب- **عدم التحيز (الحياد):** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات لتخدم طرف على حساب آخر.

ج- **قابلية التحقق:** يقصد بذلك أن النتائج المتوصل إليها من طرف أي شخص هي نفسها إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس المعلومات المحاسبية.

ثانيا: الخصائص الثانوية: إضافة إلى الخاصيتين الرئيسيتين هناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها يمكن أن تزيد من جودة المعلومات المحاسبية أهمها:

1- الثبات: ويعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى وإذا ما تم أي تغيير فيجب الإشارة إلى ذلك لكي يؤخذ بعين الاعتبار من طرف مستخدمي المعلومات.

2- القابلية للمقارنة: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة بينها وبين مؤسسات أخرى، وتؤدي هذه الخاصية إلى تمكين مستخدمي المعلومات من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة أو مقارنة أداء المؤسسة ذاتها في فترات زمنية مختلفة.[2]

ولكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:[3]

* سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد في القياس والالتزام بذلك من فترة مالية إلى أخرى يزيد من الثقة في المعلومات وبالتالي يتحقق الهدف منها.

* الثبات في قياس وعرض المعلومات من فثرة زمنية إلى أخرى حتى تتم المقارنة بكفاءة وفعالية

ولإعطاء ثقة أكثر بها يجب الالتزام بسياسة محاسبية ثابتة ولا يعني الثبات في الطريقة المتبعة فقط إنما أيضا الثبات في تفسير الطريقة المتبعة.

[1] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 35.
[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص 108.
[3] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 3.

3- القابلية للفهم: لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير قابلة للفهم لمستخدميها ويتوقف ذلك على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها كما تتوقف على إمكانيات مستخدميها هذا ما يفرض على من يضع معايير المحاسبة ومن يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على معرفة بقدرات مستخدميها، ولفهم أحسن للمعلومات المحاسبية يجب إتباع الإجراءات التالية:[1]

- تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمستخدمي القوائم المالية وليس فقط المحاسبين.
- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم .
- وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض.
- تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدم هذه القوائم في معرفتها.

وتظهر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشكل التالي:

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص 112.

شكل رقم (9):

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

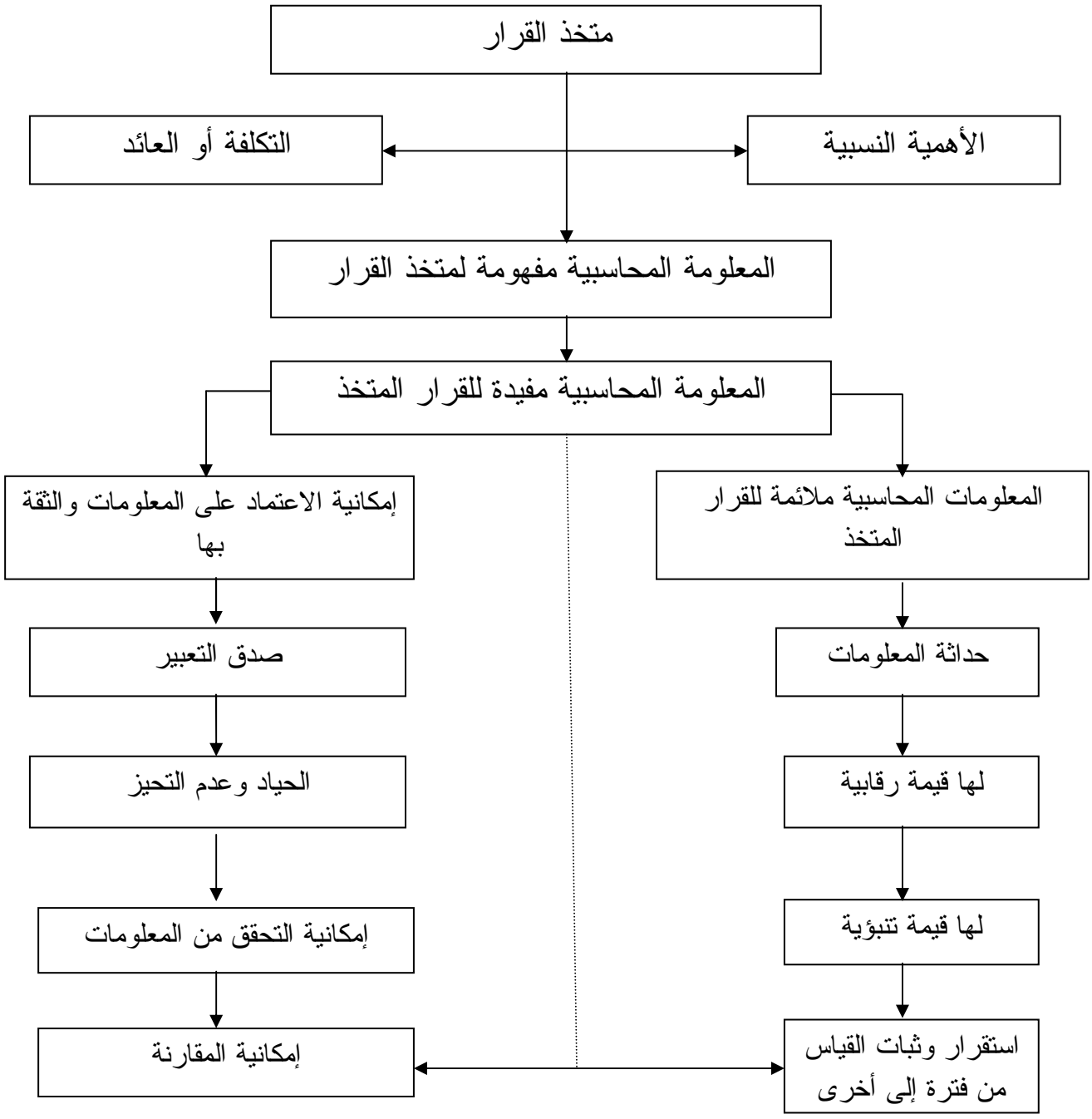

المرجع: خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 33.

ثالثا: قيود المعلومات المحاسبية

لكي تتميز المعلومات المحاسبية بالخصائص السالفة الذكر يجب أن تجتاز القيود التالية:[1]

أ- **الأهمية النسبية للمعلومة:** ويقصد بها الأهمية النسبية لبند ما أو حدث معين، فالمحاسبون لا يهتمون بالعناصر التي ليس لها تأثير مهم ويعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه إلى التأثير على من مستخدمي المعلومات عند تقييم البدائل أو اتخاذ القرارات. وتستلزم الأهمية النسبية توجيه الاهتمام إلى مستخدمي القوائم المالية والتعرف على احتياجاتهم من المعلومات[2]، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها بالاعتبار في كل حالة لكن الأمر يدخل في التقدير الشخصي[3].

ب- العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها: تعتبر المعلومات المحاسبية كأي سلعة يجب أن تفوق منافعها تكلفتها، وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها وتكاليف نشرها وتحليلها أما منفعتها فتتمثل في قدرتها على تحسين عملية اتخاذ القرار لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إنتاج المعلومات أو نشرها تكاليف ذلك والمنفعة المتوقعة.

ج- التحفظ عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي: ويعني التحفظ إتباع درجة من الحرص عند إجراء التقديرات اللازمة في ظل عدم التأكد إلا أن ذلك لا يعني التحفظ خلق احتياطات سرية أو تكوين مخصصات أكبر من قيمتها لأن ذلك يؤثر على التقارير المالية فلا تكون لديها مصداقية وحيادية، والتحفظ من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي يخضع لها المحاسب حيث تكون الحيطة عندما يتعلق الأمر بتقديرات شخصية فتؤخذ الخسائر المتوقعة بعين الاعتبار في حين أن الأرباح المتوقعة لا تؤخذ بعين الاعتبار ومن الأمثلة العملية في المحاسبة تقييم المخزون السلعي بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

د- الاستجابة للأعراف السائدة في مجال الممارسة في بعض المجالات المتخصصة:

قد يكون من الصعوبة تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في بعض المجالات بسبب طبيعتها الخاصة ومن الأمثلة ما يتبع في البنوك حيث تقوم استثمارات في الأوراق المالية وفقا لقيمتها التجارية (أي سعر البيع في السوق) في نهاية الفترة المحاسبية ويعد ذلك خروجا عل مبدأ التكلفة التاريخية وخروجا على مبدأ الاعتراف بالإيرادات عند البيع.

[1] سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي، أنظر الموقع: www.iefpedia.com تاريخ الزيارة 2010/05/05.
[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص 113.
[3] طارق حماد عبد العال،التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 200، ص 47.

المبحث الثاني: التقاريـــــر الماليـــــة

يقوم نظام المعلومات المحاسبية في نهاية كل فترة زمنية معينة بإعداد مجموعة من التقارير موجهة لخدمة العديد من المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تعتبر وسيلة الاتصال بين معدي هذه التقارير ومستخدميها وتعتبر مجموعة من العقود بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج (الملاك، الدائنين، الإدارة والعاملين).

المطلب الأول: تعريف التقارير المالية

التقارير المالية هي نتاج نظام المعلومات المحاسبية ويجب أن تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وملائمة لمستخدميها لغرض اتخاذ القرار، هذه المعلومات يجب أن تعد وفق الفروض والسياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولقد تطورت التقارير المالية في السنوات الأخيرة من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وطرق عرض البيانات ودرجة الإفصاح المناسبة وتوقيت نشر التقارير المالية.

1- مستخدمو التقارير المالية

إن الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية هو تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، وتختلف الجهات المستخدمة للتقارير المالية منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالمؤسسة كالمسيرين والملاك، ومنها من لها علاقة غير مباشرة (علاقة تعامل ظرفية تحددها المصلحة المشتركة) مثل المقرضين، الموردين .....الخ.[1]

ومن أهم مستخدمي التقارير المالية نجد: [2]

- ✓ **الإدارة:** تستفيد إدارة المؤسسة من المعلومات التي تحتويها التقارير المالية في تقييم نتائج نشاط المؤسسة والرقابة على استخدام مختلف الموارد، كما تستخدمها في مقارنة الأهداف المحققة مع المخططة مسبقا وإعداد التقارير وتحديد المسؤوليات وتحديد المكافآت واتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ **المستثمرون:** يعد مقدمي رأس المال من أكثر الأطراف ارتباطا بالمؤسسة وأكثرهم تعرضا للمخاطر في حال عدم تحقيق الأهداف المسطرة فهم يهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعوائد المحققة منه، وتقدم لهم التقارير المالية المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة.

[1] رحال علي، التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات؟، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 01، جوان 2007، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

[2] وسم عبد الصمد نجم الجعفري، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، انظر الموقع: www.bsa.iq/pdf/menues.pdf. تاريخ الزيارة: 2010/11/02.

- ✓ **العاملون:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسة التي يعملون بها ما يهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف[1].
- ✓ **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها ي مواعيد استحقاقها.
- ✓ **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حال ارتباطهم أو اعتمادهم عليها في الأجل الطويل أو كانت مورد رئيسي لبضائع أو المواد الأولية.
- ✓ **الموردون وغيرهم من الدائنين:** هؤلاء يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون على المؤسسة في الأجل القصير.
- ✓ **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الاقتصادية والضريبية واعتماد تلك المعومات كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي.
- ✓ **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فتقدم مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، كما تزود الجمهور بالمعلومات عن اتجاهات أنشطتها وفرص ازدهارها.

2- أهمية التقارير المالية: تنبع أهمية التقارير المالية من المعلومات التي تحتويها وأهميتها بالنسبة لمستخدميها، وتكمن أهميتها فيما يلي:[2]

2-1 على مستوى الفرد: وتتمثل في:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها.
- الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار.
- التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر.
- الحصول على معلومات تمكن من معرفة القنوات الاستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات.

1 شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 184.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 78.

2-2 على مستوى السوق المالية: وتتمثل في:

- حماية المستثمرين وزرع الثقة بينهم.
- تخفيض أثر المعلومات الضارة أو المضاربات التي قد تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية مما يؤدي إلى التخصيص غير الكفؤ للموارد المتاحة.
- توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس صحيح.
- العمل على التوصل إلى أسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية.
- خلق مجالات الابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

2-3 على مستوى المجتمع: وتتمثل في:

- توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعاتها بين القطاعات المرغوبة الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا.
- القضاء على أي مضاربة تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى نقل الثروة من فئة إلى أخرى بدون مبرر اقتصادي.
- عدالة توزيع العوائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.
- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

3- أنواع التقارير المالية

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بعرض المعلومات في شكل تقارير لمختلف مستخدميها، وأهم التقارير المالية التي يوفرها:[1]

1- القوائم المالية: هي الجزء المحوري للتقارير المالية فهي وسيلة لتوصيل المعلومات على الأطراف الخارجية خاصة[2]، كما أنها ذات فائدة لإدارة المؤسسة فهي توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد المتاحة لها، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة سنة وتظهر المركز المالي.

وتهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية وتحديد الربحية والتوقعات المستقبلية في مجال المركز المالي والربحية[3]، وتعد القوائم المالية على أساس مجموعة من القواعد والافتراضات يطلق عليها المبادئ المحاسبية المقبولة.

[1] أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص 20.
[2] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 35.
[3] أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص 21.

2- الإقرارات الضريبية: بالإضافة إلى القوائم المالية يوفر نظام المعلومات المحاسبية تقارير يفرضها القانون الضريبي فمثلا القانون الضريبي الجزائري يلزم المؤسسات بتقديم ميزانية ضريبية تختلف عن الميزانية المحاسبية من حيث تقديم الحسابات وتحديد النتيجة الضريبية التي تختلف عن الربح المحاسبي بإجراء بعض التغييرات لتحديد الوعاء الضريبي.

3- التقارير الإدارية: تحتاج الإدارة إضافة إلى القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تفصيلية تساعدها في تخطيط ورقابة العمليات اليومية، ويوفر نظام المعلومات ثلاثة أنواع من المعلومات، النوع الأول هو المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الروتينية مثل قرار الشراء والبيع، النوع الثاني هو المعلومات اللازمة لتخطيط العمليات غير الروتينية مثل قرار إضافة منتج آخر، أما النوع الثالث هو المعلومات اللازمة لحل المشاكل.

المطلب الثاني: القوائم المالية

تقوم كل مؤسسة بإعداد مجموعة من القوائم تعرض فيها وضعية نشاطها عادة يكون في نهاية السنة المالية، وطبقا للمخطط الوطني المحاسبي تقوم المؤسسات بإعداد مجموعة من القوائم تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق. في ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات من خلال إجراء إصلاحات على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975 بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة و يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس و قواعد معايير المحاسبة الدولية، ووفق النظام المالي والمحاسبي الجديد تقوم المؤسسات بإعداد مجموعة من الكشوفات*هي:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- الجداول الملحقة.

* النظام المالي والمحاسبي الجديد أعطى للقوائم المالية مصطلح الكشوفات المالية وأعطى المؤسسة مصطلح الكيان.

1- الميزانية: هي من أهم مكونات القوائم المالية، تقوم بعرض الوضع المالي للمؤسسة في نقطة زمنية معينة وتصف الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، ويمكن اعتبارها صورة فوتوغرافية للحالة المالية وتمثل تعبير عن المعادلة المحاسبية الأساسية:[1]

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

وتقدم الميزانية في شكل جدول حسب النظام المحاسبي والمالي ترتب فيه الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير متداولة.

وتقدم الميزانية معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين معلومات تتعلق بـــ:[2]

- **السيولة:** وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت المؤسسة أقدر على تسديد التزاماتها.
- **القدرة على سداد الديون طويلة الأجل:** تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المؤسسة للديون الطويلة الأجل عند الاستحقاق، فكلما كان عليها التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرتها على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة.

- **المرونة المالية:** إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المؤسسة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرضها للفشل المالي وذلك بحساب نسب معينة تساعد في التحليل المالي، مثل نسبة الأرباح المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر.

- كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المؤسسة من خلال مجموع الموجودات وتعطي تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق الملاك في تلك المصادر الاقتصادية.

[1] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 119.
[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان، 2008، ص 30.

1-2 عناصر الميزانية: وتتمثل في:

- **الأصول:** تشمل الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها والتي تسيرها المؤسسة من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية، والملاحظ من هذا التعريف أن الأصول التي يتم استئجارها للاستغلال تعتبر من عناصر الأصول.[1]

والحد الأدنى من العناصر التي يجب أن تضمها الأصول هو:

- التثبيتات غير المادية
- التثبيتات المادية
- الاهتلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول المماثلة الأخرى (أعباء مثبتة سلفا)
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية

- **الخصوم:** وتشمل الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد وينتظر الحصول على منافع، وتضم الخصوم المتداولة التي يتوقع تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية وباقي الخصوم تصنف غير متداولة.

والحد الأدنى من العناصر التي يجب إظهارها هو:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة
- الموردون والدائنون الآخرون
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية

ويظهر الشكل القانوني للميزانية في الجدول التالي:

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 32.

الجدول رقم(5):

الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

الميزانية

السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	اجماليN	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 7-11، العدد 19، 2009، ص 28.

الجدول رقم(6): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى وغير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية 2			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون مدينة أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 7- 11، العدد 19، 2009، ص 29.

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

2- حسابات النتائج: يعتبر ثاني الكشوف المالية التي تعدها المؤسسة ويتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء وهو وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج خلال الدورة المحاسبية وحسب النظام المحاسبي والمالي تصنف الأعباء حسب طبيعتها وتقدم في شكل جدول أو حسب الوظائف.

والمعلومات الدنيا المقدمة في حسابات النتائج هي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال
- منتجات الأنشطة العادية
- المنتجات المالية والأعباء المالية
- أعباء العاملين
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية
- نتيجة الأنشطة العادية
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة

وفي حالة حساب النتيجة المجمدة:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المجمدة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية

ويظهر الشكل القانوني لحسابات النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (7): حساب النتائج
حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغيرمخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
1 انتاج السنة المالية			
االمشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى			
2 استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال3 (2-1)			
اعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 الفائض الاجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الاخرى			
الاعباء العملياتية الاخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5 النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الاعباء المالية			
6 النتيجة المالية			
7 قبل الضرائب النتيجة العادية (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية			
مجموع اعباء الانشطة العادية			
8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 النتيجة غير العادية			
10 النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
للمجموع المدمج النتيجة الصافية11 (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 7- 11، العدد 19، 2009، ص 30.

جدول رقم (8): حساب النتائج
حسب الوظيفة
الفترة من إلى

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الادارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (المخصصات للاهتلاكات مصاريف المستخدمين)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 7- 11، العدد 19، 2009، ص 31.

3- جدول سيولة الخزينة: هو قائمة مالية جديدة على عكس القائمتين السابقتين تعطي لمستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها واحتياجاتها لاستخدام تلك التدفقات، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وفي فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية و آثار التغير في الأسعار[1].

[1] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 9 2.

ويقصد بالنقدية عند إعداد هذه القائمة كلا من "النقدية بالخزينة والنقدية بالبنوك والودائع الجارية"، أما ما يعادلها فهي الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية ويكون من السهل تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة وتكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها.

ويقدم جدول سيولة الخزينة التدفقات الداخلة والخارجة حسب الأنشطة المتعلقة بها والمتمثلة في الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية أو التمويلية.

- **الأنشطة التشغيلية:** وهي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية، وتعتبر التدفقات الناتجة منها مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية. من أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مايلي:[1]

- التحصيل النقدي من بيع السلع وتقديم الخدمات
- التحصيل النقدي الناتج عن منح حقوق امتيازات، الرسوم والعمولات وغيرها من الإيرادات
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات
- المدفوعات النقدية للعمال

- **الأنشطة الاستثمارية:**وهي الأنشطة المتعلقة بالحصول أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل.وترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل إلى أنها توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية، ويمكن تمثيل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية كمايلي[2]:

تدفقات نقدية داخلة

– تدفقات منم بيع أصول ثابتة

– تدفقات من بيع أوراق مالية (ليست في حكم النقدية)

– تدفقات من إعادة سداد القروض التي سبق وأن منحتها المؤسسة للغير

تدفقات نقدية خارجة

– تدفقات من شراء أصول ثابتة

– تدفقات من شراء أوراق مالية (ليست في حكم النقدية)

– تدفقات في صورة قروض للغير

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 149.
[2] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 273.

- **الأنشطة التمويلية:** هي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية المتمثلة في إجمالي حقوق المساهمين أو الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة. من أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:[1]

- النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية
- المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها
- النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو كمبيالات والمرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة

ويتم التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام طريقتين:

أ- الطريقة المباشرة: يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية، وهي الطريقة التي يوصي بها النظام المالي والمحاسبي الجديد.

ب- الطريقة غير مباشرة: ويتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة.

ويظهر جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وغير مباشرة في الجدولين التاليين:

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 152.

جدول رقم (9): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مصدر سابق، ص 35.

الجدول رقم (10): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غ المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) لـــ: ـــ الاهتلاكات و المؤونات ـــ تغير الضرائب المؤجلة ـــ تغير المخزونات ـــ تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى ـــ تغير الموردين و الديون الأخرى ـــ نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مصدر سابق، ص 36.

4- جدول تغير الأموال الخاصة: ويمثل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، والحد الأدنى من المعلومات التي يقدمها هذا الجدول تتعلق بما يلي:[1]

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية

والجدول التالي يمثل الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة:

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 7-11، العدد 19، 2009، ص 2.

الجدول رقم(11):

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو لخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو لخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 7- 11، العدد 19، 2009، ص 37.

5-الملاحق: تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية كما يحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حسابات النتائج ، جدول سيولة الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم والتحويلات بين الفروع والمؤسسة الأم[1].

وتشمل الملاحق معلومات تتضمن النقاط التالية إذا كانت هذه المعلومات ذات طابع هام أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 81.

- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وأيضا المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون تمت مع تلك الوحدات أو مسيريها
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لكسب صورة وفية

المطلب الثالث: حدود التقارير المالية

تعد التقارير المالية ذات أهمية لمستخدميها لما تقدمه من معلومات تساعد على اتخاذ القرارات إلا أنها عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة فيها ومن أهم هذه القيود:[1]

أ- **افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:** يتم إعداد التقارير المالية وفقا لافتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، لذا يجب على مستخدميها أن يكون على علم بذلك وبالرغم من الأبحاث التي أجريت لقياس أثر تغيرات الأسعار إلا أنه لم يتم الوصول إلى طريقة لتعديل التقارير المالية.

ب- **التسجيل التاريخي:** تعد التقارير المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة وغالبا ما يتم استخدامها التقديرات.

ج- **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية:** تمتلك الإدارة قدرة التأثير على محتوى التقارير المالية في حدود معينة من خلال استخدام أنشطة نهاية السنة المالية وهذا بإجراء بعض الصفقات قبل إعداد التقارير النهائية مما قد يؤثر على بعض العناصر والبنود الواردة فيها خاصة التي تلقى اهتماما من طرف الدائنين والمستثمرين.

د- **البنود التي لا تسجل محاسبيا:** لا يمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يسجل جميع أنشطة المؤسسة والتي تمثل عوامل هامة لنجاحها، وتعد الموارد البشرية إحدى هذه العوامل وأحيانا تمثل الإدارة والعمالة أهم أصول المؤسسة إلا أنها لاتظهر في الميزانية.

ه- **مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:** يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام من الناحية العلمية والعملية ويختار الطرق والسياسات التي تناسب بعض الظروف والأوضاع التي تواجه المؤسسة، ويؤدي اختيار سياسة أو طريقة معينة إلى آثار مختلفة على النتيجة والمركز المالي القرارات المبنية على هذه النتائج ومن أمثلة السياسات و الطرق طرق تسعير المخزون الاهتلاك المطبق، وتعتبر الإدارة هي المسؤول الأول عن هذه التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل

[1] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 7 .

محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث هذا ما يعطي للإدارة المرونة الكافية لاختيار ما يناسب الأهداف التي تريد تحقيقها.

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستغلها في تقييم أداءها المالي، وتعتبر القوائم المالية أهم المعلومات التي ينتجها لذا سيتم التركيز عليها في معرفة استخدام المؤسسات لها في تحسين الأداء المالي.

المطلب الأول: المعلومات المحاسبية و تحسين الأداء المالي

1- دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تشغيلية، تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوق.

وتستمد القوائم المالية أهميتها في أنها تلبي الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها:[1]

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين .
- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.
- تجسيد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، أو اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات.

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 183.

إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني أو حسب النظام المالي والمحاسبي والأكيد أن هذا التقييم لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية إذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤية تساعد الإدارة في ذلك.

فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي هذا الأخير يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، الهيكل المالي، السيولة والقدرة على السداد والاستجابة لتغيرات البيئة التي تعمل فيها. فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد فتبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية. أما جدول حسابات النتائج فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من أجل تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية كما تساعد في تقييم الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية[1].

بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) الذي أصبح يعطي صورة أوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، وتحدد تلك المقدرة في النهاية إمكانية قيام المؤسسة بدفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين وسداد الفوائد وتسديد القروض ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين.

وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها بل يتم استخدامها بالاشتراك مع القوائم الأخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء.

2- أثر المعايير المحاسبية الدولية على تقييم الأداء المالي

بالإضافة إلى دور المعايير المحاسبية الدولية في توحيد لغة المحاسبة في العالم كان لها الأثر على تقييم الأداء المالي فسابقا كان لابد من إجراء التغييرات على المعلومات لتصبح معلومات مالية وهذا بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية أما مع المعايير الجديدة أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة دون إجراء التعديلات، إضافة إلى أنه تحتوي على معلومات أكثر مما يسهل عملية التقييم بالإضافة إلى الأسباب التالية:[2]

- ستكون صورة أوضح و أدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة
- هناك تحسنا في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول حيث يتم تقييم الأصول مرة واحدة في السنة مما يخفض من التقييم الزائد للأصول.

[1] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 8.

[2] مفيدة يحياوي، عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي المحاسبي الجديد، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 17-18/ جانفي 2010 ص ص 4-5.

❖ بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.

❖ هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة.

❖ الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية

تسعى الجهات المهنية المحاسبية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بغية إعطاءها أهمية أكثر لمتخذي القرارات فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1991 بتأسيس لجنة خاصة بالتقارير المالية حيث قامت هذه اللجنة في سنة 1995 بإصدار تقرير عن الحاجات المعلوماتية للمستثمرين والدائنين حيث أوصت فيه أن تشمل التقارير المالية[1]:

- البيانات المالية وغير المالية: تتضمن التقارير المالية الافصاحات المحاسبية ذات الصلة بها وبمعلومات عن نشاط الإدارة العليا وقياس أدائها.
- تحليلات الإدارة: تتضمن أسباب التغيرات في البيانات المتعلقة بالجانب المالي وتقييم الأداء.
- معلومات مستقبلية: حيث يتم توضيح الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة بها وتقييم الأداء الفعلي مقارنة بالمخطط، إضافة إلى كفاءة وفعالية التنبؤات السابقة.
- معلومات عن الإدارة: وهي معلومات حول الإدارة والمساهمين والأطراف ذوي العلاقة بها.
- خلفية عن الشركة: حيث يتم تحيد الأهداف والإستراتيجية العامة للمؤسسة ووصف نشاطها.

ومنذ سنة 2003 يدرس مجلس المعايير المحاسبية الدولية إمكانية إصدار قوائم مالية عن أداء المؤسسة وهذا لكي[2]:

- تسمح لمستخدمي التقارير المالية بأخذ صورة عن الأداء المالي للمؤسسة و معرفة نتائج وتكاليف الأنشطة سواء التشغيلية أو التمويلية.
- يعطي تصور لمستخدمي التقارير المالية عن الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة فتقييم عناصر الميزانية بالقيمة الحالية مما يساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية.

المشروع لم ينتهي بعد لكن هذه القوائم ستحل محل جدول حسابات النتائج وقائمة التغييرات في الأموال الخاصة.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص 121.

[2] Jérome Lo IACONO, La performance financiere, un nouvel état proposé par l IASB, Revue Française de comptabilité, Février 2007, p 24.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المعلومات المحاسبية التي تعتبر أهم المصادر المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي فهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الذي يزود جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية بمعلومات ذات قيمة تؤثر على متخذي القرار، وتتنوع هذه المعلومات وتعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهم ما يجعلها مفيدة وذات أهمية لمستخدميها وأهم هذه الخصائص الخاصيتين الأساسيتين الملائمة والموثوقية إضافة إلى خصائص ثانوية لاتقل أهمية عنها كالقابلية للمقارنة والثبات والأهمية النسبية.

وإن تعددت أنواع المعلومات المحاسبية إلا أن القوائم المالية تبقى من أهمها، هذه الأخيرة شهدت تحولا مع تغيير المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المالي والمحاسبي حيث تم تغيير شكل القوائم المالية مع إضافة قوائم جديدة لم تكن موجودة مثل قائمة تدفقات الخزينة لتصبح معلومات مالية أكثر منها محاسبية هذا الشيء سهل من عملية تقييم الأداء المالي حيث أصبحت الميزانيات مالية دون إجراء التغيرات.

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي أصبحت محل اهتمام المهنيين لجعلها أكثر فائدة ولعل المعايير المحاسبية الدولية أعطت أهمية أكثر للمعلومات المحاسبية ولاتزال هناك دراسات لتطويرها وإصدار قوائم مالية تعبر عن الأداء المالي للمؤسسات.

الفصل الثالث

استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

تمهيد:

بعد دراسة كل من الأداء المالي والمعلومات المحاسبية من الناحية النظرية سنقوم بإسقاط المعارف النظرية على الجانب العملي مما يعطيها أكثر موضوعية.

ولقد تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش بسكرة لإجراء الدراسة التطبيقية، لمعرفة كيف تعتمد على المعلومات المحاسبية لتحسين أدائها المالي للوقوف على مدى استغلال مواردها ووضعيتها المالية وسيتم التركيز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال تعريفها ونشاطها، ولقد تم اختيار وحدة الدقيق والفرينة لإجراء الدراسة لذا سنركز عليها من خلال الجانب التنظيمي والإنتاجي.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسسة ذات طابع خاص، أنشأت في إطار الشراكة بين مستثمر خاص وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية خصوصا صناعة الحبوب ومشتقاتها، وقد تأسست مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره 135 مليون دينار جزائري، موقعها الجغرافي ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال بولاية بسكرة، حيث تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها، وكذلك يقطعها خط السكة الحديدية، وبالمحاذاة من مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة (CCLS) التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين والصلب". ولقد تم إقامة المشروع بالمنطقة الصناعية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الاعتبارات الجبائية، حيث أن المؤسسة استفادة من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (12-93)، وذلك كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

في 4 جوان 2007، تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (SPA)، حيث تم رفع رأس المال الاجتماعي من 135 مليون دينار جزائري إلى 300 مليون دينار جزائري.

تتربع المؤسسة على مساحة تبغ: 54225 $م^2$، منها 4220 $م^2$ مغطاة وموزعة على كل من وحدة الدقيق والفرينة بمساحة تقدر بـ 2850 $م^2$، ووحدة الكسكسي بـ 2070 $م^2$.

تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات هي:

1- وحدة إنتاج الدقيق والفرينة وهي الوحدة الرئيسية والتي ستكون موضوع الدراسة الميدانية.

2- وحدة إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسط والرقيق.

3- وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام، لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه " اللين والصلب " بالدرجة الأولى وذلك بغية:

- التنازل عن طريق الوحدات لوحدة الدقيق والفرينة.
- من أجل بيعه في السوق الجزائرية.

4- وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي في طور الإنجاز تقع بميناء " جن جن" بولاية جيجل، وعند نهاية الإنجاز ستجهز بأحدث العتاد الخاص بالتفريغ، الشحن، التخزين وتحويل الحبوب، ويقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع بـــ: 2 مليار دينار جزائري، ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا سواء من ناحية المساحة أو من ناحية الطاقة التخزينية فمساحته تقدر بـــ: .9 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء " جن جن "، والطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من 18 صومعة فتقدر بـــ: 0 1 ألف طن، مع مساحة مغطاة للتخزين بكمية 25 ألف طن ولقد برمجت توسعت هذا المشروع كمرحلة ثانية لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ: 80 ألف طن، ومساحة مغطاة للتخزين بـ 25 ألف طن.

بدأت عملية الإنجاز للمؤسسة بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير العمل في سنة 2000، وذلك باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السوق الوطنية واستغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعدها في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق والفرينة كانت في شهر أكتوبر من عام 2000، وكانت نهاية الأشغال في جويلية 2002، أما الإنتاج الفعلي لمنتج الفرينة والدقيق كان في شهر مارس من سنة 2003، كانطلاق فعلي ومستمر.

أما في ما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001، وانتهت في ديسمبر 2002، ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

* مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب مدرجة قانونيا تحت شكل شركات الأموال، وتخضع للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي وهذا طالما رقم أعمالها في ارتفاع، وهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد: (09)، (10)، (11)، من القانون التجاري، كما تخضع المؤسسة لجميع الالتزامات الجبائية ويطبق عليها النظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين ومن بين هذه الالتزامات الجبائية نجد:

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) على أساس الربح المحقق.

– الرسم على القيمة المضافة على جميع المبيعات الخاصة بالفرينة الممتازة، الكسكس والنخالة، بمعدل: 07 %.

– الرسم العقاري (TF) على جميع ممتلكاتها سواء كانت مبينة أو غير مبنية.

– ولقد استفادت المؤسسة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر رقم: (01–03)، وهذا في ما يخص الوحدة التي تم إنشاؤها لتخزين القمح بولاية جيجل.

*** أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب**

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة ، وعموما فأهمية المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال:

1–تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك.

2–تغطي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق.

3–توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.

4–الموقع الجغرافي الإستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

*** أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:**

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، ولكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، سطرت مجموعة من الأهداف في الأجلين الطويل والقصير، مع التركيز على جانب المنافسة والزبون، ومن بين هذه الأهداف نجد:

1–العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية.

2–وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.

3–وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.

4–ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها.

5–توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي.

–تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل من الجانب التنظيمي والإنتاجي والتسويقي gمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات ومصالح من اجل السير الحسن وتسهيل عمليات الرقابة، والهيكل التنظيمي لهذه الأخيرة يعبر بشكل رئيسي عن مصالحها ومديرياتها.

يقدر عدد عمال المؤسسة بـــ : 198 عامل موزع على مختلف وظائف ، ويمكن توضيح مستوى العمال حسب كل مديرية وعددهم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12):

تصنيف العمال حسب المديريات لدى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

المديريات / مستوى العمال	المسير	نائب المسير	الأمانة	مكتب العلاقات البنكية والخارجية	الإدارة العامة	الإنتاج	التجارة	المالية والمحاسبة	الوسائل العامة	المجموع
إطار	1	1	2	2	4	4	3	8	5	30
فني (تقني)	/	/	/	/	/	8	/	/	10	18
أعوان منفذين	/	/	/	/	/	98	22	/	30	150
المجموع	1	1	2	2	4	110	25	8	45	198

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مديرية الإدارة العامة.

***الهيكل التنظيمي:**

يبين الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها، والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة.

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

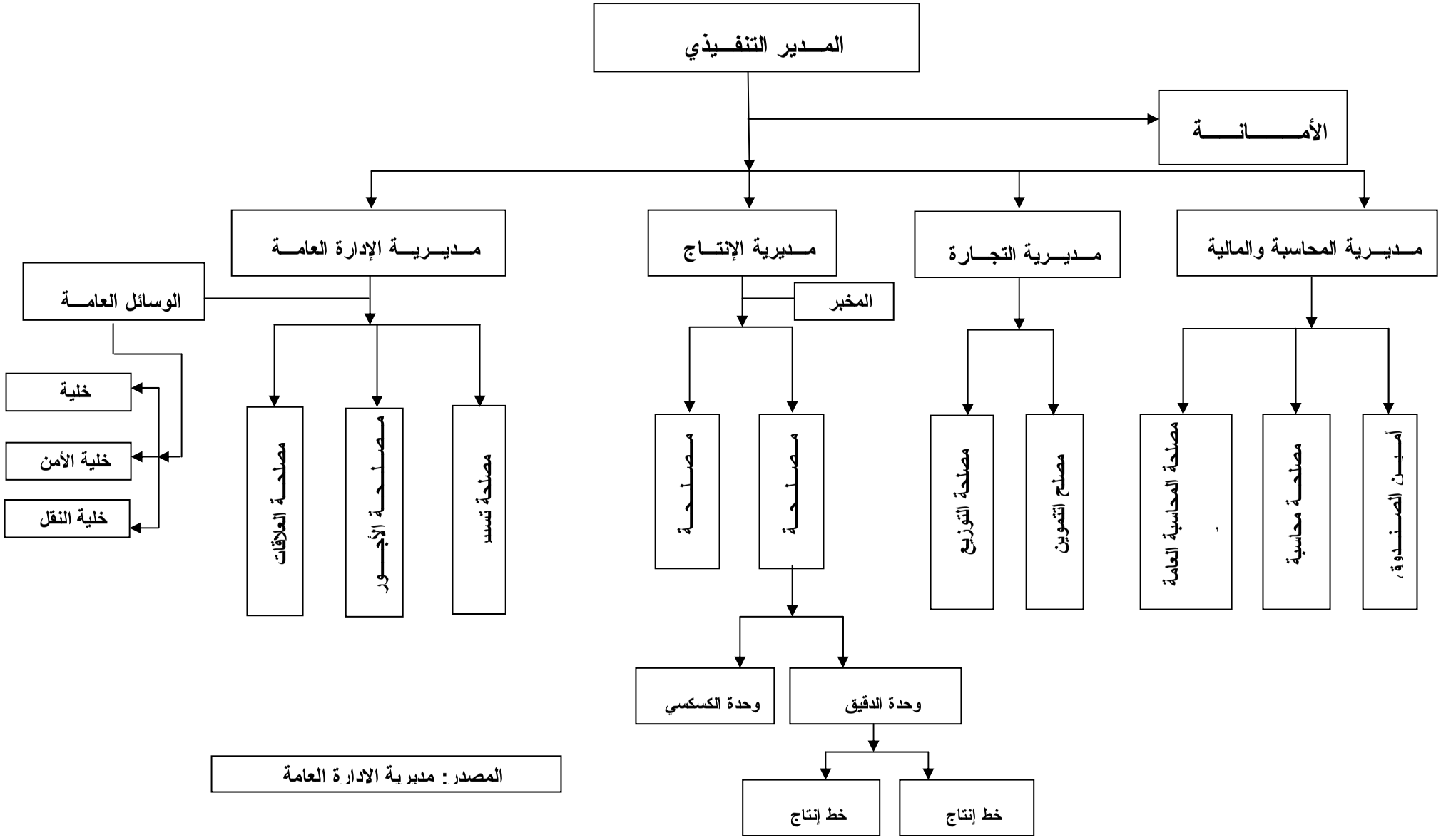

-المسير التنفيذي:

وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا، واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

-نائب المسير:

يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

-مكتب العلاقات الخارجية والبنكية:

وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها "مجموعة الغرير للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة"، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والموردين الأجانب، مقره بالجزائر العاصمة.

-الأمانة العامة:

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

-مديرية الإنتاج:

تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج وتتمثل مهمتها في:

1. التعريف بسياسة المنتج.
2. تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل والعمل على تقليص وقت التسليم وكلفة الإنتاج.
3. المشاركة في تكوين خصوصيات المادة الأولية، والمنتج النهائي.
4. تأمين إنتاج مادة خاصة وفقا لنظام النوعية.
5. تطبيق تقنية منظمة لتجهيزات الإنتاج والصيانة.
. تقرر سياسة الصيانة بالنسبة للمؤسسة.
7. تخفيض التكاليف التشغيلية للوظيفة التقنية.
8. تشكيل برامج التكوين بالتنسيق مع مسؤول الإدارة العامة.

ويندرج تحت مديرية الإنتاج المصالح التالية:

المخبر:

تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، إذ لدى المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من قبل الموردين، وهذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، وهذا من أجل:

.احترام مواصفات مراقبة الجودة، وكذا متابعة المادة الأولية عند وصولها.

.إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة.

.إمكانية التخزين.

كما أن هناك تحاليل أساسية على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وهي:

.تحديد نسبة رطوبة القمح وذلك لدراسة إمكانية تخزينه.

.الوزن النوعي (القمح بنوعيه).

.تحديد نسبة امتصاص الماء وهذا بالنسبة للدقيق.

.نسبة المواد المعدنية.

.نسبة الجلوتين.

.تحديد نسبة الشوائب التي تستدعيها مواصفات الشراء، ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ القرار بالشراء أو عدمه.

كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة مدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المعمول بها.

أ- مصلحة الإنتاج:

تشرف على السير الحسن للعملية الإنتاجية من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

.استقبال المواد الأولية.

. خلط القمح وتصفيته من الشوائب وتحضيره للطحن

. وزن القمح المصفى لمعرفة وزن الفضلات المصفاة.

.استقبال الأكياس.

.تخزين وتصريف المنتج.

.الصيانة الوقائية والفنية.

.تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.

يقوم مسؤول الإنتاج بمتابعة كل مراحل عملية الإنتاج حتى الوصول إلى المنتوج النهائي الذي ترسل عينة منه للمخبر الموجود على مستوى المؤسسة لمراقبة النوعية. مع العلم أن المصنع يتبع نظام تسيير الإنتاج بالحاسب الآلي (GPAO).

-مديرية التجارة:

يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة لتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج، حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية، حيث توضع في دفتر الطلبيات، هذا الأخير يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للزبون، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزونات وحجم الطلبيات. يشرف على العمليات السابقة رئيس مصلحة التجارة، كما يشرف أعوان هذه المصلحة على عمليات تسجيل البيع ومتابعة حقوق المؤسسة الخاصة لكل زبون هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى متابعة الفوترة ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم تصريح شهري إلى مصلحة الضرائب. كما تقوم أيضا باستقبال الزبائن وكذلك تحديد نوعية الزبون، ثم تطلب منه إحضار نلف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.
- نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.
- وصل طلبية فارغ مختوم عليه، وصل استقبال.
- نسخة من شهادة الميلاد.
- تصريح شرفي.
- نسخة مستخرجة من السجل التجاري.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات، والبحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد، والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات.

-مصلحة الإرسال والتوزيع:

تقوم هذه المصلحة بمهام عدة حيث تبدأ مهامها من مصلحة التجارة التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم بإرسال وصولات البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية، ومن مهامها كذلك إعداد التقرير اليومي والذي توضح فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف، حيث تصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها، ومن بين الوصلات المستعملة في هذه المصلحة نجد:

. وصل الدفع: وثيقة تثبت إيداع المبلغ، تسلم من عند أمين الصندوق.

.وصل التسديد: وثيقة تثبت قيمة المبلغ التسديد، تسلم من قبل مصلحة التجارة.

.وصل.....: وثيقة تثبت بأن هذا العميل بإمكانه استلام البضاعة المسجلة.

.وصل الاستلام: وثيقة تثبت عملية استلام البضاعة.

.وصل الخروج: وثيقة تسمح بخروج البضاعة من المؤسسة.

.كشف العملاء: وهي وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط، تثبت فيها كمية البضاعة المأخوذة وكم دفعوا نقدا.

-مديرية المحاسبة والمالية:

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة، وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها المصالح التالية:

1- **مصلحة المحاسبة العامة والمالية:** تقوم بما يلي:

. التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج).

. إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.

. تحليل وتقييم الانحرافات.

. متابعة جميع المهام الخاصة بالمؤسسة.

.العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية.

. تأمين ومراقبة تنفيذ مجموع عمليات الخزينة.

. مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

2- مصلحة محاسبة المواد:

تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع وإعداد التقارير الشهرية للنشاط..

3- أمين الصندوق:

يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخيل النقدية للمؤسسة.

-مديرية الوسائل العامة:

تعمل هذه المديرية على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل، عتاد، معدات...الخ)، وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتندرج تحتها المصالح التالية:

1- مصلحة الصيانة:

تعمل هذه المصلحة على صيانة الآلات وكذا وسائل النقل وجميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة، وهي تقوم بعملية الصيانة بنوعيها الوقائية والعلاجية. وتشتمل هذه المصلحة على خليتين:

.خلية ميكانيكا الآلات.

.خلية الكهرباء.

2- مصلحة الأمن:

مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة، كذلك تقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة و معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء.

3- مصلحة النقل:

تحرص هذه المصلحة على تأمين واستقبال الطلبيات الخاصة بالشراء وكذلك إيصال وتأمين النوعية الممنوحة للزبائن وكذلك نقل عمال المؤسسة.

-مديرية الإدارية العامة:

تحرص على تطبيق القوانين وضبطها وتتدرج تحتها المصالح التالية:

1- مصلحة تسيير المستخدمين:

هذه المصلحة مختصة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلي نهاية العقد، وكذا توظيف وتصنيف العمال حسب الخبرة، وكذلك مراقبة العمال من حيث الغيابات.

2- مصلحة الأجور:

تقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

3- مصلحة العلاقات العامة:

تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع أنواع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل: صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري،...الخ.

***الجانب الإنتاجي للمؤسسة:**

-تعتبر المؤسسة من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي حيث تناظر طاقتها الإنتاجية فرع الرياض "سطيف".

-تمتلك المؤسسة تجهيزات إنتاج "المطحنة" عصرية ومواكبة للتكنولوجيا فهي من مؤسسة (BUHLER) السويسرية ذات العلامة التجارية العالمية حيث تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب في

العالم، تقدر الطاقة الإنتاجية النظرية لمطحنة الدقيق بـــ : 220 طن/يوم، أما الطاقة النظرية لمطحنة الفرينة فهي 330 طن/يوم، مع الإشارة بأن الطاقة الحالية النظرية للطحن والتي تبلغ 550 طن/يوم قابلة للتوسع إلى : 1000 طن/يوم.

-تشكيلة منتجات المؤسسة:

لقد دخلت المؤسسة السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات، تظم كل واحدة منها عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها، لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء، ويمكن توضيح تشكيلة المنتجات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13):

تشكيلة منتجات الدقيق والفرينة

المنتوج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية " خبز"	25 / 50 كغ
	ممتازة	01/ 02/ 05/ 10/ 25/ 50 كغ
الدقيق	خشن	25 كغ
	عادي	25كغ
	ممتازة	05/ 10/ 25 كغ
	سمولات	25 كغ
النخـــــــــــالة		كغ40 / 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصلحة الإنتاج.

-النخالة تعتبر منتوج ثانوي ينتج عن مخلفات إنتاج الدقيق والفرينة، ويوجه هذا المنتج إلى مربي الحيوانات أساسا ويعتبر كعلف أساسي لتغذيتها، وعمليا لا تتحكم المؤسسة في كمية إنتاج هذه المادة كونها ترتبط بإنتاج الدقيق والفرينة.

***مراحل إنتاج الدقيق والفرينة:**

يمكن تلخيص العملية الإنتاجية للدقيق والفرينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (11): **مراحل إنتاج الدقيق والفرينة**

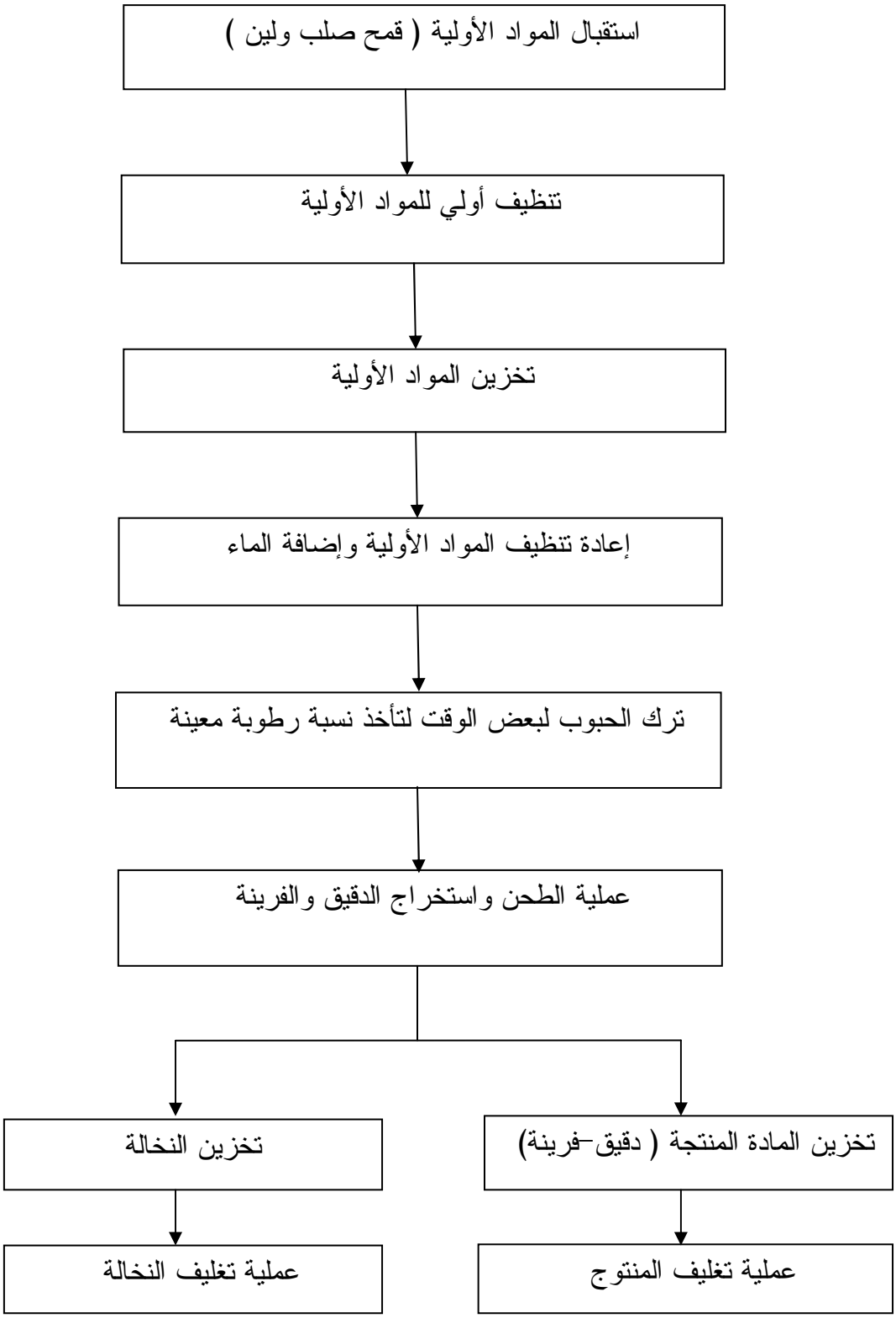

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من مصلحة الإنتاج

الجانب التسويقي للدقيق والفرينة:

تقوم مديرية التجارة بالقيام بكامل المهام التسويقية، فهي تسعى إلى تحديد المزيج التسويقي المناسب الذي يحقق للمؤسسة زيادة حصتها السوقية وتحسين أداءها، وتنحصر السياسات التسويقية للوحدة في:

– **سياسة المنتوج:** تنتج المؤسسة تشكيلتين من المنتجات هما الدقيق والفرينة، إضافة إلى منتج ثانوي هو النخالة، مع العلم بان كل نوع من هذه الأنواع يضم أنواع أخرى، ومن أجل تحقيق نوعية جيدة من هذه المنتجات قامت المؤسسة بإنشاء مخبر يساعد في المحافظة على مستوى الجودة المرغوبة، حيث أنه كلما كان مستوى الجودة عال كلما كان هناك إقبال واسع على المنتجات وبالتالي تسهيل عملية التوزيع، كما تستخدم تجهيزات تتصف بالحداثة ومواكبة التكنولوجيا حيث أنها تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحل الإنتاج.

– **سياسة السعر:** هذا الأخير من أهم عناصر المزيج التسويقي ، ويتم تحديده عن طريق حصر كل تكاليف التي دخلت في العملية الإنتاجية، ثم يضاف إليها هامش ربح يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، والسعر المحدد له تأثير مباشر على كمية المبيعات مما أدى إلى وجود علاقة عكسية بينهما.

– **سياسة الترويج:** لم تولي المؤسسة اهتماما كبيرا بهذا الجانب، على أساس أنها لم تعاني من مشاكل في تصريف منتجاتها وحصتها السوقية في السوق المحلي معتبرة، وتقتصر وظيفة الترويج على توزيع مطويات تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على المتعاملين معها، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال رأس السنة، كذلك تقوم المؤسسة بعملية الإشهار من خلال العالمة التجارية على جميع وسائل النقل التابعة لها، وكذلك المشاركة في المعارض المقامة على مستوى التراب الوطني.

– **سياسة التوزيع:** تتمثل سياسة التوزيع في الطرق المتبعة لذلك التالية:

تتبع المؤسسة طريقتين لتوزيع منتجاتها هما:

–الطريقة المباشرة: هنا تكون هناك علاقة مباشرة بين العملاء والمؤسسة، بدون وسيط، وتتعامل المؤسسة وفق هذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة، والمستهلكين الصناعيين.

–الطريقة غير المباشرة: وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف المنتجات، وهم تجار الجملة والتجزئة.

ويجدر بالذكر بأن المؤسسة تعمل جاهدة على تقريب منتجاتها إلى زبائنها في مختلف المناطق، حيث تتكفل بتلبية طلبيات منطقة بسكرة وما جاورها من خلال البيع في المصنع لتجار الجملة إضافة إلى نقاط البيع التابعة لها والموزعة في عدة تجمعات سكنية، أما المناطق الأخرى فهي تعتمد على التجار التابعين لتلك المناطق أين تبيع لهم كميات كبيرة من منتجاتها ومن أهم هذه المناطق نجد الوادي، ورقلة، إضافة إلى مناطق تواجد الثكنات العسكرية للجيش كتمنراست، الأغواط،...الخ.

كذلك قامت بفتح مجموعة من نقاط البيع في عدة أماكن وتجمعات سكنية داخل ولاية بسكرة والمقدرة بخمس نقاط بيع موزعة أربعة منها في طولقة، وتحقق نقاط البيع هذه حوالي 15% من رقم أعمال الوحدة.

المبحث الثاني: تحليل المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خلال الفترة 2007-2009 والمعدة وفقا للمخطط الوطني المحاسبي نظرا لعدم توفر القوائم المالية لسنة 2010 المعدة وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد خلال فترة الدراسة .

المطلب الأول: واقع المعلومات المحاسبية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

تتمثل المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في ثلاثة أنواع هي:

1- القوائم المالية: وتمثل أهم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية ويتم إعداد القوائم المالية وفقا للمخطط الوطني والمحاسبي وبداية من 2010/01/01 تم إعدادها وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد، وتقوم بإعداد القوائم المالية كل سنة مالية إلا أن المؤسسة وبغية معرفة وضعية نشاطها تقوم بإعداد قوائم مالية مرحلية (كل 3 أشهر) وتتمثل القوائم المالية في : الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

2- تقارير النشاط: تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بإعداد تقرير عن النشاط بصفة شهرية حيث تتضمن:

- المبيعات الشهرية للمنتجات بالجملة أولنقاط البيع.
- حركة المخزون من حيث الاستقبال والاستهلاكات ومخزون آخر مدة.
- التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكس.
- رصيد العملاء.

- كمية الإنتاج والمبيعات.
- كمية المنتجات المحولة لنقاط البيع.
- تطور المبيعات من حيث الكميات والقيمة.

3- الإقرارات الضريبية: باعتبار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تخضع للنظام الحقيقي فهي ملزمة بتقديم تصريحات ضريبية سنوية وأخرى شهرية:

- السنوية تتمثل في الميزانية الضريبية وجدول حسابات النتائج الضريبي الذي يوضح النتيجة الخاضعة للضريبة (مع العلم أن المؤسسة معفاة من الضريبة على أرباح الشركات).

- الشهرية تتمثل في التصريح الشهري لرقم الأعمال G50 والذي يتضمن الرسم عى القيمة المضافة والضريبة على الأجور (IRG).

بالإضافة إلى التقارير السابقة تقوم المؤسسة بإعداد الميزانيات التقديرية التي تساعدها في تقييم نشاطها، إضافة إلى تقرير محافظ الحسابات الذي يصادق على صحة الحسابات والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المحاسبية

تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في نهاية السنة المالية بإعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية والمخطط الوطني المحاسبي والجداول التالية تعرض عناصر الأصول والخصوم خلال الفترة (2007-2009).

الجدول رقم (14):

أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى لسنة 2007

الوحدة:دج

الحساب	الأصول	القيمة الإجمالية	المؤونات والاهتلاكات	القيمة الصافية
22	أراضي	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
24	تجهيزات الإنتاج	1 123 249 99,5	392 812 024,50	730 437 75,0
25	تجهيزات اجتماعية	283 798,40	134 3 2,2	149 43 ,14
28	استثمارات قيد التنفيذ	8 044 250,94	0,00	8 044 250,94
2	**الاستثمارات**	**1 206 292 828,90**	**392 946 386,76**	**813 346 442,14**
31	مواد ولوازم	0 541 5 2, 0	0,00	0 541 5 2, 0
33	منتجات نصف مصنعة	1 978 901,17	0,00	1 978 901,17
35	منتجات تامة الصنع	8 24 19,9	0,00	8 24 19,9
37	مخزون خارج المؤسسة	5 12 759,01	0,00	5 12 759,01
3	**المخزونات**	**76 271 842,74**	**0,00**	**76 271 842,74**
40	حسابات الخصوم المدينة	0 4 3 ,83	0,00	0 4 3 ,83
42	دائنوا الاستثمارات	57 308 732,05	0,00	57 308 732,05
43	دائنوا المخزونات	51 123 55,07	0,00	51 123 55,07
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	92 344,80	0,00	92 344,80
45	تسبيقات للغير	1 501 51 ,19	0,00	1 501 51 ,19
4	تسبيقات الاستغلال	2 885 400,08	0,00	2 885 400,08
47	العملاء	79 193 571,31	3 534 21,92	79 193 571,31
485	حسابات بنكية	41 392 215,21	0,00	41 392 215,21
487	الصندوق	2 775, 7	0,00	2 775, 7
488	استغلالات مباشرة اعتمادات	2 335 55 ,80	0,00	2 335 55 ,80
4	**الحقوق**	**246 094 755,93**	**3 534 621,92**	**242 560 134,01**
مجموع الأصول		**1 528 659 427,57**	**3 964 881 008,68**	**1 132 178 418,89**
المجموع الكلي		**1 528 659 427,57**	**3 964 881 008,68**	**1 132 178 418,89**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية لسنة 2007

الجدول رقم (15):

أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى لسنة 2008

الوحدة:دج

الحساب	الأصول	القيمة الإجمالية	المؤونات والاهتلاكات	القيمة الصافية
22	أراضي	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
24	تجهيزات الإنتاج	1 123 24 2 1,87	473 428 373,13	50 195 888,74
25	تجهيزات اجتماعية	283 798,42	1 2 742,2	121 05 ,1
28	استثمارات قيد التنفيذ	8 054 258,93	0,00	8 054 258,93
2	**الاستثمارات**	**1 206 677 399,22**	**473 591 115,39**	**733 086 283,83**
31	مواد ولوازم	4 89 31,3	0,00	4 89 31,3
33	منتجات نصف مصنعة	5 181 787,23	0,00	5 181 787,23
35	منتجات تامة الصنع	7 14 189, 0	0,00	7 14 189, 0
37	مخزون خارج المؤسسة	53 870,59	0,00	53 870,59
3	**المخزونات**	**59 539 478,78**	**0,00**	**59 539 478,78**
40	حسابات الخصوم المدينة	11 035 870,24	0,00	11 035 870,24
42	دائنوا الاستثمارات	58 105 445, 4	0,00	58 105 445, 4
43	دائنوا المخزونات	48 342 157,91	0,00	48 342 157,91
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	92 344,80	0,00	92 344,80
45	تسبيقات للغير	353 72,7	0,00	353 72,7
4	تسبيقات الاستغلال	3 900 01,27	0,00	3 900 01,27
47	العملاء	7 327 979,58	14 023 494,72	53 304 484,8
485	حسابات بنكية	81 894 927,98	0,00	81 894 927,98
487	الصندوق	1 4,54	0,00	1 4,54
488	استغلالات مباشرة اعتمادات	2 335 55 ,80	0,00	2 335 55 ,80
4	**الحقوق**	**273 994 721,52**	**14 023 494,72**	**259 971 226,80**
مجموع الأصول		**1 540 211 599,52**	**487 614 610,11**	**1 052 596 989,41**
المجموع الكلي		**1 540 211 599,52**	**487 614 610,11**	**1 052 596 989,41**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المحاسبية لسنة 2008

الجدول رقم (1):

أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى لسنة 2009

الوحدة:دج

الحساب	الأصول	القيمة الإجمالية	المؤونات والاهتلاكات	القيمة الصافية
22	أراضي	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
24	تجهيزات الإنتاج	1 128 19 287,19	5 0 409 493,21	5 7 78 793,98
25	تجهيزات اجتماعية	283 798,40	191 121,94	92 7 ,4
28	استثمارات قيد التنفيذ	8 054 258,94	0,00	8 054 258,94
2	**الاستثمارات**	**1 211 248 424,63**	**560 600 615,15**	**650 647 809,38**
31	مواد ولوازم	31 035 301,	0,00	31 035 301,
33	منتجات نصف مصنعة	071 184,58	0,00	071 184,58
35	منتجات تامة الصنع	8 219 095,58	0,00	8 219 095,58
37	مخزون خارج المؤسسة	801 1 3,52	0,00	801 1 3,52
3	**المخزونات**	**52 126 745,34**	**0,00**	**52 126 745,34**
40	حسابات الخصوم المدينة	2 499 02 ,78	0,00	2 499 02 ,78
42	دائنوا الاستثمارات	108 5 793,21	0,00	108 5 793,21
43	دائنوا المخزونات	39 187 734,0	0,00	39 187 734,0
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	2 3 095,17	0,00	2 3 095,17
45	تسبيقات للغير	11 119 739,21	0,00	11 119 739,21
4	تسبيقات الاستغلال	3 533 7 9,47	0,00	3 533 7 9,47
47	العملاء	11 080 2 ,02	11 94 472,32	104 133 793,70
485	حسابات بنكية	17 592 325,47	0,00	17 592 325,47
487	الصندوق	554 219, 5	0,00	554 219, 5
488	استغلالات مباشرة اعتمادات	97 024,80	0,00	97 024,80
4	**الحقوق**	**299 493 993,84**	**11 946 472,32**	**287 547 521,52**
مجموع الأصول		**1 562 869 163,81**	**572 547 087,47**	**990 322 076,24**
المجموع الكلي		**1 562 869 163,81**	**572 547 087,47**	**990 322 076,24**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية لسنة 2009

الجدول رقم (17):

خصوم الميزانيات المحاسبية للفترة (2007-2009)

الوحدة:دج

رقم الحساب	الخصوم	2007	2008	2009
10	أموال جماعية	300 000 000,00	300 000 000,00	300 000 000,00
17	حساب الوحدات	419 905 183,9	27 033 38 ,03	279 3 8 887,49
18	نتيجة رهن التخصيص	27 454 7 3,37	114 4 952,37	1 5 9 2 222,74
1	**أموال خاصة**	**747 359 947,33**	**690 680 338,40**	**745 331 110,23**
50	حسابات الأصول الدائنة	0,00	5 00,00	0,00
521	قروض بنكية	54 59 018,52	132 449 151,03	97 129 377,43
522	ديون الاستثمارات	1 09,10	19 729,10	1 09,10
523	قروض أخرى	0,00	0,00	331 280,00
530	موردون	1 8 7 120,2	13 9 201,72	139 457 324,10
538	فواتير قيد الاستلام	31 021 181,92	33 481 07 ,03	35 87 58 ,82
54	محجوزات للغير	252 92 ,34	503 8 ,91	714 311,20
555	الحسابات الجارية للشركاء	390 818,4	74 5 4,19	0,00
5 2	دائنو الخدمات	3 333 912,12	3 842 504,74	5 111 320,89
5 3	المستخدمون	2 187 922,4	5 2 414,93	3 522 801,43
5 4	ضرائب الاستغلال المستحقة	292 519,27	23 24,00	740 230,40
5	دائنو المصاريف المتنوعة	915 539,20	99 773, 0	1 0 5 54 ,07
5 8	هيئات اجتماعية	1 140 070,18	1 140 323,88	978 194,78
579	ايرادات رهن التحميل	54 837,03	832 730,51	0,00
588	سلفات مصرفية	7 7 0,84	0,00	0,00
5	**الديون**	**297 626 283,41**	**310 601 380,64**	**284 943 582,22**
	مجموع الخصوم	**747 359 947,33**	**1 001 281 719,04**	**1 030 274 692,45**
	نتيجة السنة	**87 192 188,13**	**51 315 270,37**	**-39 951 616,21**
	المجموع الكلي	**1 132 178 418,89**	**1 052 596 989,41**	**990 323 076,24**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية الملحق رقم 1.

1- تحليل أصول الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

أ- **الاستثمارات:** تتمثل الاستثمارات في الأراضي، تجهيزات الإنتاج (المباني، معدات وأدوات، معدات النقل، تجهيزات وأثاث مكتب وتهييئات وتركيبات)، تجهيزات اجتماعية، واستثمارات قيد التنفيذ، ومن خلال دراسة حسابات الاستثمارات تسجل الملاحظات التالية مع العلم أن الوحدة قامت بإعادة تقييم استثماراتها سنة 200:

- نسبة الاستثمارات مقارنة بالأصول متقاربة فهي تمثل 79%، 78%، 78% خلال 2007، 2008، 2009 على الترتيب وهذه النسبة مقبولة لأن المؤسسة نشاطها صناعي فهي تعتمد على الاستثمارات بنسبة أكبر.

- ثبات قيمة الأراضي خلال سنوات الدراسة.

- تجهيزات الإنتاج شهدت ارتفاعا سنتي 2008 و 2009 مقارنة بسنة 2007، في 2008 قامت باقتناء تجهيزات وأثاث مكتبية بقيمة 2,3 5 374 دج في حين ارتفعت بقيمة أكبر سنة 2009 حيث قامت بشراء معدات نقل وتجهيزات مكتب بقيمة 025,32 572 4 دج .

- ثبات القيمة الإجمالية للتجهيزات الاجتماعية بقيمة 283798.40 دج.

- الاستثمارات قيد التنفيذ التي تقوم بها الوحدة لم تكتمل بعد وتتمثل في شبكة ضد الحرائق (reseau anti incendie) ومباني.

ب- المخزونات

تتمثل المخزونات أساسا في المواد الأولية والمتمثلة في المادة الأساسية القمح بنوعيه اللين والصلب ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار ومواد أخرى، إضافة إلى المواد الأولية يوجد المنتجات إما تامة الصنع أو نصف مصنعة فالمنتجات التامة الصنع تتمثل في الكميات الموجودة في نقاط البيع لأنه عموما المصنع لايبقى فيه مخزون (كل ما ينتج يباع).

من خلال الميزانية يسجل:

- تمثل المواد الأولية نسبة كبيرة من المخزونات حيث كانت 0.79%، 78% و0 % خلال 2007، 2008، 2009 على الترتيب.

- الحساب 37 مخزون خارج المؤسسة فيتمثل في الفرق الموجود بين الكميات المفوترة والاستقبالات الحقيقية (يرصد فيه الحساب 38).

ج- الحقوق

يلاحظ ارتفاع قيمة الحقوق في المؤسسة من سنة إلى أخرى:

- وجود ح/40 حسابات الخصوم المدينة وتتمثل أساسا في حساب 54 وتتمثل في قيمة فواتير نقل القمح التي تسددها الوحدة ثم يقوم المورد بتسديدها لأن المصاريف يتحملها المورد.
- ارتفاع قيمة ح/42 خلال سنوات الدراسة ويتضمن الحسابات ح/424، ح/425، ح/ 42.
- انخفاض قيمة ديون المخزون ما يعني أن الوحدة استغلت حقوقها لدى مورديها بالحصول على المواد الأولية وهي تمثل تسبيقات لمؤسسة الكيس (El Kiss) التي تمونها بأكياس التعبئة.
- قيمة ح/44 بقي ثابتا خلال سنتي 2007 و2008 لتنخفض سنة 2009 ما يعني أن الشركاء سددوا التزاماتهم تجاه الوحدة.
- قيمة الحساب 45 شهدت ارتفاع كبير سنة 2009 وتتمثل في تسبيقات لتعاونية الحبوب الجافة إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة على المشتريات.
- انخفاض قيمة العملاء سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 لتعود للارتفاع سنة 2009 وهذا بسبب انخفاض المبيعات، كما يلاحظ أنها قامت بتشكيل مؤونة لعملائها لترتفع سنة 2008 لتنخفض سنة 2009 بسبب تحصي بعض حقوقها على العملاء.
- حساب النقديات يتضمن حسابات بنكية والصندوق استغلالات مباشرة واعتمادات.

2- تحليل خصوم الميزانيات المحاسبية للمؤسسة

بعد تحليل جانب الأصول للميزانيات المحاسبية نقوم بتحليل الجانب الآخر وهو الخصوم:

أ- الأموال الخاصة: تتمثل الأموال الخاصة في رأس المال ونتائج رهن التخصيص ويلاحظ عدم وجود حساب الاحتياطات بالرغم أن المؤسسة حققت أرباح لأن المؤسسة تعتمد الضريبة الموحدة.

ب- الديون: من خلال الجدول يلاحظ أن ديون المؤسسة ارتفعت سنة 2008 مقارنة بسنة 2007:

- ارتفاع قيمة القروض البنكية سنة 2008 نظرا لحصول المؤسسة على قروض جديد لتنخفض سنة 2009 ما يعني أنها تقوم بتسديد أقساط القروض بانتظام ما يعطيها ثقة لدى البنك.
- ارتفاع ديون المخزونات سنة 2008 و2009 نظرا لتسجيل فاتورة شراء قمح لم تسجل سابقا.
- ترصيد الحسابات الجارية للشركاء.
- ترصيد حساب إيرادات رهن التحميل ويلاحظ أن هذا الحساب يوجد في حسابات الوحدة منذ سنوات.
- وجود حساب سلفات مصرفية سنة 2007 ليتم تسديدها سنة 2008.

– المؤسسة حققت نتائج ايجابية سنتي 2007و2008 بقيمة 87192188,13 دج، 51315270,37 دج على الترتيب في حين سجلت خسارة سنة 2009 بقيمة 21, 1 39951 دج.

المطلب الثالث: تحليل جداول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بعد تحليل القائمة الأولى سنقوم بتحليل جداول حسابات النتائج خلال الفترة محل الدراسة .

والجدول التالي يعرض حسابات النتائج خلال الفترة (2007–2009):

جدول رقم (18):

جداول حسابات النتائج خلال الفترة (2007-2009)

الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	2007	2008	2009
71	انتاج مباع	1 272 99 518,73	1 270 743 77 ,94	974 987 47 ,74
72	انتاج مخزون	115 299 4 9,83	93 851 47 ,79	103 0 9 4 3,30
74	أداءات متممة	0,00	0,00	81 822,40
75	تحويل تكاليف الانتاج	598 0 1,52	1 059 222,2	172 042,24
1	مواد ولوازم مستهلكة	-1 130 59 51 ,18	-1 12 879 101,24	-94 288 13,25
2	خدمات	-11 875 758,29	-11 313 034,58	-12 0 4 00 ,3
81	**القيمة المضافة**	**252 421 775,61**	**227 462 340,17**	**120 558 185,07**
81	القيمة المضافة	245 34 099,93	227 4 2 340,17	120 558 185,07
77	ايرادات مختلفة	1 555 252,88	1 345 873,53	1 189 983,3
78	تحويل تكاليف الاستغلال	5 588 759,03	80 73,90	4 403 51,82
3	مصاريف المستخدمين	-44 33 7 ,95	-50 709 957,79	-55 818 314, 5
4	ضرائب ورسوم	-3 295 231,44	-321 3 4,75	-441 35 ,29
5	مصاريف مالية	-28 52 891,7	-23 282 207, 3	- 432 971,81
	مصاريف متنوعة	-3 3 9 458,97	-4 997 153,44	-9 203 899,21
8	الاهتلاكات والمؤوونات	-81 501 989,94	-80 44 728,48	-87 023 899,21
89	استهلاكات بين الوحدات	-2 337 451,90	- 1 822 82,29	- 1 9 5 855,5
897	ايرادات بين الوحدات	-4 738 223,78	3 7 8 591,82	1 740 352,0
83	**نتيجة الاستغلال**	**91 459 772,78**	**70 879 385,04**	**- 32 998 389,76**
79	ايرادات خارج الاستغلال	10 395 735,51	358 174,04	4 5 8 119,34
9	تكاليف خارج الاستغلال	-14 3 320,1	-25 922 288,71	-11 521 345,79
84	**نتيجة خارج الاستغلال**	**-4 267 584,65**	**-19 564 114,67**	**-6 953 226,45**
83	نتيجة الاستغلال	91 459 772,78	8 933 475,51	-32 7 8 20,92
84	نتيجة خارج الاستغلال	-4 2 7 584, 5	-19 5 4 114, 7	- 953 22 ,45
880	**نتيجة الدورة**	**87 192 188,13**	**51 315 270,37**	**- 39 951 616,21**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول حسابات النتائج للوحدة للفترة (2007-2009)

1- تحليل تكاليف المؤسسة

لتحليل التكاليف يتم حساب نسبة كل تكلفة مقارنة بالتكاليف الإجمالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (19):مقارنة التكاليف بالتكاليف الإجمالية خلال الفترة (2007-2009) الوحدة: دج/%

رقم الحساب	البيان	2007		2008		2009	
1	مواد ولوازم مستهلكة	1 130 59 51 ,18	85,77	1 12 879 101,24	85,11	94 288 13,25	83,83
2	خدمات	11 875 758,29	0,90	11 313 034,58	0,85	12 0 4 00 ,3	1,07
3	مصاريف المستخدمين	44 33 7 ,95	3,3	50 709 957,79	3,83	55 818 314, 5	4,94
4	ضرائب ورسوم	3 295 231,44	0,25	321 3 4,75	0,02	441 35 ,29	0,04
5	مصاريف مالية	28 52 891,7	2,1	23 282 207, 3	1,7	432 971,81	0,57
	مصاريف متنوعة	3 3 9 458,97	0,2	4 997 153,44	0,38	9 203 899,21	0,82
8	الاهتلاكات والمؤوونات	81 501 989,94	,18	80 44 728,48	,09	87 023 899,21	7,71
9	تكاليف خارج الاستغلال	14 3 320,1	1,12	25 922 288,71	1,9	11 521 345,79	1,02
6	**مجموع التكاليف**	**1 318 165 933,69**	**100,00**	**1 324 069 836,62**	**100,00**	**1 128 794 406,57**	**100,00**

المصدر: إعداد الطالبة لاعتماد على جداول حسابات النتائج خلال الفترة (2007-2009)

من الجدول رقم (20) يلاحظ أن:

أ- **الحساب 61 مواد ولوازم مستهلكة:** تمثل أعلى نسبة بالنسبة للتكاليف الكلية وكانت النسب خلال السنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب 85,77%، 85,11%، 83,83% وهي نسب متقاربة وتتمثل الاستهلاكات أساسا في المادة الأولية القمح بنوعيه الصلب واللين وأكياس التغليف والماء والكهرباء وقطع الغيار ومواداأخرى.

ب- **الحساب 62 الخدمات:** نسبة الخدمات مقارنة بالتكاليف الإجمالية منخفضة حيث سجلت خلال السنوات 2007،2008، 2009 النسب التالية على الترتيب 0,09%، 0,85%، 1,07% وتتمثل الخدمات في مصاريف نقل القمح، مصاريف إيجار محلات نقاط البيع وأتعاب محافظ الحسابات ومصاريف الهاتف بصفة خاصة إضافة إلى بعض المصاريف الأخرى كمصاريف التنقلات، والإشهار والصيانة .....

فالخدمات سجلت أعلى نسبة لها بنسبة 1,07% سنة 2009، ومقارنة بالتكاليف الإجمالية فالخدمات لاتمثل نسبة كبيرة.

ج- **الحساب 63 مصاريف المستخدمين:** يلاحظ ارتفاع نسبة مصاريف المستخدمين من سنة إلى أخرى لتسجل أعلى نسبة لها سنة 2009 4,94% في حين حققت سنتي 2007، 2008 على الترتيب 3,3%، 3,83%.

د- **الحساب 64 ضرائب ورسوم:**يلاحظ انخفاض في الضرائب والرسوم مقارنة بسنة 2007 حيث سجلت النسب 0,25%، 0,02%، 0,04% خلال سنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب هذا الانخفاض يفسره انخفاض رقم الأعمال خلال سنتي 2008، 2009.

تتمثل الضرائب والرسوم في الرسم على النشاط المهني والصناعي بنسبة 2% من رقم الأعمال الخاضع للرسم وبالرغم من استفادة المؤسسة من امتيازات ضريبية إلا أن نقاط البيع غير معفية.

ه- **الحساب 65 مصاريف مالية:** يشمل هذا الحساب المصاريف البنكية الخاصة بتسيير الحسابات والفوائد على القروض وحققت أعلى نسبة سنة 2007 ب 2,1% نظرا لتسديد القروض خاصة القروض لبنك خارجي (القروض كانت لاقتناء معدات المصنع) فمن خلال الملاحق نجد أن رصيد أول مدة لسنة 2007 كان بقيمة كبيرة ومع نهاية السنة تم تسديد جزء كبير مما يفسر ارتفاع المصاريف المالية لتنخفض الفوائد إلى نسبة 1,7% سنة 2008 و 0,57% سنة 2009 ما يدل على أن المؤسسة تقوم بتسديد القروض بشكل منتظم مما لا يعرضها لمصاريف أخرى ناتجة عن التأخير.

و- الحساب 66 مصاريف متنوعة: يضم هذا الحساب التأمينات على المباني والآلات ومعدات النقل إضافة إلى مصاريف أخرى، وحققت أعلى نسبة لها سنة 2009 ب 0,82% في حين كانت خلال سنتي 2007 و 2008 على الترتيب 0,2% و0,38% وهذا لاقتناء استثمارات جديدة في سنة 2009 تمثلت في معدات نقل.

ي- الحساب 68 مخصصات الاهتلاكات: ويضم هذا الحساب مخصصات الاهتلاكات للاستثمارات مع العلم أن المؤسسة تتبع طريقة الاهتلاك الخطي في حساب الاهتلاكات ونلاحظ أن أعلى نسبة كانت سنة 2009 ب 7,71% نظرا لاقتنائها لمعدات نقل جديدة مما أثر على قيمة الاهتلاكات في حين نلاحظ أن النسبة انخفضت من 18, % سنة 2007 إلى 09, % سنة 2008 وهذا لوجود استثمارات انتهت مدة اهتلاكها وهي معدات نقل (مدة الاهتلاك 5 سنوات).

ك- الحساب 69 تكاليف خارج الاستغلال: يضم هذا الحساب المصاريف الاستثنائية وفروقات الجرد السلبية وفروقات سعر الصرف وسجلت أعلى نسبة سنة 2008 ب 1,9% وفي سنة 2007 كانت 1,11% وفي سنة 2009 انخفضت إلى 1,02%.

2- تحليل إيرادات المؤسسة

بعد دراسة تكاليف المؤسسة خلال فترة الدراسة سنتطرق إلى تحليل الجانب الآخر وهو الإيرادات والجدول التالي يبين نسبة كل إيراد مقارنة بالإيرادات الإجمالية خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم(20): مقارنة الإيرادات بالإيرادات الإجمالية خلال الفترة (2007–2009) الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	2007		2008		2009	
71	انتاج مباع	1 272 99 518,73	90,13	1 270 743 77 ,94	92,52	974 987 47 ,74	89,52
72	انتاج مخزون	115 299 4 9,83	8,1	93 851 47 ,79	,83	103 0 9 4 3,30	9,4
74	أداءات متممة	0,00	0,00	0,00	0,00	81 822,40	0,0
75	تحويل تكاليف الانتاج	598 0 1,52	0,47	1 059 222,2	0,08	172 042,24	0,02
77	ايرادات مختلفة	1 555 252,88	0,10	1 345 873,53	0,10	1 189 983,3	0,11
78	تحويل تكاليف الاستغلال	5 588 759,03	0,40	80 73,90	0,01	4 403 51,82	0,40
79	ايرادات خارج الاستغلال	10 395 735,51	0,74	358 174,04	0,4	4 5 8 119,34	0,42
7	**مجموع الإيرادات**	**1 412 433 797,50**	**100,00**	**1 373 439 197,46**	**100,00**	**1 089 072 559,20**	**100,00**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول حسابات النتائج خلال الفترة (2007–2009)

أ- **الحساب 71 انتاج مباع:** مبيعات الإنتاج تمثل نسبة 92,13%، 92,52%، 89,52% خلال 2007، 2008، 2009 على الترتيب وهي نسبة عالية، وبما أن المؤسسة نشاطها صناعي نلاحظ أن رقم أعمالها يتكون من ح/71 فقط ماعدا سنة 2009 أين نلاحظ وجود ح/74 وهذا استثنائي لأن نشاطها ليس خدمي ويتمثل في خدمات نقل قامت بها.

- انخفاض قيمة المبيعات من سنة لأخرى يفسر بانخفاض الإنتاج وهذا لوجود منتجات جديدة منافسة في السوق مما يخفض الطلب على منتجاتها.

ب- **الحساب 72 انتاج مخزون:** يسجل هذا الحساب حركة المنتجات التامة الصنع أو نصف مصنعة خلال السنة عند الإنتاج والخروج من المخازن.

- انخفاض قيمة الحساب سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 ليعود للارتفاع سنة 2009 وهذا مايفسر انخفاض المبيعات سنة 2009 لانخفاض الحركة المدينة للحساب (خروج المنتجات).

- عند التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكس يتم استعمال حساب الوحدات 8972 والذي يخفض من قيمة الحساب 72.

ج- **الحساب 77 إيرادات مختلفة:** سجل هذا الحساب نسب متقاربة حيث حقق نسب 0,11%، 0,10%، 0,11% خلال السنوات 2007، 2008،2009 على الترتيب ويتمثل في التخفيضات التي تحصلت عليها المؤسسة.

3- القيمة المضافة ح/81: تمثل القيمة المضافة الفعالية الاقتصادية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج، و من خلال الجدول رقم (19) المؤسسة حققت قيمة مضافة موجبة خلال سنوات الدراسة مع انخفاض في قيمتها من سنة لأخرى حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2007 ب1 , 775 421 252 دج لتنخفض سنة 2008 إلى 340,17 2 4 227 دج وسنة 2009 إلى 185,07 558 120 دج.

4- نتيجة الاستغلال ح/83: المؤسسة حققت نتيجة استغلال موجبة خلال سنتي 2007 و 2008 في حين كانت سلبية سنة 2009 حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 2007 ب 772,78 459 91 دج نتيجة لارتفاع قيمة رقم الأعمال المحقق أما انخفاض قيمتها فيفسر بانخفاض رقم الأعمال المحقق خلال سنتي 2008 و 2009 ما يعني انخفاض في مستوى نشاط المؤسسة.

5- نتيجة خارج الاستغلال ح /84: النتيجة خارج الاستغلال كانت سلبية طوال سنوات الدراسة نظرا لارتفاع التكاليف خارج الاستغلال مقارنة بالإيرادات خارج الاستغلال.

6- نتيجة الدورة ح/88: المؤسسة حققت أرباح خلال سنتي 2007 و2008 بقيمة 87 192 188,13 دج، 0,84 3 9 3 49 دج على الترتيب في حين حققت نتيجة سلبية سنة 2009 بقيمة 39- 721 847,37 دج وهذا بسبب تحقيق نتيجة سلبية للاستغلال وخارج الاستغلال.

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

إن تقييم الأداء المالي يعطي للمؤسسة الفرصة للوقوف على استغلال مواردها ومدى تحقيق أهدافها المسطرة .

ومؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ونظرا لأهمية الجانب المالي كان لزاما عليها الاهتمام به، والقوائم المالية تعتبر أهم المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة لذا سنتطرق إلى كيف تقوم باستغلالها لتحقيق نتائج أفضل في الجانب المالي.

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية للمؤسسة

بهدف الانتقال من الميزانيات المحاسبية إلى الميزانيات المالية يجب إجراء بعض التعديلات عليها، ويتم تعديل عناصر الأصول حسب سيولتها إلى أصول ثابتة وأصول متداولة أما عناصر الخصوم فتعدل حسب استحقاقيتها إلى أموال دائمة وديون قصيرة الأجل.

1- تعديل عناصر الأصول: تعدل الأصول كما يلي:

- **الاستثمارات:** تحافظ الاستثمارات في الميزانية على ترتيبها وتسجل ضمن الأصول الثابتة لأنها تبقى في المؤسسة لمدة تفوق السنة، وتسجل بالقيمة الصافية أي القيمة الإجمالية ناقص الاهتلاكات وتعتمد المؤسسة على طريقة الاهتلاك الثابت في حساب الاهتلاكات السنوية وتقيم بقيمتها الحقيقية ونظرا لصعوبة ذلك نأخذ القيمة الصافية مع العلم أنها قامت بإعادة تقييم لاستثماراتها خلال سنة 200.

- **المخزونات:** تتمثل المخزونات أساسا في المواد الأولية التي تستعمل في عملية الإنتاج إضافة على منتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع ومخزون خارج المؤسسة وتعتبر قيم استغلال وتسجل في الأصول المتداولة هذا راجع أن المؤسسة لا تشكل مخزون أمان سواء بالنسبة للمواد الأولية هذا لأن الطاقة الإنتاجية تفوق كميات التموين وهذا راجع لأن المؤسسة لا تحصل على الكميات الكافية من المواد الأولية لأن المورد

الرئيسي وهو تعاونية الحبوب الجاف لا يمونها إلا ب 50% من الطاقة الإنتاجية اليومية، ونفس الشيء بالنسبة للمنتجات تامة الصنع فهي لا تحتفظ بمخزون أمان لأن كل ما ينتج يباع.

– **الحقوق:** لإعادة تصنيف عناصر الحقوق اعتمد على جدول الحقوق " ملحقات الميزانية المحاسبية" لكل سنوات الدراسة فتصنف القيم التي تظهر لأكثر من سنة في القيم الثابتة والقيم الأخرى تسجل كقيم محققة، ولقد تم تصنيف كل الحقوق ضمن القيم المحققة ماعدا الحسابات حقوق الاستثمارات وحقوق على الشركاء والشركات الحليفة كما يلي:

- **الحساب رقم 40 حسابات الخصوم المدينة:** هذا الحساب إما أن يبقى في الذمم أو يخفض من قيمة الديون.
- **الحساب 42 حقوق الاستثمارات:** يضم هذا الحساب الحسابين الفرعيين ح/425 تسبيقات على الاستثمارات و ح/ 42 كفالات مدفوعة وصنفا ضمن الأصول الثابتة لأن قيمتهما ظلت ثابتة خلال سنوات الدراسة والمبلغ المتبقي يسجل في القيم المحققة.
- **الحساب 44 حقوق على الشركاء والشركات الحليفة:** ويضم حساب الشركاء ومتمثلة في وعود الشركاء والتي لم يتم الوفاء بها والملاحظ أن قيمة المبلغ في سنة 2007 هي نفسها سنة 2008 في حين انخفضت القيمة سنة 2009.

والجدول التالي يبين التعديلات التي تمت على الحسابين:

الجدول رقم(21):

تعديل بعض عناصر الأصول

الوحدة: دج

السنة	مبلغ الحساب	الأصول الثابتة	القيم المحققة
حساب42 حقوق الاستثمارات			
2007	57 308 732,05	874 054,58	56 434 677,47
2008	58 105 445,64	874 054,58	57 231 391,06
2009	108 566 793,21	874 054,58	107 692 738,63
ح/ 44 حقوق على الشركاء والشركات الحليفة			
2007	692 344,80	692 344,80	0,00
2008	692 344,80	263 095,17	429 249,63
2009	263 095,17	0,00	263 095,17

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على ملاحق الميزانيات المحاسبية للفترة (2007–2009)

2- تعديل عناصر الخصوم: تعدل الخصوم كما يلي

- **الأموال الخاصة:** تضم الأموال الخاصة الحسابات التالية: رأس مال اجتماعي، حساب التنازل بين الوحدات وحساب نتائج رهن التخصيص الذي يضم نتائج السنوات السابقة ونظرا لأن المؤسسة لا تدفع ضرائب على الأرباح وتطبيقا لمبدأ وحدة الضريبة لأن المؤسسة تمتلك أربع وحدات لا يتم توزيع النتيجة ويتم تصنيف هذه الحسابات في الأموال الدائمة.

- **الديون:** من خلال الميزانيات نلاحظ أن المؤسسة لا تصنف ديونها إلى ديون قصيرة الأجل وأخرى طويلة لذا سيتم إعادة تصنيفها وفقا لاستحقاقيتها حيث تعبر الديون المستحقة في أقل من سنة ديون قصيرة الأجل والديون المتبقية ديون متوسطة وطويلة الأجل وهذا اعتمادا على جداول الديون لسنوات الدراسة.
ومن خلال الجداول يتضح أن كل الحسابات قصيرة الأجل لأنها تستحق في أقل من سنة ماعدا ديون الاستثمار فسيتم تصنيفها إلى ديون قصيرة الأجل وديون متوسطة وطويلة الأجل.

الجدول رقم (22):

تعديل حساب 521 للفترة (2007-2009)

الوحدة:دج

السنة	مبلغ الحساب	الأموال الدائمة	ديون قصيرة الأجل
حساب 521 قروض بنكية			
2007	5 542 747,89	0,00	5 542 747,89
2008	132 449 151,03	97 129 377,43	35 319 773, 0
2009	97 129 377,43	0,00	97 129 377,43

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على ملاحق الميزانيات المحاسبية للفترة (2007-2009)

بعد إجراء التعديلات على عناصر الميزانيات المحاسبية بالاعتماد على الملاحق نستطيع رسم الميزانيات المالية المفصلة التي تساعد على تحليل وضعيتها المالية، وفيما يلي الميزانيات المحاسبية للفترة (2007-2009):

الجدول رقم (23):

أصول الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2007-2009)

الوحدة:دج

الأصول	2007	2008	2009
الأصول الثابتة			
الأراضي	74 715 080,00	74 715 080,00	74 715 080,00
تجهيزات الانتاج	730 437 75,05	50 195 888,74	5 7 78 793,98
تجهيزات اجتماعية	149 43 ,14	121 05 ,1	92 7 ,4
استثمارات قيد التنفيذ	8 044 250,94	8 054 258,93	8 054 258,94
دائنو الاستثمارات	874 054,58	874 054,58	874 054,58
حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	92 344,80	2 3 095,17	0,00
استغلالات مباشرة اعتمادات	2 335 55 ,80	0,00	0,00
مجموع الأصول الثابتة	**817 248 398,31**	**734 223 433,58**	**651 522863,96**
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال			
مواد ولوازم	0 541 5 2, 0	4 89 31,3	31 035 301,
منتجات نصف مصنعة	1 978 901,17	5 181 787,23	071 184,58
منتجات تامة الصنع	8 24 19,9	7 14 189, 0	8 219 095,58
مخزون خارج المؤسسة	5 12 759,01	53 870,59	801 1 3,52
مجموع قيم الاستغلال	**76 271 842,74**	**59 539 478,78**	**52 126 745,34**
قيم محققة			
حسابات الخصوم المدينة	0 4 3 ,83	11 035 870,24	2 499 02 ,78
مدينو الاستثمارات	5 434 77,47	57 231 391,0	107 92 738, 3
مدينو المخزونات	51 123 55,07	48 342 157,91	39 187 734,0
حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	0,00	429 249, 3	2 3 095,17
تسبيقات للغير	1 501 51 ,19	353 72,7	11 119 739,21
تسبيقات الاستغلال	2 885 400,08	3 900 01,27	3 533 7 9,47
العملاء	79 193 571,31	53 304 484,8	104 133 793,70
استغلالات مباشرة اعتمادات	0	2 335 55 ,80	97 024,80
مجموع القيم المحققة	**197 203 186,95**	**176 932 984,53**	**268 526 921,82**
قيم جاهزة			
البنك	41 392 215,21	81 894 927,98	17 592 325,47
الصندوق	2 775, 7	1 4,54	554 219, 5
مجموع القيم الجاهزة	**41 454 990,88**	**81 901 092,52**	**18 146 545,12**
مجموع الأصول المتداولة	**314 930 020,57**	**318 373 555,83**	**338 800 212,28**
المجموع	**1 132 178 418,89**	**1 052 596 989,41**	**990 323 076,24**

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وملاحقها خلال الفترة (2007-2009)

الجدول رقم (24):

خصوم الميزانيات المالية المفصلة للفترة (2007-2009)

الوحدة:دج

الخصوم	2007	2008	2009
الأموال الدائمة			
أموال جماعية	300 000 000,00	300 000 000,00	300 000 000,00
حساب الوحدات	419 905 183,98	27 033 38 ,03	279 3 8 887,49
نتيجة رهن التخصيص	114 4 951,50	1 5 9 2 222,74	12 010 0 ,53
قروض بنكية	0,00	97 129 377,43	0,00
مجموع الأموال الدائمة	**834 552 135,48**	**839 124 986,20**	**705 379 494,02**
الأموال المتداولة			
حسابات الأصول الدائنة	0,00	5 00,00	0,00
ديون الاستثمار	5 542 747,89	35 339 502,70	97 477 2 ,53
دائنو المخزونات	37 274 108,28	170 447 277,75	175 333 910,92
محجوزات للغير	390 818,4	503 8 ,91	714 311,20
ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	3 333 912,12	74 5 4,19	0,00
ديون الاستغلال	5 190 888,1	7 101 371,	11 418 093,57
تسبيقات تجارية	7 7 0,84	0,00	0,00
سلفات مصرفية	194 82 047,	0,00	0,00
مجموع الأموال المتداولة	**297 626 283,41**	**213 472 003,21**	**284 943 582,22**
المجموع	**1 132 178 418,89**	**1 052 596 989,41**	**990 323 076,24**

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وملاحقها خلال الفترة (2007-2009)

بالاعتماد على الميزانيات المالية المفصلة يمكن رسم ميزانيات مالية مختصرة تسهل عملية التحليل والمقارنة لمختلف العناصر للفترة محل الدراسة.

جدول رقم(25):

الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2007-2009)

الوحدة: دج

البيان / السنوات	2007	2008	2009
الأصول			
الأصول الثابتة	**814 912 841,51**	**734 223 433,58**	**651 522 863,96**
قيم الاستغلال	0,00	59 539 478,78	52 12 745,34
قيم محققة	197 203 18 ,95	17 932 984,53	2 8 52 921,82
قيم جاهزة	41 454 990,88	81 901 092,52	18 14 545,12
الأصول المتداولة	**1 012 116 028,46**	**1 052 596 989,41**	**990 323 076,24**
مجموع الأصول	**1 827 028 869,97**	**1 786 820 422,99**	**1 641 845 940,20**
الخصوم			
الأموال الدائمة	834 552 135,48	839 124 98 ,20	705 379 494,02
الديون قصيرة الاجل	297 2 283,41	213 472 003,21	284 943 582,22
مجموع الخصوم	**1 132 178 418,89**	**1 052 596 989,41**	**990 323 076,24**

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المفصلة خلال الفترة (2007-2009)

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة-

إن إعداد الميزانيات المالية المفصلة أو المختصرة لا يعطينا قراءة جيدة للوضعية المالية لذا استلزم التحليل بواسطة عدة مؤشرات وسيتم في هذا المطلب دراسة مؤشر التوازن المالي من خلال دراسة رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة.

يعرف التوازن المالي أنه الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، ولأجل دراسة التوازن المالي للوحدة نقوم بدراسة كل مؤشر على حدى.

1- دراسة رأس المال العامل:

من خلال الميزانيات المالية المختصرة سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة خلال سنوات الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم(2):

رؤوس الأموال العاملة خلال الفترة(2007-2009)

الوحدة: دج

الرقم	البيان السنوات	2007	2008	2009
	رأس المال العامل الصافي			
1	الأصول الثابتة	817 248 398,31	734 223 433,58	51 522 8 3,9
2	الأصول المتداولة	314 930 020,57	318 373 555,83	338 800 212,28
3	الأموال الدائمة	834 552 135,48	839 124 98 ,20	705 379 494,02
4	ديون قصيرة الأجل	297 2 283,41	213 472 003,21	284 943 582,22
5= 3-1 5= 2-4	**رأس المال العامل**	**17 303 737,17**	**104 901 552,62**	**53 856 630,06**
	رؤوس الأموال العاملة الأخرى			
6	الأموال الخاصة	**834 552 135,48**	**741 995 608,77**	**705 379 494,02**
7	ديون طويلة الأجل	**0,00**	**97 129 377,43**	**0,00**
8	ديون قصيرة الأجل	**297 626 283,41**	**213 472 003,21**	**284 943 582,22**
9= 1-	**رأس المال العامل الخاص**	**17 303 737,17**	**7 772 175,19**	**53 856 630,06**
10=7+8	**رأس المال العامل الأجنبي**	**297 626 283,41**	**310 601 380,64**	**284 943 582,22**
11=2	**رأس المال العامل الإجمالي**	**314 930 020,57**	**318 373 555,83**	**338 800 212,28**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (25)

أ- **رأس المال العامل الصافي:** يلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب خلال سنوات الدراسة وإن كان هناك عدم استقرار في القيمة فملاحظ أنه في سنة 2007 حققت الوحدة رأس مال عامل بقيمة 17 303 737,17 دج ليرتفع سنة 2008 إلى قيمة 104 901 552, 2 دج ليعود إلى الانخفاض سنة 2009 إلى قيمة 30,0 85 53 دج وسنقوم بدراسة رأس المال العامل خلال كل سنة.

- **سنة 2007:** تدل القيمة الموجبة لرأس المال العامل الصافي على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وأيضا جزء من الأصول المتداولة ما يعني أنها حققت هامش أمان وهذا شيء ايجابي لها، ومن خلال العلاقة الثانية الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل مما يمكنها من تسديد الديون قصيرة الأجل أي أنها لاتواجه مخاطر تسديد خلال دورتها الاستغلالية.

- **سنة 2008:** يلاحظ ارتفاع قيمة رأس المال العامل بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2007 ما يعادل 24, 50 هذه الزيادة كانت بسبب انخفاض قيمة الأصول الثابتة بسبب الاهتلاكات في حين أن الأموال الدائمة زادت قيمتها نظرا لزيادة حسابات رهن التخصيص المتمثلة في النتيجة الايجابية المحققة في سنة 2008 وأيضا لوجود ديون طويلة الأجل، أما من خلال العلاقة الثانية نلاحظ ارتفاع في الأصول المتداولة وانخفاض في الديون قصيرة الأجل مما يعني أنها قامت بتسديد ديونها والمتمثلة في السلفات المصرفية بقيمة 047, 82 194دج وإن تحصلت على قروض جديدة.

- **سنة 2009:** يلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الصافي وإن كان موجبا مقارنة بسنة 2008 والذي كان بنسبة وهذا راجع لانخفاض الأموال الدائمة والمتمثل في انخفاض نتيجة رهن التخصيص بسبب النتيجة السلبية المحققة في سنة 2009، كما يفسر هذا الانخفاض بزيادة قيمة الأصول المتداولة بنسبة أكبر مقارنة مع زيادة الديون قصيرة الأجل وإن كانت النتيجة المحققة موجبة إلا أنه يعتبر انخفاض في هامش الأمان.

ب- رأس المال العامل الخاص: يلاحظ من خلال النتائج أن المؤسسة حققت رأس مال خاص موجب خلال سنوات الدراسة وإن كان متذبذبا من سنة لأخرى مما يعني أنها تمول أصولها الثابتة من خلال الأموال الخاصة فقط بل يبقى جزء لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما يجعلها بعيدة عن الخطر في المدى الطويل ربما يفسر هذا بالنتائج الايجابية المحققة.

ج- رأس المال العامل الأجنبي: يلاحظ أن المؤسسة تعتمد على الديون في تمويل دوراتها الاستغلالية هذا ما يلاحظ من خلال ارتفاع الديون قصيرة الأجل وإن كانت سجلت انخفاضا في سنة 2008 إلا أنها عادت للارتفاع سنة 2009 وهذا ما يشكا خطرا عليها في المدى القصير.

د- رأس المال العامل الإجمالي: يلاحظ تزايد في قيمة الأصول المتداولة من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى زيادة في القيم المحققة خاصة في سنة 2009.

2- دراسة الاحتياجات في رأس المال العامل

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناء السلفات المصرفية) من جهة ثانية.

جدول رقم(27):

الاحتياجات في رأس المال العامل خلال الفترة (2007-2009)

الوحدة: دج

الرقم	البيان / السنوات	2007	2008	2009
1	الأصول المتداولة	314 930 020,57	318 373 555,83	338 800 212,28
2	القيم الجاهزة	41 454 990,88	81 901 092,52	18 14 545,12
2-1=3	**احتياجات الدورة**	**273 475 029,69**	**236 472 463,31**	**320 653 667,16**
4	ديون قصيرة الأجل	297 2 283,41	213 472 003,21	284 943 582,22
5	سلفات مصرفية	194 82 047,	0,00	0,00
5-4=	**موارد الدورة**	**102 800 235,75**	**213 472 003,21**	**284 943 582,22**
-3=7	**الاحتياجات في رأس المال العامل**	**170 674 793,94**	**23 000 460,10**	**35 710 084,94**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (25)

من خلال الجدول يلاحظ أن المؤسسة لديها احتياجات تفوق مواردها خلال كل سنوات الدراسة وإن سجل انخفاضا في سنة 2008 ليعود للارتفاع سنة 2009، وفي سنة 2007 سجلت الاحتياجات أكبر قيمة لها وهذا بسبب انخفاض قيمة الموارد مقارنة بالاحتياجات وهذا بسبب ارتفاع قيمة المخزونات وقيمة العملاء بسبب التأخر في تحصيل الحقوق، وانخفاض قيمة الديون قصيرة الأجل ترجع إلى أن تعاونية الحبوب الجافة لا تعطي مهلة طويلة للتسديد حيث تمنح الوحدة مهلة 48 ساعة للتسديد أو توقيف التموين والتي تعتبر الممون الرئيسي للوحدة بالمادة الأولية.

3- دراسة الخزينة: تتمثل الخزينة في الأموال السائلة الموجودة تحت تصرف المؤسسة، وهي تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي لأن رأس المال العامل يبقى مفهوم نظري لقدرة المؤسسة على السداد، ويتم حساب الخزينة بطريقتين إما بالطريقة المباشرة أو من خلال رأس المال العامل والاحتياجات.

والجدول التالي يوضح وضعية الخزينة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم(28):

الخزينة الصافية خلال الفترة (2007-2009)

الوحدة:دج

الرقم	البيان السنوات	2007	2008	2009
1	القيم الجاهزة	41 454 990,88	81 901 092,52	18 14 545,12
2	سلفات مصرفية	194 82 047,	-	-
2-1=3	**الخزينة الصافية**	**- 153 371 056,78**	**81 901 092,52**	**18 146 545,12**
4	رأس المال العامل	17 303 737,17	104 901 552, 2	53 85 30,0
5	الاحتياجات في رأس المال العامل	170 74 793,94	23 000 4 0,10	35 710 084,94
5-4=	**الخزينة الصافية**	**- 153 371 056,77**	**81 901 092,52**	**18 146 545,12**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (2) و (27)

من خلال الجدول يلاحظ أن الخزينة كانت سالبة في سنة 2007 لتتحسن سنة 2008 و2009، ولقد كانت قيمة العجز سنة 2007 78, 05 371 153 - دج وهذا بسبب زيادة احتياجات الدورة مقارنة برأس المال العامل المحقق مما أدى بالمؤسسة للجوء إلى السلفات المصرفية.

في حين أن الخزينة في تحسن حيث كانت موجبة سنة 2008 بقيمة 092,52 901 81 دج وهذا يفسر بأن المؤسسة تسعى لتحسينها وتمويل مواردها بأموالها الدائمة وخلال 2008 قامت بتسديد السلفات المصرفية التي كانت بقيمة 047, 82 194 دج، وزيادة رأس المال العامل مقارنة بالاحتياجات وكانت هذه الزيادة بسبب النتيجة الموجبة المحققة وأيضا نلاحظ حصولها على قروض طويلة الأجل مما ساهم في زيادة الأموال الدائمة.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي يلاحظ أن المؤسسة حققت خلال كل سنوات الدراسة توازن مالي على المدى الطويل مايفسره رأس المال العامل الموجب المحقق إلا أننا نلاحظ أنها لم تستطع تحقيق التوازن الأدنى سنة 2007 مايفسره النتيجة السلبية للخزينة ولجوء المؤسسة للسلفات المصرفية لتغطية العجز إلا أنها استدركت ذلك في السنوات الأخرى بتحقيقها لفائض في الخزينة.

المطلب الثالث: دراسة النسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر استعمالا بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها بحيث تقدم معلومات للمستفيد في اتخاذ القرارات، وتقدم معلومات عن المؤسسة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية كون أن قيمه النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح عنها

بالتقارير المالية، وسيتم دراسة مجموعات النسب المالية التالية: نسب السيولة، النشاط، المديونية (الرفع المالي) ونسب الربحية.

1- نسب السيولة

نسب السيولة تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، وأهم نسب السيولة المستعملة نسب السيولة العامة، المختصرة والفورية.

الجدول التالي يبين النسب المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم(29):

نسب السيولة المالية خلال الفترة (2007-2009)

الوحدة: %

		السنوات		
النسبة	**العلاقة الرياضية**	**2007**	**2008**	**2009**
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	1,0	1,49	1,19
نسبة السيولة المختصرة	قيم محققة+ قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل	0,80	1,21	1,01
نسبة السيولة الفورية	قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل	0,14	0,38	0,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (25)

أ- نسبة السيولة العامة

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها المتداولة، ونلاحظ أنها حققت نسب أكبر من 100% حيث حققت النسب 10%، 149%، 119% على التوالي خلال السنوات 2007، 2008، 2009 مما يبعدها عن خطر مواجهة الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الأصول الثابتة.

ب- نسبة السيولة المختصرة

هذه النسبة تعتبر أكثر دلالة من الأولى لأنه يتم استبعاد قيم الاستغلال لأن المؤسسة قد يكون لديها صعوبة في تحويل المخزونات إلى سيولة بسرعة، والملاحظ أنها حققت نسب سيولة مختصرة جيدة فلقد جاوزت الواحد الصحيح خلال سنتي 2008 و 2009 في حين كانت النسبة في سنة 2007 80 % وهي نسبة جيدة أيضا هذه النتائج تعني أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من خلال القيم المحققة والقيم الجاهزة دون اللجوء للمخزونات، إلا أنه عليها أن تسعى إلى تخفيض القيم المحققة خاصة العملاء بتغيير سياسة التحصيل وأيضا ديون المخزونات الذي يشهد ارتفاع خلال سنوات الدراسة.

ج- نسبة السيولة الجاهزة: هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام السيولة الجاهزة فقط والملاحظ أنه لديها سيولة كافية لمواجهة الديون قصيرة الأجل حيث كانت النسب خلال سنوات الدراسة على الترتيب 14%، 38%، %.

وبعد دراسة نسب السيولة يتضح أن وضعيتها المالية جيدة خاصة سنة 2008 وإن كانت نسب السيولة الفورية منخفضة وهذا مايفسر أن المؤسسة تقوم بتسديد التزاماتها بانتظام وأنها لم تلجأ إلى السلفات المصرفية خلال سنتي 2008 و 2009 إلا أنه عليها أن تخفض من قيمة القيم المحققة.

2- نسب النشاط: وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول.

الجدول التالي يوضح نسب النشاط خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم (30):

نسب النشاط خلال الفترة (2007-2009)

الوحدة:دج

نسب النشاط	العلاقة الرياضية	2007	2008	2009
مدة دوران مواد ولوازم	متوسط المخزون للمواد واللوازم / المشتريات السنوية x 360	19	17	15
عدد دوران مواد ولوازم	المشتريات السنوية / متوسط المخزون للمواد واللوازم	19	21	23
مدة دوران المنتجات تامة الصنع	متوسط المخزون للمنتجات التامة / التكلفة السنوية للمنتجات x 360	4	3	3
عدد دوران المنتجات تامة الصنع	التكلفة السنوية للمنتجات / متوسط المخزون للمنتجات التامة	77	128	130
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات السنوية / الأصول الثابتة	1,5	1,73	1,50
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات السنوية / الأصول المتداولة	4,04	3,99	2,88
فترة التحصيل	عملاء + أوراق القبض / المبيعات x 360	22	15	38
معدل دوران العملاء	عملاء + أوراق القبض / متوسط رصيد العملاء	2	1	1
فترة التسديد	موردون + أوراق الدفع / المشتريات x 360	9	39	51
معدل دوران الموردين	موردون + أوراق الدفع / متوسط رصيد الموردين	0,78	1, 3	1,01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (25) والميزانيات المحاسبية وملاحقها

أ- **معدل دوران المخزون:** وهو يبين كفاءة الإدارة في تسيير المخزون، وتختلف طريقة حسابه حسب نشاط المؤسسة وبما أن طبيعة نشاطها صناعي سيتم دراسة المخزون كما يلي:

- **المواد واللوازم:** يلاحظ من خلال الجدول رقم (31) أن المدة التي تبقى فيها المواد واللوازم في المخازن خلال سنوات الدراسة كانت على الترتيب 19، 17،15 وهي في انخفاض مما يعني أن المواد واللوازم لا تبقى مدة طويلة في المخازن في حين أن عدد مرات التموين أيضا في ارتفاع.
- **المنتجات التامة:** يلاحظ من خلال الجدول أن المدة التي تبقي فيها المنتجات التامة الصنع في المخازن قصيرة حيث كانت خلال سنتي 2007 و 2008 على الترتيب 3،4 مما يؤكد ما قيل سابقا أن كل ما ينتج يباع في حين نلاحظ أن عدد دوران المنتجات التامة ارتفع سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 يعني ارتفاع تصريف المنتجات التامة من المخازن مما يبين أن هناك طلبات على منتجاتها.

ب- معدل دوران الأصول الثابتة: يبين قدرة المؤسسة على استخدام أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات وكانت المعدلات المحققة خلال سنوات الدراسة 1,56 مرة، 1,73مرة ، 1,50مرة على الترتيب وكلها فوق الواحد الصحيح مما يدل على كفاءتها في استخدام أصولها الثابتة، ونلاحظ ارتفاع المعدل سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 نظرا لانخفاض قيمة الأصول الثابتة (انخفاض القيمة نظرا لمخصصات الاهتلاك) مع ملاحظة أن المبيعات انخفضت سنة 2008 لكن هذا الانخفاض كان بنسبة أقل من انخفاض الأصول الثابتة، لينخفض المعدل سنة 2009 وهذا لانخفاض قيمة المبيعات.

ج- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يعتبر هذا المعدل مؤشرا جيدا لقياس كفاءة استخدام الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات ونلاحظ من الجدول رقم (31) أن المعدلات المحققة في انخفاض من سنة لأخرى حيث سجلت النتائج التالية على الترتيب 4,04 مرة، 3,99 مرة، 2,88 مرة وهذا الانخفاض راجع لزيادة الأصول المتداولة خاصة في سنة 2009 خاصة القيم المحققة لذا استوجب عليها محاولة تخفيضها بتحصيل حقوقها المستحقة.

د- معدل دوران العملاء والموردين:يبين هذان المعدلان كفاءة سياسة البيع والشراء للمؤسسة، حيث نلاحظ أن مدة التسديد للعملاء ارتفعت خلال سنتي 2008 و 2009 بنسبة كبيرة في حين أن فترة التحصيل منخفضة مقارنة مع مدة التسديد للموردين ما يعني أن الوحدة لا تتبع سياسة جيدة في البيع والشراء وارتفاع مدة التسديد في سنة 2008 و 2009 لايعطي صورة حقيقية لوضعية التسديد لأنه كما لاحظنا فإن ارتفاع قيمة

الموردين راجع إلى تسجيل الفاتورة، ولأن المؤسسة تواجه ضغوطات من طرف تعاونية الحبوب الجافة وهي المورد الرئيسي لها حيث يجب تسديد الفواتير في مدة 48 ساعة، أما فترة التحصيل فالمؤسسة لا تستطيع تخفيضها لكسب الزبائن.

3- نسب المديونية: تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والملاك) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية تجاه الغير.

ونلخص هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم(31):

نسب المديونية للفترة (2007- 2009)

الوحدة: %

النسب	العلاقة الرياضية	2007	2008	2009
نسبة الديون إلى رأس المال الخاص	الديون / حقوق الملكية	0,40	0,45	0,38
نسبة الاقتراض	مجموع الديون / الأصول	0,2	0,30	0,29
معدل تغطية الفوائد	النتيجة قبل الفوائد والضرائب / الفوائد	4,0	3,12	-5,17
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / الديون	0,72	0, 9	0,72
	الأموال الخاصة / الخصوم	2,51	2,22	2, 2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (1) و(18)

أ- نسبة الديون إلى رأس المال الخاص

وتقيس هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون(الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل) مقارنة بحقوق الملكية وتعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا مما يجعلها في أمان من الضغوطات التي تتعرض إليها من طرف الدائنين وهذا ما يعطيها أكر حرية في اتخاذ القرارات، ونلاحظ أن المؤسسة حققت نسب متقاربة

خلال سنوات الدراسة فارتفاع النسبة سنة 2008 يرجع لزيادة الديون وانخفاض الأموال الخاصة وعادت النسبة للانخفاض نظرا لاعتمادها على الديون قصيرة الأجل أكثر.

ب- نسبة الاقتراض: تبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول، وتعد كمؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، ونلاحظ انخفاض النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت على الترتيب 26% ، 30% و29% هذا ما يعني أن المؤسسة لا تعتمد بنسبة كبيرة على الديون لتمويل أصولها وارتفاع النسبة سنة 2008 و 2009 كان بسبب زيادة القروض البنكية وارتفاع قيمة الموردين.

ج- معدل تغطية الفوائد: يقيس هذا المعدل إلى أي مدى يمكن أن تنخفض إيرادات المؤسسة قبل الضرائب والفوائد دون وضع المؤسسة في وضعية حرجة أمام الدائنين لعدم قدرتها على سداد الفوائد، ونلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت معدلات مرتفعة سنتي 2007 و 2008 مما يدل على قدرتها على تسديد الفوائد حيث بلغ 406% سنة 2007 و312% سنة 2008 مما سجل سنة 2009 نتيجة سلبية نظرا لأنها حققت نتيجة سلبية.

د- الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها فهي تشير إلى نسبة الديون في الهيكل المالي، ومن خلال الجدول يلاحظ أنها مستقلة ماليا فقد سجلت نسب على الترتيب 72%، 69%، 72% وتعدت النسبة المرجعية وهذا وضع جيد للمؤسسة.

4- نسب المردودية:تعرف أيضا بنسب الربحية، وهي معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها ونميز ثلاثة أنواع من المردودية: التجارية، الاقتصادية والمالية.

والجدول التالي يوضح نتائج حساب المردودية خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم(32):

نسب المردودية للفترة (2007-2009)

الوحدة : %

النسب	العلاقة الرياضية	2007	2008	2009
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم	0,07	0,04	-0,04
المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول	0,08	0,05	-0,04
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,10	0,07	-0,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول حسابات النتائج والميزانيات المالية للوحدة خلال الفترة (2007-2009)

قبل تحليل النتائج المؤسسةلم تحقق أي مردودية سنة 2009 نظرا لتحقيقها نتيجة سلبية.

أ- **المردودية التجارية:** تسمى أيضا بمردودية النشاط وتسمح بتقييم الأداء التجاري بالمؤسسة وهي تبين مقدار المحققة من خلال تحقيق دينار واحد من المبيعات ونلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2007 كل دينار من المبيعات حقق مردودية تجارية بقيمة 0.07 دج أي هامش ربح 7% لينخفض سنة 2008 إلى 0.04 دج أي 4% نتيجة لانخفاض النتيجة المحققة مقارنة بسنة 2007 وأيضا نلاحظ انخفاض قيمة المبيعات لكن بنسبة أقل.

ب- **المردودية الاقتصادية:** تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها وتعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، ونلاحظ من خلال الجدول حققت سنة 2007 مردودية اقتصادية بقيمة 0.08دج ما يعني أن استثمار دينار واحد في الأصول حقق نسبة 8% فيما انخفضت سنة 2008 إلى 0.05 دج أي بنسبة 5% وهذا نتيجة لانخفاض النتيجة المحققة.

ج- المردودية المالية: وتسمى أيضا عائد الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة والأموال الخاصة وتعطينا مقدار العائد المحقق من أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة أموالهم، ونلاحظ من النتائج أن الوحدة حققت مردودية مالية بقيمة 0.1 دج فكل دينار مستثمر أعطى مردودية مالية بنسبة 10%في حين نلاحظ انخفاض النسبة سنة 2008 حيث كانت القيمة المحقق 0.06 دج وهذا راجع دائما لانخفاض النتيجة المحققة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة المعلومات المحاسبية والمؤشرات المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تبين دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، فبعد إجراء التعديلات على الميزانيات المحاسبية أصبح من السهل القيام بعملية التقييم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فالمؤسسة تقوم بإعداد قوائم مالية كل 3 أشهر مما يسهل عملية الرقابة على الأداء المالي للفترة المقبلة ومحاولة تحسين الاختلالات، ومما لاشك فيه فإن تطبيق النظام المالي والمحاسبي الجديد سيساعد على تسهيل عملية التقييم حيث لا يجب إجراء التعديلات السابقة.

ومن خلال النتائج المسجلة خلال سنوات الدراسة يمكن للمؤسسة القيام بالإجراءات التي ستساعد على تحسين الوضعية المالية خلال السنوات المقبلة، وبدراسة المؤشرات تبين أن المؤسسة حققت نتائج جيدة وإن تفاوتت من مؤشر للآخر، فهي حققت توازن على المدى الطويل إلا أنها لدها ضعف في التوازن على المدى القصير وهذا راجع لارتفاع الديون قصيرة الأجل وأصولها المتداولة خاصة القيم المحققة وديون المخزونات، فهي وإن حققت رأس مال عامل جيد إلا أن لديها احتياجات تفوق مواردها، لذا عليها محاولة تحسين توازنها في المدى القصير بمحاولة تخفيض احتياجاتها وتخفيض القيم المحققة من خلال تغيير سياسة التحصيل، والنتيجة السلبية المحققة خلال سنة 2009 أثر على مردوديتها.

الخاتمة

الخاتمة

إن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة والذي يتسم بالتغير أوجب عليها أن تسعى للتكيف مع هذه التغيرات من خلال تحسين وضعيتها خاصة المالية، ولعل الوصول لذلك يتم من خلال تقييم الأداء المالي أولا لمعرفة وضعيتها ومحاولة تصحيح الاختلالات والاستفادة من الفرص المتاحة ومعرفة الأسباب ومحاولة تفاديها، ويتم تقييم الأداء المالي من خلال عدة مؤشرات :

- مؤشرات التوازن المالي: والمتمثلة في رؤوس الأموال العاملة، الاحتياجات في رؤوس الأموال العاملة والخزينة
- النسب المالية: والمتمثلة في نسب السيولة، النشاط، المديونية والمردودية.
- الأساليب الحديثة التي تهتم بالتقييم الاقتصادي أكثر من المحاسبي من خلال معيارين: معيار القيمة الاقتصادية المضافة ومعيار القيمة السوقية المضافة الذي يعتبر معيار للسوق المالية، هذين المعيارين يعبران عن ثروة الملاك.

ولإجراء عملية التقييم لابد من توفر معلومات تساعد على ذلك وتعتبر المعلومات المحاسبية التي هي نتاج نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر المعتمدة في ذلك ونظرا لمكانة نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر وسيلة اتصال جاءت أهمية مخرجاته التي تعطي صورة عن نشاط المؤسسة ووضعيتها المالية خاصة القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج ، وما يعطي أهمية أكثر للمعلومات المحاسبية هو تميزها بخاصيتي الملائمة والموثوقية وهذا ما تسعى المعايير المحاسبية الدولية لتوفيره.

وللتعمق أكثر في المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء المالي تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش بسكرة لإسقاط المعارف النظرية وكانت الدراسة خلال الفترة من 2007 إلى 2009، ولعدم توفر القوائم المالية لسنة 2010 المعدة وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد يتعذر علينا اختبار الفرضية الثانية، وبعد إجراء الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج .

النتائج:

قبل التطرق إلى النتائج التطبيقية نستعرض النتائج النظرية فيما يلي:

– تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.

– المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل (مورد داخلي)، والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

أما النتائج التطبيقية فبعد إجراء الدراسة توصلنا إلى:

1- **بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي:** نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب خلال سنوات الدراسة مما يعني أنها تمول استثماراتها بأموالها الدائمة مما يعطيها هامش أمان على المدى الطويل.

وبالرغم من تحقيق رأس مال عامل موجب إلا أن المؤسسة لديها احتياجات في رأس المال العامل نتيجة لارتفاع الاحتياجات مقارنة بالموارد نتيجة لارتفاع الأصول المتداولة والمتمثلة خاصة في القيم المحققة.

فيما يلاحظ تحقيق خزينة موجبة سنتي 2008 و 2009 في حين حققت عجز سنة 2007.

2- بالنسبة للنسب المالية: تختلف نتائج التحليل من نسبة إلى أخرى:

أ- الوضعية المالية للمؤسسة جيدة خاصة سنة 2008 وإن كانت نسب السيولة الفورية منخفضة ما يفسر أن المؤسسة تقوم بتسديد التزاماتها بانتظام وأنها لم تلجأ إلى السلفات المصرفية خلال سنتي 2008 و 2009 إلا أنه عليها أن تخفض من قيمة القيم المحققة.

ب- معدلات دوران المواد واللوازم منخفضة في حين أن معدلات دوران المنتجات التامة مرتفعة ومدة الاحتفاظ بالمخزون قصيرة ما يؤكد أن الطلب يفوق الإنتاج.

ج- بمقارنة فترة التحصيل من العملاء وفترة التسديد للموردين نجد أن سياسة التحصيل في المؤسسة غير ناجعة حيث أنها أكبر من مدة التسديد للموردين.

د- من خلال نسب المديونية: المؤسسة حققت استقلالية مالية خلال سنوات الدراسة، كم أنها لا تعتمد على القروض بنسبة كبيرة في التمويل، كما أنها حققت نسب جيدة في تغطية فوائدها مما يبين أنها تقوم بتسديد قروضها بصفة منتظمة مما يعطيها فرصة أكبر للحصول على القروض مرة أخرى.

ه- المؤسسة حققت مردودية سنتي 2007 و 2008 في حين لم تحقق أي مردودية في سنة 2009.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وإن كان هناك بعض الاختلالات إلا أنه بإمكانها تحسينها فهي حققت توازن على المدى الطويل، هذه النتائج تعطي صورة واضحة عن وضعيتها في المستقبل ما يعطيها فرصة لتحقيق نتائج أفضل.

اختبار الفرضيات:

- باعتبار أن عملية التقييم تتم اعتمادا على القوائم المالية مما يؤكد صحة الفرضية الأولى "أن القوائم المالية تساهم في تحسين الأداء المالي".

- من خلال الدراسة النظرية يتضح أن النظام المالي والمحاسبي الجديد يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات فالشكل الجديد للقوائم المالية يسهل على المؤسسات تقييم أدائها المالي وبالتالي معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف مما يثبت الفرضية الثانية.

– مؤسسة الطاحن الكبرى للجنوب وإن لم تقم بتقييم الأداء المالي بالشكل النظري إلا أنها تقوم بإعداد قوائم مرحلية لمتابعة وضعية النشاط وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة" مسيري المؤسسة يعتمدون على معلومات القوائم المالية لتحسين الأداء المالي".

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

– دراسة أسباب انخفاض المبيعات في سنتي 2008 و 2009 لمحاولة تصحيحها لتحقيق مردودية أكبر.

– تحسين سياسة التحصيل من العملاء وتخفيض قيمة ديون المخزونات.

آفاق البحث:

من خلال البحث يتضح أهمية المعلومات المحاسبية للمؤسسة لذا يجب استغلالها [شكل أمثل، وإن كانت الدراسة التطبيقية تمت بتحليل المعلومات وفق المخطط الوطني المحاسبي إلا أنه مع تطبيق النظام المالي والمحاسبي الجديد سيفتح آفاق جديدة لأبحاث أخرى لدراسة آثار تطبيق هذا النظام على المؤسسات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. ابراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
2. إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية، مدخل النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3. أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. أحمد محمد المصري، **الإدارة الحديثة –الاتصالات–المعلومات – القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006.
5. أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
7. جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
8. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
9. حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، **أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003
10. دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
11. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
12. سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.
13. شبايكي سعدان، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
14. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.
15. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

16. طارق حماد عبد العال،**التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

17. عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

18. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

19. عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان ، الأردن، 2007.

20. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

21. عمرو حامد، **تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية**، منشورات المؤسسة العربية للتنمية الإدارية –أعمال المؤتمرات–، 2009.

22. فلاح حسن عدي الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، ط2، عمان ، 2006.

23. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

24. لياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

25. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.

26. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

27. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، 2008.

28. محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.

29. معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، **القيادة والرقابة والاتصال الإداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، .2008

30. ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، الجزء الأول، دار المحمدية،1999.

31. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الآفاق ، الجزائر،1991.

32. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر، 2009.

33. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ،2007.

34. وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالي في المنشئات التجارية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

ثانيا: المجلات والملتقيات

1. إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية– دراسة ميدانية بمؤسسة الاسمنت عين التوتة باتنة**– مجلة الباحث، العدد 05، 2007.

2. بلعور سليمان، مصيطفى عبد اللطيف، **إعادة الهندسة مدخلا للأداء المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس، 2005.

3. دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، 2006/04.

4. دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005.

5. رحال علي، **التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات؟**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 01، جوان 2007، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

6. سعد محمود الكواز، أحمد حميد العبادي، **الجدوى الاقتصادية لنظم المعلومات**، المؤتمر العلمي الرابع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15/ 16 مارس 2005.

7. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية ،مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، الجزائر.

8. عبد المليك مزهودة، **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005.

9. مجدي السيد أحمد محمد ترك، **الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي لصناديق التأمين الخاصة في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي**، ندوة إدارة صناديق الادخار والمعاشات ودور تكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر، 2008.

10. مفيدة يحياوي، **تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات العمومية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، أكتوبر 2002، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

11. مفيدة يحياوي، عريف عبد الرزاق، **أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي المحاسبي الجديد، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 17-18/ جانفي 2010.

المراجع باللغة الفرنسية

1. Abdellah Boghaba, **Comptabilité générale approfondie**, Berti Editions, Alger 1998.

2. Abdellatif Khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod, 2 ed, Paris, 1976.

3. Ahmed Sadou, **Comptabilité Générale**, 2 ème ed, Berti éditions, Algérie, 2005.

4. Bernard M, **contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999.

5. Bernard C, **Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit**, Ed économica, paris 2000.

6. Fabienne G, **Comptabilité Managériale**, Ed de Boeck université, Bruxelle, 2004 .

7. Farid Latreche, **La création de valeur comme mesure de la performance financière** , journée d'étude sur la productivité et rationalisation des ressources humaines, université de Biskra 19/10/2002**.**

8. Jérôme Lo IACONO, **La performance financière, un nouvel état proposé par l IASB**, Revue Française de comptabilité, Février 2007.

9. Josette P, **Analyse financière**, librairie Vuibert, 8 ed, Paris, 1999.

10. Pierre P, **Mesure de la performance financière de l'entreprise**, OPU, Alger,1993 .

القوانين واللوائح والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

مواقع الأنترنيت

1. Nadéidjo Bigou-Lare, **Le Sycoa et la pertinence de l'information comptable**, voir site internet : www.listoo.eu/~afccca/archives/docs_congres.

2. سليمة نشنش، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي**، موقع انترنيت : www.iefpedia.com

3. وسم عبد الصمد نجم الجعفري، **دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين**، بغداد، موقع انترينت: www.bsa.iq/pdf/menues.pdf

المذكرات

1. درحمون هلال، **المحاسبة التحليلية نظام للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004.

2. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.